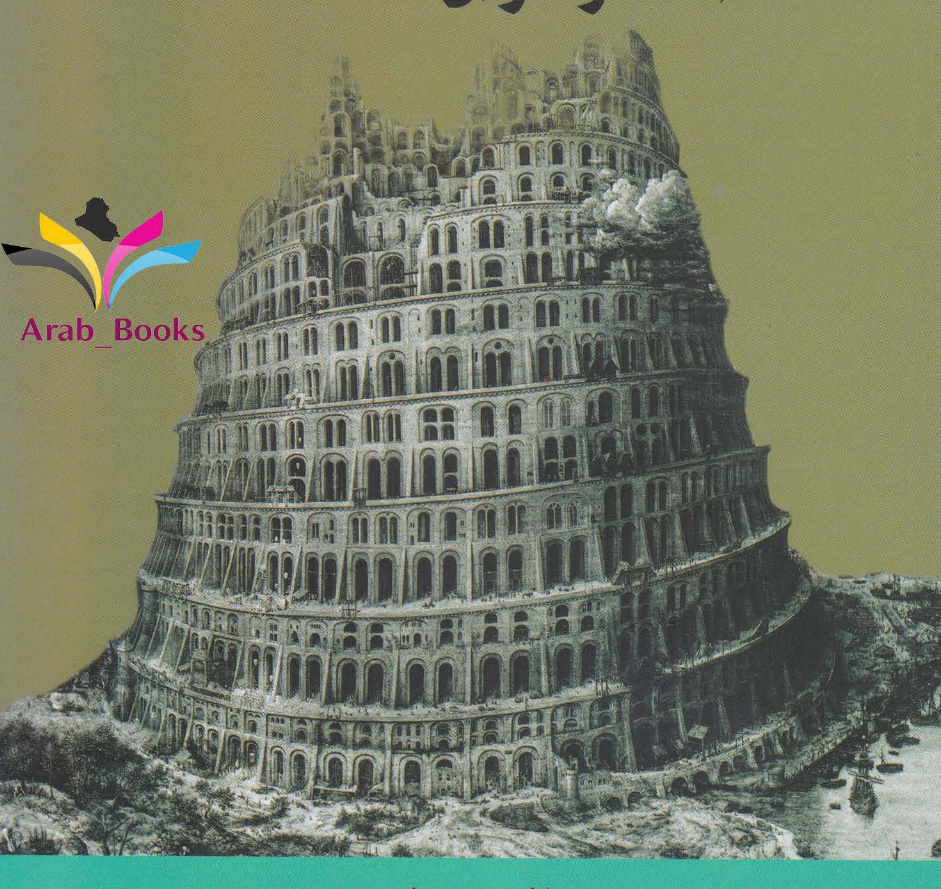
تأريخ قصير للبشر
الصعود والانحطاط



هانز هيرمان هوبه

ترجمة: حيدر عبد الواحد راشد

سطور

تاريخ قصير للبشر: التقدم والانحطاط

إعادة تشكيل ليبرتارية



تاريخ قصير للبشر: التقدم والانحطاط

إعادة تشكيل ليبرتارية

هانز هيرمان هوبه

ترجمة: حيدر عبدالواحد راشد

A SHORT HISTORY OF MAN, PROGRESS AND DECLINE:

A LIBERTARIAN RECONSTRUCTION

Hans-Hermann Hoppe

Heydar Abdulwahid Rashed

الطبعة الأولى: 2017

إصدار دار سطور للنشر والتوزيع

العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي ـ مدخل جديد حسن باشا

ص.ب 74090

الرمز البريدي 12114

هاتف: 07711002790 - 07700492576 email: bal - alame@yahoo.com

First Published by Dar Sutour For Publishing and Distribution

Baghdad - Iraq - Al Mutnabi street - Jadeed Hasan Basha Entry

ISBN: 978 - 1 - 77322 - 335 - 3

هانز هيرمان هوبه

تاريخ قصير للبشر: التقدم والانحطاط

إعادة تشكيل ليبرتارية

ترجمة

حيدر عبدالواحد راشد



إيضاح وامتنان

هذا الكتاب الذي بين يديك هو ترجمة لعملين: الأول كتاب A Short History of Man المنشور عام 2015، والثاني محاضرة What Must Be Done؟ التي ألقيت عام 1997 في مؤتمر «إفلاس السياسة الأميركية» ونشرت ككتاب إلكتروني عام 2013. وكلاهما من منشورات معهد ميزس الأميركي Mises Institute، الذي تفضل بمنحنا تصريح الترجمة.

نأمل أن ترقى هذه الترجمة لمستوى ثقتهم، ونؤكد أنا قد التزمنا فيها الأمانة لمراد المؤلف وتعبيره إلا ما زاغ عنه البصر أو اقتضته ضرورة الأسلوب.

عن المؤلف

ولد **هانز هيرمان هوپه** في 2 سبتمبر 1949، بمدينة پاينه، ألمانيا الغربية. وارتاد جامعة سارلاند في ساربروكن، جامعة غوته في فرانكفورت، وجامعة ميشيغان في آن آربور، لدراسة الفلسفة، علم الاجتماع، التاريخ، والاقتصاد. وقد حصل على شهادة الدكتوراه (في الفلسفة، 1974) وشهادة التأهل للأستاذية Habilitation (في الاجتماع والاقتصاد، 1981)، وكلاهما من جامعة غوته في فرانكفورت.

وقد درّس في العديد من الجامعات الألمانية إضافة إلى جامعة جونز هوبكنز، ومركز بولونيا للدراسات الدولية المتقدمة في بولونيا، إيطاليا. ثم انتقل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة كي يدرس عند موري روثبارد، وكان عونا وملازما له حتى وفاته في يناير 1995.

إلى جانب كونه اقتصاديا من المدرسة النمساوية وفيلسوفا ليبرتاريا/ أناركو ـ رأسماليا، فهو حاليا أستاذ متقاعد في الاقتصاد بجامعة نيفادا، لاس فيغاس، زميل مبرز في معهد ميزس، محرر سابق **لمجلة الدراسات الليبرتارية** (1995 ـ 2009)، ومؤسس ورئيس **جمعية المِلكية والحرّية** (2006 ـ اليوم).

له كتابات ومؤلفات مستفيضة، من أبرز ما نشر منها: **الديمقراطية: الإله الذي فشل؛ خرافة الدفاع الوطني؛ اقتصاد وأخلاق الملكية الخاصة؛ نظرية في الاشتراكية والرأسمالية؛ التصرف والمعرفة** (بالألمانية)؛ **الخيال العظيم؛ نقد المنهج السببي في البحث الاجتماعي** (بالألمانية)؛ **المِلكية، الأناركية، والدولة** (بالألمانية)؛ **تنافس الفاسدين** (بالألمانية)؛ إضافة إلى مقالات عديدة في الفلسفة، الاقتصاد، والعلوم الاجتماعية. وقد ترجمت مؤلفاته إلى ثلاثين لغة.

تزوج من الاقتصادية التركية كلچين إمره، وهو يقيم معها في إسطنبول.

مقدمة المترجم

إن كانت هناك نتائج فكرية يمكن للمثقف أن يخرج بها من زوبعة الربيع العربي، فأبرزها ستكون التضارب الشديد بين واقعه الحديث شديد التسارع والأدوات التحليلية الصدئة التي يحاول فرضها عليه، للخروج بنموذج فاعل يستطيع البناء عليه لتحريك المشهد والتنبؤ بما ينتج عنه.

فلا يزال كثير من «المفكرين»، رغم اشتعال رؤوسهم شيبا، يحلمون بتفجّر الثورة التي ضيّعها الانتهازيون أو صادرها المستبدون، وآخرون مستعدون للتحالف مع أعدائهم الصرحاء لنيل مصالح مرحلية مؤقتة وغير مؤكدة من الأساس، متجاهلين كل السوابق التاريخية التي أدت لهزائم مثخنة. والصنف الأعصى على المواءمة في المشهد الحالي هو من يظن أن الدعاية الحركية والأدب الموجه، والشعر والنثر بشكل عام، كفيلان بإنشاء الثقافة الضرورية لبناء كل شيء من الصفر ما أن ينجلي الغبار عن ميادين الثورة.

وفي رأيي، الذي أرى له بعض الوجاهة، وقد يشيد به غيري أكثر، أن المشكلة التي تجمع بين هذه الأصناف وغيرها تتمثل بالإطار الفكري

الذي تفهم في سياقه كلمة «الحرية». فالوعي العربي، المتشبع باليسارية منذ أواخر القرن التاسع عشر، لا يستخدم «الحرية» إلا كشعار للتخلص من النظم التي تستغله وتقمعه، ولا يفهمها أبداً من منظور الوحدة الأصغر للمجتمع، أي الفرد والأسرة. ولهذا فحيث يتوزع المجتمع بين تيارات متضاربة الأهداف مثل صفائح جغرافية متصادمة، فلن يجد المنتصرون بأسا في التضحية «بحرية» المهزومين ما دامت «حريتهم» هم مضمونة، وفنون الاتهام والتهميش والتكفير جاهزة في رصيدنا الثقافي العريق.

كما أن السردين المهيمنين على عقول الطبقة «المثقفة» ـ الإسلامي التراثي واليساري الثوري ـ لا يلتقيان أو ينسجمان إلا في مواضع قليلة، أهمها التنكر لدور العلم في تفسير الطبيعة البشرية. فالإسلاميون يرفضون المنظور التطوري للحياة بوصفه «اختزالا» للإنسان في طبيعة حيوانية تخلو من الوعي والارتقاء، والثوريون ينظرون لنظرية التطور بقلق شديد لأنها «حتمية بيولوجية» تهدف لتجريد المادية التاريخية من شرعيتها وتعيق فرص تحقيقها.

وبإزاء هذا المشهد الملتبس بكل ملامحه، تتضح الحاجة إلى الترياق الذي يعالج العلل المتفاقمة التي نتجت من هذا الاحتكار، ويؤسس لبديل فكري متين وأطروحة سياسية أقرب للواقع. وبرأيي فإن هذا الكتاب الذي أقدمه إليكم يمثل مدخلا إلى الحلّ.

فالمؤلف ينطلق من مرجعيتين مغايرتين لما اعتاد عليه العقل السياسي العربي: التاريخ الطبيعي للبشرية كأساس لتفسير المؤسسات الاجتماعية (كالملكية والأسرة)، والمدرسة النمساوية في الاقتصاد كمنهج ينظم ظواهر الإنتاج والاستهلاك في سلك تصور متناسق ونابه.

ولهذا فهو، مثلا، يعتبر تقاسم الأدوار داخل الجماعة المستقلة أمراً شديد القدم، يعود إلى عهد الصيد والجمع الذي لم ينته إلا قبل 10,000 سنة، وليس اختراعا طرأ بعد نشأة دويلات المدن كما قد يفترض بعض الدارسين الماركسيين لتاريخ بابل ومصر القديمة.

وكذلك يقول بأن الملكية الخاصة مفهوم تأسس وتقرر بعد نشوء الجماعات المستقرة، ومؤسسة الأسرة تشكلت بقصد توزيع تكاليف تنشئة الأطفال على الأسر المسؤولة عن إنجابهم. وذلك بالضد من أوهام الاستحواذ الأبوي وهزيمة الإلهات الإناث التي روج لها المنظرون الاشتراكيون.

كما أنه لا يتحدث بعطف أو تأييد عن الأحلام الاشتراكية والطموحات الديمقراطية، التي يراها مجرد دعوات عاطفية ترتدي إطارا فكريا، لا تقود في النهاية إلا لتوسع سلطة الدولة على حرية الأفراد وحقوقهم، أو لطغيان الأكثرية على الأقلية واستلابها كل ما تستطيع من مقدراتها. ولكل من الأمرين شواهد قريبة من تاريخ المنطقة العربية.

ولسنا بالطبع في مقام استيفاء ما يستفاد من الكتاب، وإلا لاستحالت هذه النبذة إلى تلخيص. ولكن تجدر بنا الإشارة إلى جملة ملاحظات.

منها أن من يقرأ الكتاب بتمعن، ستستوقفه العديد من الموارد الكاشفة عن جذور العديد من المشكلات الاجتماعية المتوطنة في الشرق الأوسط، حلها الواضح موجود ومجرب ولكن ما من أحد يجرؤ على اقتراحه، لأنه يتطلب تضحية بالعناد والتمادي، وهما المورد الوحيد الذي لا ينضب لدينا.

كما يلاحظ أن كلمة «الثورة»، أينما وردت في هذا الكتاب، لا تشير إلى سيناريو الانقلاب على نظام الحكم وتغييره بالقوة، بل إلى تحول جذري في نمط الإنتاج أو الحصيلة الإدراكية اللازمة لتصوره وتنفيذه وإدامته ـ كالثورة النيوليثية (التي أدت لاختراع الزراعة، وهي موضوع الباب الأول) والثورة الصناعية (التي استطاعت لأول مرة كسر التلازم شبه الدائم بين تزايد الإنتاج وتزايد السكان، وتحقيق تصاعد مطّرد في الدخول، وهي موضوع الباب الثاني). ذلك أن الثورة بمعناها اليساري ـ في سياق التصور الليبرتاري ـ لن تقود إلا لتدمير التوازنات والبنى التي استثمر فيها الكثير من الوقت والجهد والموارد، فقط لإشباع بعض المشاعر المحتدمة، وتعويض نقائص لا يقبل الدهماء الاعتراف بها، فضلا عن العمل على إصلاحها.

والملاحظة الأخيرة ـ والأهم في نظري ـ أن أطروحة هوبه عن النظم الطبيعي للحكم، وهي الأرستقراطية التي تسيطر على بقعة صغيرة أو بقاع متناثرة، حيث يربط بين النُظُم المتجاورة تعاقدات طوعية، لا تطّرد مع جميع الشعوب والبلدان كافةً، نظراً للتفاوت في متوسط الذكاء (الذي يرتبط بالتفضيل الزمني والقدرة على التنسيق والتضامن، كما هو مبيّن في طيّات الكتاب) وكذلك تباين الأطر الفكرية والاجتماعية المهيمنة: فالحديث عن توزيع الحكم في مناخ تسوده زعامات متنازعة تتسابق على الهيمنة سيصبح وصفة للفوضى، بشكل لا يقل سوءاً عن الوضع الديمقراطي القائم.

ولهذا فإن أفاد الباب الثالث شيئا، فالأولى أن يكون إعادة تقييم لفضائل المَلَكية وميزاتها النسبية، مقارنة بدوامة «حرب الكل ضد الكل»

التي كان الدولانيون الأوائل يعتبرونها وضع البشر الطبيعي قبل الحكم المطلق، والمفارقة أن التنافس على الحكم المطلق ـ وهو تنافس غير مرغوب ـ هو ما ينتجها في الواقع!

أردفت بهذا الكتاب القيم، رغم قصره، محاضرة مهمة توضح رؤية هوبه للتغيير السياسي السلمي، وهي ستراتيجية تنأى بمن يلتزمها عن إثارة الفوضى والقلب المفاجئ للأوضاع، لكنها لا تمنعهم من السعي الحثيث نحو استرداد الحرية والحقوق الطبيعية. ومن يقرأ الكتاب بتمهل وإمعان، سيلاحظ كيف تنتظم أفكار هذه المحاضرة معه في سلك واحد.

آمل أن تعم الفائدة من هذا الكتاب بنحو يتجاوز القيمة التي آنستها فيه قبل أن أقدم على ترجمته، ويكون رواجه وانتشار أفكاره برعما تتفتق عنه حركة إصلاح وفلسفة بناء، بدلا من الاحتجاج المستمر والرغبة المتقدة في التغيير، دون أي ملامح تلوح لخطة في الأفق.

حيدر عبدالواحد راشد

بغداد، يوليو 2017

بين يدي الكتاب

يعد هانز هيرمان هوپه من أبرز الباحثين الليبرتاريين في عصرنا هذا. وقد بدأ كتلميذ لامع ليورغن هابرماس، الفيلسوف والمنظر الاجتماعي الألماني الشهير. وقد كان هابرماس ولا يزال ماركسيا ملتزما، وهو زعيم مدرسة فرانكفورت سيئة الصيت.

كان هابرماس شديد الإعجاب بهانز، وتحت رعاية هذا الماركسي البارز، كانت لدى هانز أسباب كافية لتوقع مسيرة أكاديمية باهرة تنتظره في بلاده ألمانيا. ولكن مشكلة صادفته بعيد ذلك، كانت لها ثمار سعيدة لكل محبي الحرية. فسرعان ما اكتشف هانز أن اليسارية والاشتراكية التي نشأ معها كانت قاحلة فكريا ومفلسة خلقيا. وقد اكتشف بمفرده الأعمال العظيمة للودفيغ فون ميزس وموري ن. روثبارد.

لم يكن الاقتصاد النمساوي وأناركية روثبارد مما يخطر في بال هابرماس. وبتحوله إلى الليبرتارية، قضى هانز عمليا على فرصه في نيل مقعد أستاذية في جامعة ألمانية كبرى، رغم أن إنجازاته الأكاديمية والفكرية تؤهله بسهولة لمثل ذلك. ولكنه يشبه موري في أنه باحث يمتاز بنزاهة فكرية مطلقة. وما كان ليتخلى عما اكتشف انه الحقيقة، حتى لو كلفه ذلك مسيرته المهنية.

ولذا قرر هانز المجيء للولايات المتحدة كي يدرس مع موري، الذي كان آنذاك يدرّس في نيويورك. وحين التقيت بهانز، فوجئت بالتزامه الوثيق بالمُثُل الروثباردية وبمقدرته الفكرية المتميزة. وبالطبع فقد قيّم موري إمكانيات هانز، وحين عيّن موري في كرسي أستاذية مموّل في الاقتصاد بجامعة نيفادا، لاس فيغاس (UNLV)، سعى لأن يحصّل لهانز مكانا في قسم الاقتصاد أيضا. وقد تمكنا معا من جعل UNLV مركزا كبيرا لدراسة الاقتصاد النمساوي، رغم المعارضة الوافرة من بعض زملائهما في القسم.

وقد كان موري معجبا بالأخص بإحدى الحجج الرئيسة عند هانز. فقد كان أستاذه هابرماس رائدا لتوجه أخلاقي يقوم على الظروف اللازمة للمشاركة في حوار عقلاني. وبنحو ما كان هابرماس ليوافق عليه، فقد قلب هانز أخلاق هابرماس على رأسها. وبدلا من دعم الاشتراكية، فإن أخلاق الحوار كما شرحها هانز وفرت دعما قويا لامتلاك الذات والملكية الخاصة. وقد وافق موري بارتياح على استدلال هانز وأفاض في مديحه:

> *استطاع هانز هوپه ... أن يستنتج منطق حقوق أناركو ـ لوكيا من مسلّمات بيّنة بذاتها. وليس هذا فقط، فقد أثبت أنه، تماما مثل مسلّمة الفعل، فمن المحال إنكار أو مخالفة منطق الحقوق الأناركو ـ لوكي هذا من دون الوقوع في التناقض والتفنيد الذاتي. (**Liberty**، نوفمبر **1988**)*

لقد تمكن هانز من قلب أفكار هابرماس، لكنه لم يكتف بذلك، فقام بقلب الرأي السائد أيضا. فهانز يماثل موري في كونه أناركو ـ رأسماليا:

أفضل حكومة عنده هي لا حكومة على الإطلاق. ومع ذلك سيظل هناك سؤال: في عالم من الدول، ما هي أقل أنواع الحكومات سوءاً؟ يقول معظم الناس «الديمقراطية»، ولسوء الحظ يوافقهم على ذلك العديد من الليبرتاريين. وقد أثبت هانز في عمله الكلاسيكي **الديمقراطية: الإله الذي فشل** أن الديمقراطية تقود الى إنفاق مسرف وسياسات متهورة. فالذين في السلطة يعرفون أنهم يمسكون بزمام الأمور لوقت محدد فقط، ويكون موقفهم «خذ كل ما بوسعك وخذه الآن». وبالضد من ذلك، سيميل الملك لأن يكون أقل استغلالية. فهو سيحاول أن يحافظ على حياة وممتلكات رعيته، لأنه ليس حاكما مؤقتا، ويرغب في أن يسلّم مملكة مزدهرة الى ذريته. لم يقل هانز بالطبع أن الملكية «شيء جيد»، بل أنها تميل لأن تكون أفضل من الديمقراطية. وقد قال الليبرالي الكلاسيكي الكاثوليكي العظيم، إريك فون كينيلت ليدين، الذي تأثر به هانز، أن هذه بصيرة رائعة.

بحث «من الأرستقراطية إلى الملكية إلى الديمقراطية»، وهو أحد الأبحاث المدرجة في **تاريخ قصير للبشر**، يلخص موقف هانز. وسيكتشف قراء هذا العمل المضيء أنه لو كانت الملكية أفضل من الديمقراطية، فالأرستقراطية أفضل منهما معا. وإن لم تكن قد قرأت لهانز من قبل، ففي انتظارك مفاجأة. فخلال بضع صفحات فقط، سيدفعك لمساءلة كل ما قرأته من قبل عن الحكومة.

في طيات **تاريخ قصير للبشر** يكشف هانز كيف يمكن لدروس الاقتصاد النمساوي أن تستخدم لمساعدتنا على فهم التاريخ. وبذلك فهو يمضي في نفس الطريق الذي عبّده مرشده العظيم موري روثبارد.

وهو يماثله في كونه باحثا ذا اهتمامات شاملة. فهو يتحدث بثقة في الإناسة والاجتماع، وكذلك في التاريخ الدولي، الاقتصاد، والفلسفة.

اعتمادا على معرفته الواسعة وبصائره النمساوية، يتناول هانز سؤالين مهمين: كيف نشأت العائلة والملكية الخاصة؟ وكيف بدأت الثورة الصناعية؟ وسيرى القراء كيف أن تطور حقوق الملكية الآمنة والسوق الحر أمران جوهريان للتقدم البشري. والسؤال الراهن هو: هل ستستمر هذه التطورات بنحو يجلب أعظم النفع للبشرية، أو ستتمكن الدولة من إعاقتها؟

في استخدامه الاقتصاد والفلسفة لتنوير التاريخ، يعيد **تاريخ قصير للبشر** إلى الأذهان كلاسيكيات ليبرتارية من طراز **الدولة** لأوبنهايمر، **الدولة خصمنا** لنوك، و**صعود المجتمع وسقوطه** لتشودوروف. ويمثل هذا العمل مقدمة مثالية لأفكار مفكّر اجتماعي عظيم وليبرتاري رائد.

ـ ليولين هـ. روكويل الابن

مقدمة

إعادة تشكيل ليبرتارية نمساوية

تحاول الدراسات الآتية تفسير ثلاثة من أعظم الأحداث في تاريخ البشرية.

أولا، سأفسر أصل الملكية الخاصة، وبالأخص ملكية الأرض، وكذلك العائلة ومسكن العائلة بوصفها الركائز المؤسسة للزراعة والحياة الزراعية التي بدأت قبل حوالي 11,000 سنة، مع الثورة النيوليثية في الهلال الخصيب للشرق الأدنى، وتمكنت منذئذ ـ وحتى أواخر القرن التاسع عشر ـ من تشكيل وصياغة الحياة البشرية في كل مكان.

ثانيا، سأفسر منشأ الثورة الصناعية التي انطلقت في حدود عام 1800، قبل حوالي 200 عام فقط في إنجلترا. فطوال آلاف السنين قبل هذا الحدث، كان البشر يعيشون في ظروف مالتوسية. وكان نمو السكان يتجاوز بثبات على القوت المتوفر. وكل زيادة في الإنتاج كانت «تبتلع» بفضل حجم السكان المتوسع، بحيث كانت الدخول الواقعية لمعظم السكان ترزح دوما تحت حد الكفاف. وما كان الإنسان يستطيع من قبل هذين القرنين تحقيق نمو سكاني **يصاحبه تزايد** في الدخول الفردية.

وثالثا، سأفسر المنشأ والتطور الموازي **للدولة** كاحتكار مناطقي لصنع القرار النهائي، أي كمؤسسة تمتلك سلطة **التشريع وفرض الضرائب** على سكان بقعة ما، وتحولها من دولة ملكية بملك «مطلق» إلى دولة ديمقراطية بشعب «مطلق»، مثلما تكشفت الأحداث خلال سير القرن العشرين.

وفي حين قد يكفي هذا كمقدمة ويمكن للقارئ أن يمضي فورا إلى الفصول القادمة، قد تكون بضع ملاحظات إضافية أمرا ضروريا للقارئ ذي التفكير الفلسفي.

حتى أوائل القرن العشرين، كانت الدراسات الآتية تعد دراسات **اجتماعية**. ولكن مع الصعود والنفوذ المتنامي الذي حققته الفلسفة التجريبية ـ الوضعية ـ التكذيبية خلال القرن العشرين، فقد اكتسب **علم الاجتماع** خلال ذلك الوقت معنى مختلفا جدا. فوفقا للفلسفة التجريبية، فإن الأسئلة المعيارية ـ عن العدالة و«الصواب» و«الخطأ» ـ ليست أسئلة علمية على الإطلاق؛ وبالتالي فمعظم علم الاجتماع «العلمي» الحديث يلتزم عقائديا بأحد ضروب **النسبية الأخلاقية** (حيث «يصح كل شيء»). والفلسفة التجريبية ترفض قطعا وجود أي قوانين وحقائق غير فرَضية، غير مكذّبة، أو قبلية مركّبة؛ وبالتالي فعلم الاجتماع الحديث أيضا يلتزم عقائديا بأحد ضروب **النسبية التجريبية** (حيث «كل شيء جائز» و«لا يمكنك التأكد من أي شيء» و«لا يمكنك رفض أي شيء من الأساس»).

إن دراساتي تمثل وتقوم بكل ما لا يفترض «بالتجريبي الجيد» كونه أو فعله، وذلك لأني أعتقد بأن الفلسفة الوضعية التجريبية خاطئة وغير علمية، وأعد تأثيرها على العلوم الإنسانية خاصة كارثة فكرية لا نظير لها.

من الواضح بطلان ادعاء أن الأخلاق ليست علما، وانه لا توجد أي مبادئ عالمية للعدالة أو ضابطة «حقة» (أي غير اعتباطية) لتمييز التقدم الأخلاقي من الانحطاط. ومن الواضح أيضا بطلان القول بعدم وجود قوانين ثابتة وشاملة للفعل والتفاعل البشري، أي حول ما يعد ولا يعد ممكنا، وما يمكن ولا يمكن فعله بنجاح في الشؤون البشرية، وعدم وجود ضابطة غير اعتباطية للحكم على الأفعال بأنها حلول صحيحة وناجحة أو خاطئة ومعيبة لمشكلة أو هدف معين.

أما الادعاء «الوضعي» الثاني، فيناقضه بُنيان الاقتصاد الكلاسيكي بأكمله. فالاقتصاد الكلاسيكي، كما أعيد بناؤه، وتم تهذيبه وتطويره خلال «الثورة الحدّية Marginal Revolution»، وخاصة فرعها النمساوي الذي أسسه كارل منغر(1840 ـ 1921) Carl Menger في كتابه **مبادئ الاقتصاد** (1871) ومثّل قمته لودفيغ فون ميزس Ludwig von Mises (1881 ـ 1973) في عمله منقطع النظير **الفعل البشري** Human Action (1940). وما أصبح يعرف منذئذ **بالاقتصاد النمساوي**، يوفر العتاد الفكري لنظام عظيم شامل من القوانين الصحيحة غير الفرضية، من **التصرفية Praxeology** ـ أي منطق التصرفات ـ والقوانين التصرفية.

على أي تفسير للأحداث التاريخية أن يأخذ التصرفية ـ وخاصة عمل لودفيغ فون ميزس ـ بالاعتبار، و«التجريبيون» يبدو أنهم غير تجريبيين بما يكفي في عملهم، فعبر إنكار أو تجاهل اليقينيات والثوابت التصرفية في ملاحظاتهم للعالم الاجتماعي، يعجزون عن الاستدلال على الغابة بأشجارها.

وأما الادعاء «المعياري» الأول، فيناقضه كل ما كتب في القانون الخاص، وخاصة قانون الملكية والعقود، الذي نشأ رداً على أحداث مستمرة من الصراع بين الأفراد على موارد نادرة. فمن تراث «القانون الطبيعي» عند الرواقيين، مرورا بالقانون الروماني، فالقانون المدرسي Scholastic، إلى التراث العلماني الحديث «للحقوق الطبيعية»، تشكّل هيكل من القوانين والأدبيات البحثية في شؤون القانون بحلول القرن التاسع عشر، يمكنه أن يصيب كل نسبوي أخلاقي بالعار.

وبعد أن غرق هذا التراث لوقت طويل تحت جبال من الهراء الوضعي القانوني، فقد استنقذ وأنعش، ثم هذّب وأعيد بناؤه بمتانة في عصرنا على يد موري روثبارد (1926 ـ 1995) Murray Rothbard، في كتابه الأبرز **أخلاق الحرية** (1981)، وبات يمثل اليوم أشد الأنظمة الفكرية استيعابا للقانون الطبيعي والفلسفة السياسية **الليبرتارية**. وأي تقييم معياري للأحداث والتطورات التاريخية يطمح الى مكانة العلم، أي يدّعي أنه أكثر من تعبير اعتباطي عن الذوق، يجب أن يضع الليبرتارية بالاعتبار، وخاصة موري روثبارد.

ولهذا، وحتى أدل على **المنهج** الذي يرشد دراساتي حول تاريخ البشر، اخترت أن يكون العنوان الثانوي لكتابي: **إعادة تشكيل ليبرتارية نمساوية.**

إن أحداث التاريخ البشري التي أريد تفسيرها ليست ضرورية ومقدرة، لكنها **عرضية تجريبية**، ولهذا فدراساتي ليست تمرينات في النظرية الاقتصادية أو الليبرتارية. بل عليها أن تقص التاريخ كما كان

فعلا وتأخذ بالاعتبار كل الوقائع المعروفة. وبهذا الصدد فأنا لا أدعي الأصالة، حيث لا أكشف عن حقائق غير معروفة أو أشكك في أي نتائج ثابتة؛ بل أعتمد على ما أثبت الآخرون أنها حقائق معروفة. ولكن الحقائق وتتابع الأحداث لا تنطوي على تفسيرها أو تأويلها. وما يميز دراساتي هو أنها تفسر وتؤوّل تاريخ البشر من المنظور الفكري **للّيبرتارية النمساوية:** مع خلفية معرفية في التصرفية (الاقتصاد) والليبرتارية (الأخلاق). فقد تمت عن وعي بالطابع غير الفرضي والقبْلي للقوانين التصرفية والأخلاقية، وبحقيقة أن قوانين كهذه تفرض قيودا منطقية صارمة على أي تفسير أو تأويل، من بين كل التفسيرات أو التأويلات الممكنة لأي مجموعة بيانات تاريخية، يمكن أن يعد على الإطلاق **ممكنا أو ممكن الصحة** (فرضيا) (وبالتالي مقبولا من ناحية علمية)، وأي منها يمكن ويجب أن يرفض لأنه **محال ومستحيل الصحة**. وهكذا فالتاريخ **يعاد بناؤه عقلانيا**، أي عبر توظيف معرفتنا بأن أي تفسير أو تأويل تجريبي ممكن الصحة يجب أن يكون على وفاق لا مع «البيانات» فقط، بل ومع القانون الأخلاقي والتصرفي بالأخص، وأن كل تفسير أو تأويل يختلف مع هذه القوانين، ولو «اتفق مع البيانات» ظاهرا، ليس باطلا فحسب، بل وليس بتفسير أو تأويل مقبول علميا على الإطلاق.

إن التاريخ الذي يعاد بناؤه وروايته بهذا النحو يعد الى قدر معتبر «**تاريخا تنقيحيا**»، لا يعارض أكثر أو حتى معظم ما يقوله «الخط السائد» اليساري حول الموضوع فحسب، بل ولأنه يدين لتركيزي في دراساتي على التفاوتات البشرية، وخاصة على التفاوتات في القدرات الإدراكية والاستعدادات النفسية، فهو معارض أيضا للكثير مما يقال ويردد في

هذا الصدد ضمن بعض دوائر «الصواب السياسي» و«التقدمية» أو الليبرتاريين المؤسسيين «ذوي الأفق العالمي».

ولهذا فإن أول حدث عظيم في تاريخ البشرية، وهو الثورة النيوليثية، سيعاد بناؤه بوصفه إنجازا إدراكيا من الدرجة الأولى وخطوة تقدمية كبرى في تطور الذكاء البشري. كما يفسر تأسيس ملكية الأرض الخاصة والعائلة وكذلك ممارسة الزراعة واستئناس الحيوان بأنها اختراع عقلاني، وحل جديد خلاق للمشكلة التي واجهها الصيادون والجامعون القبليون في موازنة نمو السكان مع الندرة المتصاعدة للأرض.

وبالمثل، يعاد بناء الثورة الصناعية بوصفها خطوة عظيمة أخرى للأمام في تطور العقلانية البشرية. فمشكلة الموازنة بين الأرض وحجم السكان التي حلّت مؤقتا بفضل الاختراع الأصلي، والانتشار والتقليد العالمي، للزراعة كان مقدرا لها أن تظهر من جديد. فما دام حجم السكان متزايدا، لم يعد بإمكان الدخل الفردي أن يزداد إلا لو تجاوزت زيادة الإنتاج معدل نمو السكان. ولكن الزيادة المطردة في الإنتاجية، أي الاختراع المستمر لأدوات جديدة أو أكثر كفاءة لإنتاج مزيد من المنتجات الجديدة والأفضل، تتطلب مستوى عاليا ومستديما من الذكاء البشري، ومن الأصالة والصبر والإبداع. وفي كل مكان، ما دام مستوى عال كهذا من الذكاء غائبا، فلا بد أن نمو السكان سيقود إلى دخل أوطأ، لا أعلى، لكل نسمة. ولهذا تحدد الثورة الصناعية النقطة التي وصل الذكاء البشري عندها لمستوى عال بما يكفي لجعل الهروب من المأزق المالتوسي أمرا ممكنا. وهذا الهروب يعاد بناؤه كنتيجة «لتوليد» شعب أشد ذكاء عبر عدة أجيال. فالذكاء الأعلى يترجم إلى نجاح اقتصادي

أعظم، والنجاح الاقتصادي الأعظم مضافا إلى سياسات زواج وعائلة انتقائية يترجم إلى نجاح تكاثري أعظم (أي إنتاج عدد أكبر من الذرية الباقية). وحين يضاف ذلك إلى قوانين الجينات البشرية والميراث المدني، سينتج شعبا أشد ذكاء، أصالة، وإبداعاً.

وأخيرا، ففي حين تفسر الثورة النيوليثية والصناعية ويعاد بناؤها كحلول صائبة ومبدعة لمشكلة دائمة: هي تهديد حجم السكان لمستوى المعيشة، ومن ثم تعد تطورات فكرية عظيمة، فإن الحدث الأعظم الذي ينتظر تفسيره هو اختراع الدولة. فالدولة احتكار مناطقي لصنع القرار النهائي، وتحولها المتعاقب من دولة ملكية إلى ديمقراطية يعاد بناؤه كثمرة لسلسلة من الأخطاء الفكرية ـ أخلاقية واقتصادية ـ وكخطوة للوراء في تطور العقلانية البشرية، وتهديد متصاعد للإنجازات التي تحققت بفضل الثورة الصناعية. وبحكم بنائها ذاته، فالدولة **تعجز** عن تحقيق ما يفترض بها تحقيقه. فهي يفترض أن تنتج العدالة، أي أن ترعى القانون وتطبقه، ولكنها بامتلاكها القدرة على **التشريع** فيمكنها ـ وستقوم حتما ـ **بتجاوز** القانون **وجعله** يخدم مصالحها، ومن ثم تنتج الظلم والفساد بدل ذلك. ويفترض بالدولة أن تحمي ملكية رعيتها من الغزو الأجنبي، ولكن بامتلاكها سلطة **الضرائب** فيمكنها ـ وستقوم حتما ـ بالاستحواذ على ملكية أولئك الرعايا لا لكي تحميهم وتحمي ملكيتهم، بكل وضوح، بل لكي «تحمي» **نفسها** واستحواذها ضد أي «غازٍ» مزعوم، داخليا كان أو خارجيا. وبوصفها «حاميا مستحوذا للملكية»، أي مؤسسة «طفيلية» في الأساس، فالدولة لا يمكن أن تساعد، بل إنها **ستعيق** دوما طريق إنتاج الثروة، وبالتالي **تخفض** الدخول الفردية.

وهكذا، وبالإضافة لهذه الدراسات، آمل أن أقدم مساهمة بسيطة في التراث العريق للنظريات الاجتماعية الكبرى، وأجعل المسار الطويل للتاريخ البشري، منذ بداياته الأولى وحتى عصرنا الحاضر، أيسر فهما.

هانز هيرمان هوپه

إسطنبول، يناير 2015

أولاً: حول أصل الملكية الخاصة والعائلة

المشهد: التاريخ

من المعقول أن نضع بداية التاريخ البشري قبل خمسة ملايين سنة، حين انفصل الخط البشري للتحدر التطوري من ألصق أقربائه غير البشر، الشمبانزي. ومن المعقول أيضا أن يبدأ قبل مليونين ونصف مليون سنة، مع أول ظهور لهومو هابيليس، أو قبل 200,000 سنة، حين ظهر أول ممثل «للإنسان الحديث تشريحيا»، أو قبل 100,000 سنة، حين أصبح «الإنسان الحديث تشريحيا» هو الشكل البشري المعياري. ولكني، بدل كل ذلك، أرغب في أن أضع البداية قبل حوالي 50,000 سنة فقط، حين تطور «الإنسان الحديث تشريحيا» إلى «الإنسان الحديث سلوكيا». وهذه نقطة بداية لائقة أيضا.[1]

يشير «الإنسان الحديث سلوكيا» إلى وجود الصائدين الجامعين، الذين لا زالت لهم بعض الجيوب الصغيرة الموجودة اليوم. وبناء على أدلة آثارية، فإن البشر الذين عاشوا قبل 100,000 سنة كانوا لا يزالون غير مهرة في الصيد عموما. فقد كانوا بالتأكيد عاجزين عن الإجهاز

(1) انظر بخصوص ذلك: Nicholas Wade, Before the Dawn (New York: Penguin Press, 2006).

على الحيوانات الضخمة والخطرة، ويبدو أنهم لم يكونوا يعرفون صيد السمك. وقد صنعت أدواتهم في المعظم من الحجر والخشب وكانت موادها ذات منشأ محلي، مما يدل على غياب أي أسفار بعيدة أو تجارة. وفي تباين واضح، فبعد حوالي 50,000 سنة اتخذت الأدوات البشرية مظهرا جديدا وشديد التقدم. فقد استخدمت مواد أخرى إلى جانب الحجر والخشب: كالعظام، القرون، العاج، الأسنان، الصدف، ومواد كثيرا ما جاءت من أماكن بعيدة. والأدوات، كالسكاكين، الإبر، رؤوس السهام المسننة، الدبابيس، المثاقب، والنصال، باتت أشد تعقيدا ومصنوعة باحتراف. وقد تحسنت تقنية المقذوفات جدا بنحو دل على مهارات صيد شديدة التطور (رغم أن الأقواس لم تخترع إلا قبل 20,000 سنة). كما أصبح الإنسان يجيد الصيد وقادرا كما يبدو على صناعة القوارب. وإلى جانب الأدوات البسيطة الكفؤة، فقد بدأت أغراض فنية خالصة كما يبدو، كالزينة، التماثيل الصغيرة، والأدوات الموسيقية، كمزامير من عظام الطيور، بالظهور في المشهد آنذاك.

لقد اقترح أن ما جعل هذا التطور الهائل ممكنا هو تغير جيني قاد إلى ظهور اللغة، وتضمن تحسنا جذريا في قدرة الإنسان على التعلم والإبداع. فالبشر القدماء ـ هومو إرغاستر، هومو نياندرتالنسس، وهومو إركتوس ـ لم تكن لديهم مقدرة لغوية. والمؤكد أن بوسعنا افتراض أنهم قد استغلوا، كما تفعل العديد من الحيوانات الراقية، ما يعرف بالدورين الأدنيين للغة: الدور التعبيري أو العَرضي، والدور التحفيزي أو الإشاري.[1] ولكن الظاهر أنهم لم يكونوا قادرين على تأدية الدورين

(1) حول الوظائف «الدنيا» و«العليا» للّغة انظر: Karl Buehler, Sprachtheorie.

الأعليين الإدراكيين للغة: الدور الوصفي، وبالأخص الدور الجدلي. فهاتان القدرتان البشريتان الفريدتان ـ اللتان يميزان البشر إلى حد أننا لا يمكن أن «نجرد» وجودنا منها دون أن نقع في تناقضات داخلية ـ على تشكيل عبارات وصفية بسيطة (أي مقدّمات) مثل «هذا (الموضوع) هو A (المحمول)» تدّعي أنها **صحيحة**، وبالأخص تقديم حجج (أو سلاسل من المقدمات) مثل «هذا A، وكل A هو B؛ فهذا B» تدّعي أنها **سليمة**، لم تظهر كما يبدو إلا قبل 5,000 سنة فقط.[1]

في غياب اللغة، كان على التنسيق البشري أن يحدث عبر الغرائز، التي يمتلك البشر القليل جدا منها، أو بواسطة التوجيه أو المناورة البدنية؛ وكان على التعلم أن يتم أيضا إما عبر المحاكاة أو بواسطة تخمينات داخلية (ضمنية). وفي تباين واضح، فبفضل اللغة ـ أي بفضل الكلمات: الأصوات المرتبطة والمتعلقة منطقيا بأشياء وأفكار (خصائص) معينة ـ يمكن أن يتم التنسيق عبر رموز مجردة؛ وهكذا أصبح التعلم مستقلا عن الانطباعات الحسية (أي الملاحظات) ويمكن للتخمينات أن تتم بشكل خارجي (صريح) ومن ثم أصبحت قابلة للإنتاج والتحكم بين الأفراد.

Die Darstellungsfunktion der (Sprache (Stuttgart: UTB, 1982; originally published in 1934؛ وبالأخص أيضا: Karl R. Popper, Conjectures and Refutations (London: Routledge, 1963), pp. 134f., and idem, Objective Knowledge (Oxford: Oxford University Press, 1972), chap. 3, pp. 119 _ 22, and chap. 6, sections 14 _ 17.

(1) Luigi Luca Cavalli _ Sforza, Genes, Peoples, and Languages (Berkeley: University of California Press, 2000), p. 93 يؤرخ نشأة اللغة قبل حوالي 100,000 سنة، ولكن نظرا للأدلة الآثارية المشار إليها أعلاه، فإن التاريخ الأحدث والأقرب، قبل حوالي 50,000 سنة يبدو أرجح.

وبهذا، بات ممكنا من خلال اللغة للمعرفة أن تنتقل إلى أزمان وأماكن بعيدة (إذ لم تعد مرتبطة بالإدراك)؛ ويمكن للمرء أن يتواصل حول أمور معينة (لتكتسب المعرفة وتتراكم) بعيداً في الزمان والمكان. ولأن سيرورة تفكيرنا، وقطار أفكارنا الذي يقودنا إلى تخمينات واستنتاجات معينة، أصبحت «متجسدة» في حجج خارجية وقابلة للتأكد بين الأفراد، فلم يعد من السهل فقط تناقلها عبر الزمان والمكان، بل وفي نفس الوقت انتقادها علنا، تحسينها، وتصحيحها. ولا عجب إذن من أنه مع ظهور اللغة، فقد رافقتها تطورات ثورية في التقنية.

قبل حوالي 100,000 سنة، كان حجم السكان من «البشر المحدثين»، وهم أسلافنا المباشرون، يخمن أنه في حدود 50,000، منتشرين في أرجاء القارة الأفريقية وشمالا نحو الشرق الأوسط، في موقع إسرائيل الحالية.[1] وفيما بين 80,000 ـ 70,000 سنة خلت، مرت الأرض بفترة من البرودة المعتبرة. وبالتالي فإن النياندرتال، الذين عاشوا في أوربا لآلاف السنين وتكيفوا خلالها على المناخات الباردة، اتجهوا للجنوب حيث اصطدموا وقضوا كما يبدو على أقاربهم الأفارقة بأعداد كبيرة. وإضافة لذلك، فإن فترة جفاف مطولة بدأت قبل حوالي 60,000 سنة قد حرمت «الإنسان الحديث» من أكثر أسباب معيشته، بحيث أنه قبل 50,000 سنة قد لا يكون عدد «البشر المحدثين» أكثر من 50,000، منحصرين في شمال شرق أفريقيا.[2]

---

(1) Ibid., p. 92.

(2) Wade, Before the Dawn, pp. 8, 58 ؛ تخمين كافالي ـ سفورزا أعلى بوضوح: 50,000 (Genes, Populations, and Language, p. 50).

ولكن منذئذ فإن صعود البشر المحدثين قد استمر دون توقف، حيث انتشروا في أرجاء الأرض وتمكنوا في النهاية من إزاحة كل أقاربهم القدماء. ويعتقد أن آخر النياندرتال، المختبئين في بعض الكهوف قرب جبل طارق، قد انقرضوا قبل حوالي 25,000 سنة. أما آخر بقايا الهومو إركتوس، التي وجدت على جزيرة فلوريس بإندونيسيا، فتعود لحوالي 13,000 سنة خلت.

لقد اتخذ «البشر المحدثون» نمط حياة مترحلا، جامعا صائدا. وكانت المجتمعات تتشكل من عصب صغيرة من الناس (10 ـ 30)، تلتقي أحيانا وتشكل بركة جينية مشتركة من حوالي 150 شخصا، قد يصلون أحيانا إلى 500 (وهو عدد وجد علماء الجينات أنه ضروري لتجنب الآثار المضرة جينيا).[1] وكان توزيع الأعمال مقيدا، حيث فرق فقط بين النساء (اللاتي عملن في المعظم كجامعات) والرجال (الذين عملوا في المعظم كصيادين). وفي حين كانت الملكية الخاصة للأدوات والأغراض معروفة ومعترفا بها، لم يكن نمط الحياة المترحل يسمح بممتلكات كثيرة، وهذا ما جعل مجتمعات الصيد والجمع مساواتية نسبيا.[2] ورغم ذلك، يبدو أن الحياة في البداية كانت جيدة

(1) Cavalli - Sforza, Genes, Peoples, and Languages, p. 30.

(2) ينبغي ألا نبالغ في التأكيد على مساواتية مجتمعات الصيد والجمع أو نستمثلها. فقد تميزت تلك المجتمعات أيضا بسمات هرمية بارزة. فبنحو لا يختلف عما نعرفه عن مملكة الحيوان، كان الرجال يسودون ويهيمنون على النساء. وكثيرا ما كانت النساء «تسبى» ويمتهنها الرجال كما تعامل «السلع» من العالم الخارجي: تستلب، تسرق، تستغل، تضطهد، ويتاجر بها. وكانت مكانة الأطفال أدنى من البالغين. كما أن الهرميات كانت قائمة بين أفراد المجتمع ذكورا وإناثا، نزولا من الذكر والأنثى الألفا المسيطرين إلى أوطأ فرد في المجتمع. وكانت تحدث صراعات على المكانة،

لأسلافنا.[1] فساعات قليلة من العمل المنتظم كانت تسمح بحياة مريحة، مع تغذية جيدة (عالية البروتين) وكثير من وقت الفراغ. وبالفعل فإن اللقى المتحجرة (من العظام والأسنان) تدل كما يبدو على أن أسلافنا الجامعين ـ الصائدين تمتعوا بعمر متوقع يتجاوز 30 سنة، وهو ما لم نصل إليه مجددا إلا خلال القرن التاسع عشر.[2] وخلافا لرأي هوبز، فإن حياتهم لم تكن قذرة، وحشية، وقصيرة.[3]

ولكن حياة الجامعين ـ الصائدين واجهت تحديا أساسيا دون حل جوهري. فقد عاشوا حياة طفيلية في جوهرها: أي أنهم لم يضيفوا أي شيء إلى موارد السلع التي توفرها الطبيعة، ولم يؤد ذلك إلا لاستنفادها. ولم ينتجوا (غير أدوات قليلة) بل استهلكوا فحسب. ولم ينمّوا أو يربّوا بل انتظروا من الطبيعة أن تولّد وتجدّد. وفي أفضل الأحوال، فإن إنجازهم تمثل بعدم الإفراط في الصيد أو الجمع بحيث لم تمر عملية التجدد الطبيعية بما يقلقها أو يدفعها للتوقف. وعلى كل، فإن ما تضمنه

وكل ذكر كان يرفض التراتبية الراهنة كان يواجه عقابا شديدا. حيث كان يهدد الخاسرين في الصراع على المكانة الأعلى خطر الإصابات وحتى الموت، وفي أفضل الأحوال: الطرد من القبيلة. وبإيجاز: حتى لو أن الحياة القبلية وفرت مستوى معيشة مريحا من حيث الطعام ووقت الفراغ الوفير، فهي لم تكن أبدا بالمريحة من حيث «الاستقلال الفردي» الذي نعتز به اليوم. بل على العكس، فقد كانت الحياة في المسكن القبلي تعني الانضباط، النظام، والخضوع.

(1) See Richard Lee and I. De Vore, eds., Man the Hunter (Chicago: Aldine, 1968); Marvin Harris, Cannibals and Kings: The Origins of Cultures (New York: Vintage Books, 1977), esp. chap. 2.

(2) Harris, Cannibals and Kings, pp. 19f.

(3) هذه العبارة تشير فقط إلى حياة الصيد والجمع في أوقات السلم. أما عن الاحتمال العالي للحرب والأسباب غير الطبيعية للموت فانظر أدناه.

هذا الشكل من الطفيلية بوضوح هو المشكلة المحتملة لنمو السكان. فلكي تسمح بالحياة المريحة التي وصفت أعلاه، كان على الكثافة السكانية أن تظل واطئة جدا. فقد خمّن أن حوالي ميل مربع من المساحة كان ضروريا لبقاء شخص أو شخصين، وفي مناطق أقل خصوبة ستمس الحاجة إلى مساحات أكبر.[1] فماذا يفعل المرء حين يتجاوز حجم السكان هذه الحدود الضيقة؟

يمكن للناس بالطبع أن يمنعوا ضغطا سكانيا كهذا من الظهور. وبالفعل فقد فعلت مجتمعات الصيد والجمع ما بوسعها في هذا الصدد. فقد حرّضت إجهاضات، قامت بقتل الأطفال، وخاصة الإناث، وقللت من مرات الحمل عبر فترات طويلة من الرضاعة الطبيعية (فهي بالإضافة إلى انخفاض الشحوم البدنية لدى النساء الرحل دائمات الحركة، تقلل من خصوبة الأنثى). لكن ذلك خفف من وطأة المشكلة ولم يحلها، فقد استمر التعداد بالتزايد.

وحيث أن حجم السكان لا يمكن الإبقاء عليه ثابتا في مستوى ما، فقد ظهرت خيارات ثلاثة فقط للتعامل مع التعداد «الفائض» المستمر بالتزايد. فيمكن للمرء أن **يقاتل** على مصادر الغذاء المحدودة، ويمكن أن **يهاجر**، ويمكن أن **يخترع** ويتبنى نمطا جديدا ومتقدما تقنيا للتنظيم الاجتماعي، يسمح لحجم أكبر من السكان بالبقاء على نفس البقعة المحددة.

---

(1) ولهذا يكتب هاريس مثلا في Cannibals and Kings, p.18: «في كل أرجاء فرنسا خلال العصر الحجري المتأخر، ربما لم يكن هناك أكثر من 20,000 أو أقل من 1,600 كائن بشري.»

بالنسبة للخيار الأول، أي القتال، تكفي بضع ملاحظات. ففي الأدبيات، كثيرا ما وصف الإنسان البدائي بأنه مسالم يعيش في تناغم مع الطبيعة. وأشهر تصور في هذا الصدد هو تصور روسو عن «الهمجي النبيل». فالعدائية والحرب، كما يقال لنا دوما، نتيجة لابتناء الحضارة على مؤسسة الملكية الخاصة. والواقع أن الأوضاع تكاد تكون العكس تماما.[1] صحيح أن وحشية الحروب الحديثة قد أدت لمجازر بلا نظير. فالحربان العالميتان مثلا قادتا لسقوط عشرات ملايين الضحايا وخراب دول كاملة. ولكن كما كشفت لنا الأدلة الآثارية منذئذ بكل جلاء، فقد كان الإنسان البدائي أشد قتالية بقدر معتبر من الإنسان المعاصر. ويرجح أنه في المتوسط فقد مات حوالي 30% من إجمالي الذكور في مجتمعات الصيد والجمع البدائية جراء أسباب غير طبيعية ـ أي عنيفة، بشكل يتجاوز بكثير أي شيء شهدناه في هذا الصدد في المجتمعات الحديثة.[2] ووفقا لتخمينات لورنس كيلي، فإن المجتمع القبلي في المعدل يخسر حوالي 0,5% من سكانه في القتال سنويا.[3] ولو طبق ذلك على تعداد القرن العشرين لكان معدل الضحايا يقرب من ملياري إنسان، مقارنة بالعدد الفعلي من بضعة مئات من الملايين «فقط». بالطبع فإن الحروب البدائية كانت مختلفة جدا عن الحروب الحديثة. فهي لم تتم عبر قطعات منتظمة في

---

(1) See Wade, Before the Dawn, chap. 8, and pp. 150 - 54; also Lawrence H. Keeley, War Before Civilization (New York: Oxford University Press, 1996).

(2) Napoleon Chagnon, «Life Histories, Blood Revenge, and Warfare in a Tribal Population,» Science 239 (1988): 985 - 92.

(3) Keeley, War Before Civilization, p. 33; Wade, Before the Dawn, pp. 151f.

ميادين، بل عبر غزوات، غارات، ومباغتات. ولكن كل هجمة كانت تمتاز بالبشاعة القصوى، وتتم دون رحمة ومع نتائج مدمرة دوما؛ وفي حين قد يكون عدد القتلى في كل هجمة قليلا، فإن الطبيعة المتواصلة لهذه المواجهات العدائية جعلت الموت العنيف خطرا راهنا ينتظر كل رجل (والسبي والاغتصاب لكل امرأة).[1] كما تركت أدلة متزايدة على الممارسة الواسعة لأكل لحوم البشر في الفترة الأخيرة. بل الظاهر أن أكل لحوم البشر كان في وقت ما ممارسة شبه عالمية.[2]

والأهم من ذلك أن هذه النتائج حول العنف لدى الإنسان البدائي ليست غرائب إناسية، أي معالم قد يعدها المرء عارضة على الطبيعة الحقة لمجتمعات الصيد والجمع. بل العكس من ذلك، فهناك أسباب نظرية جوهرية لتميز تلك المجتمعات بالحرب الدائمة واستحالة التوصل لعلاقات سلمية أغلب الوقت، خاصة إن كانت إمكانية تجنب شخص

---

(1) See also Steven LeBlanc, Constant Battles (New York: St. Martin's Press, 2003).

(2) See Wade, Before the Dawn, pp. 154 ـ 58. للمقارنة بين وحشية الإنسان البدائي ونظيره الحديث، يلاحظ ويد وفقا لكيلي (Before the Dawn, p. 152):

حين التقى المحاربون البدائيون بقوات المجتمعات المتحضرة في ميدان المعركة، كانوا يهزمونهم بانتظام رغم التفاوت في الأسلحة. ففي حروب الهنود الحمر، كان الجيش الأميركي «يعاني عادة من هزائم فادحة» حين يحاصر في الميدان، كما حصل مع السمينولي عام 1834 وفي معركة ليتل بيغ هورن. وفي عام 1879 مني الجيش البريطاني، مسلحا بالمدفعية وبنادق غاتلنغ، بهزيمة مذهلة على يد الزولو المسلحين في المعظم بالرماح ودروع من إهاب الثيران في معارك إيساندلوانا، مايرز درفت وهلوبَين. كما طرد الفرنسيون على يد طوارق الصحراء في الـ1890ات. ولم تنتصر جيوش الدول في النهاية إلا بفضل العدد الأكبر وحملات الاستنزاف، وليس بفضل المهارة المتفوقة في القتال.

لآخر ممتنعة لأن كل الأرض المحيطة كانت مأهولة. فلم يعد عندئذ مفر من تلاقي أفراد من قبائل صيد وجمع مختلفة بوتيرة شبه منتظمة خلال الحملات المتنوعة بحثا عن النباتات والحيوانات. وبالفعل، فمع تزايد عدد السكان أصبحت هذه اللقاءات أشد تكررا. ولأن الصيادين والجامعين لم يضيفوا أي شيء إلى موارد السلع الطبيعية بل استهلكوا فقط ما وفرته لهم الطبيعة، فقد اتخذ تنافسهم على الغذاء بالضرورة طابعا عدائيا: إما أن ألتقط الأعناب أو أصيد الحيوان أنا أو أنت. وقلما قامت أي تجارة أو تبادل بين أفراد القبائل المختلفة، لأن أفراد القبيلة كانوا يمارسون نفس نشاطات أي قبيلة أخرى، ولم تراكم أي منهما فائضا من السلع يمكن مبادلته بفائض السلع عند القبيلة الأخرى. ولم توجد هناك إلا صراعات لا تحل ومزيد من الصراع كلما تجاوز حجم السكان في أي قبيلة حده الأمثل. وفي هذا الموقف، حيث كان كل شيء يستحوذ عليه الشخص (أو القبيلة) يستهلك فورا، والموارد الكلية للسلع كانت مقيدة جدا بالقوى الطبيعية، لم يوجد إلا العداء القاتل بين الناس. وكما يعبر لودفيغ فون ميزس، فقد أصبح الناس «أعداء حتى الموت لبعضهم البعض، خصوما بلا هوادة في مساعيهم للحصول على شطر من موارد القوت النزر الذي وفرته الطبيعة. فقد كان كل رجل مجبرا على اعتبار كل الرجال الآخرين أعداء له؛ ونهمه إلى إشباع شهيته كان سيدخله في صراع عنيد مع كل جيرانه. ولا يمكن لأي تعاطف أن ينمو تحت أوضاع كهذه».[1] فلا شيء غير موت أنداد المرء يمثل حلا لرغبته في البقاء.

---

(1) Ludwig von Mises, Mises, Human Action: A Treatise on Economics (Chicago: Regnery, 1966), p. 144.

وبالفعل، فإن الإبقاء على رجل آخر كان يعني تمكينه من خلق المزيد من الذرية، وبالتالي تقليل فرصة بقاء المرء مستقبلا أكثر مما مضى.[1]

تمثل الخيار الثاني المتوفر لحل المشكلة دائمة الظهور للسكان الفائضين بالهجرة. ومع أنها ليست دون تكاليف ـ فعلى المرء أن يترك بقعة مألوفة لأخرى غير مألوفة ـ فلا بد أن الهجرة (مقارنة بالقتال) بدت بنحو متكرر خيارا أقل تكلفة، خصوصا ما دامت هناك جبهة مفتوحة. ومن هنا، وانطلاقا من موطنهم في شرق أفريقيا، فقد استوطنت الكرة

---

(1) بنحو غير مباشر، فإن هذه البصيرة حول العداء الذي لا يلين بين أبناء القبائل المختلفة في إطار مجتمعات الصيد والجمع توفر أيضا أول الأدلة على متطلبات التعاون السلمي بين البشر. فحتى ينظر أبناء القبائل المختلفة بعضهم لبعض لا كأعداء بل كمتعاونين محتملين، لا بد أن يكون هناك إنتاج حقيقي للسلع الاستهلاكية (بنحو يتجاوز مجرد استغلال السلع الاستهلاكية الطبيعية). وعلى الأقل، وكشرط للحد الأدنى، يجب أن يكون هناك إنتاج للسلع الاستهلاكية بمعنى خزن السلع الفائضة (بهدف حفظها للاستهلاك لاحقا). ذلك أن الإنسان فقط لو أضاف بهذا النحو شيئا إلى الطبيعة ما كان له، من دون جهده الهادف، أن يوجد على الإطلاق، فقد يكون هناك سبب لدى شخص ما لأن يبقي على حياة شخص آخر لمصلحته هو (أي لدوافعه الأنانية الخاصة ومنفعته هو).
ومن المؤكد، كما قد يميل أنصار فرضية أن الحضارة هي التي تنتج الحرب للإشارة، فحقيقة أن شخصا ما قد أضاف شيئا إلى موارد السلع الطبيعية قد توفر أيضا سببا لشخص آخر كي يتعدى عليه، ويسلب منه هذا المنتج. ولكن المتيقن أن هناك أسبابا أقل لقتل شخص كهذا مقارنة بشخص لا يضيف شيئا، بل يكتفي بأخذ واستهلاك ما يمنح له (ومن ثم ينقص حتما مما يتوفر للآخرين). وإضافة لذلك، فما دام المرء يضيف شيئا إلى المورد الكلي للسلع المتوفرة، فهناك أيضا سبب لدى شخص آخر لعدم التدخل في عمله وتركه يستمر فيه، وللانتفاع منه ومن نشاطه عبر التبادل معه بنحو مفيد للطرفين، ومن ثم تكوين مشاعر متعاطفة معه في النهاية. ولهذا، ففي حين أن الحضارة لا تتخلص من الدوافع العدائية، فهي تستطيع إضعافها وتوهينها.

الأرضية بأسرها على يد زمر من الناس الذين انفصلوا عن أقاربهم كي يشكلوا مجتمعات جديدة في مساحات لم يحتلها البشر من قبل.

ويبدو أن هذه العملية قد بدأت أيضا قبل حوالي 50,000 سنة، بعيد ظهور الإنسان الحديث سلوكيا واكتسابه القدرة على صنع القوارب. ومنذ ذلك الوقت وحتى قرابة 12,000 أو 11,000 سنة، فقد انخفضت الحرارة العالمية تدريجيا (وأصبحنا من بعدها في فترة دافئة بين ـ جليدية) وهبطت مستويات البحار وفقا لذلك.[1] وقد اجتاز الناس البحر الأحمر عند باب المندب، الذي كان حينها فجوة ضيقة من الماء تطرّزها الجزر، ليرسوا عند الحافة الجنوبية لشبه جزيرة العرب (التي تمتعت آنذاك بفترة ماطرة نسبيا)، ومنذ ذلك الوقت، مفضلة البقاء في المناطق ذات المناخ المداري التي تكيف عليها الإنسان، فقد استمرت الهجرة ـ بدفعات لا يمكن أن تزيد عن 150 شخصا ـ نحو الشرق. وقد تم التنقل

(1) في الواقع، فإن آخر فترة دفء كبرى، تعرف أيضا بالفترة البين ـ جليدية، قد انتهت فعلا قبل حوالي 120,000 سنة. وخلال هذه الفترة، أي قبل أكثر من 120,000 سنة، كانت أفراس النهر تعيش في الراين والتيمس، وكان لشمال أوربا «مظهر أفريقي» نسبيا. ومنذئذ، فقد اتجهت طبقات الجليد بثبات نحو الجنوب وانخفض مستوى البحر أكثر من 100 مترا. وأصبح نهرا التيمس والإلبه رافدين للراين، من قبل أن يصب أولا في بحر الشمال ومن ثم في المحيط الأطلسي. See Josef H. Reichholf, Eine kurze Naturgeschichte des letzten Jahrtausends (Frankfurt/M.: Fischer, 2007), pp. 15f. وحين انتهت هذه الفترة، بنحو مفاجئ، قبل حوالي 12,000 سنة، انحسر الجليد بسرعة وارتفع مستوى البحر، لا بمليمترات كل عام بل بسرعة هائلة أشبه بالطوفان. وخلال فترة وجيزة جدا فإن إنجلترا وإيرلندا، اللتين كانتا فيما مضى مرتبطتين بالقارة الأوربية، استحالتا لجزيرتين. وبهذا النحو ظهر بحر البلطيق وأكثر منطقة بحر الشمال الحالية للوجود. وبالمثل، فإن معظم الخليج الفارسي المعاصر يعود لتلك الحقبة. Ibid., pp. 49f.

في المعظم بالقوارب، لأنه إلى ما قبل 6,500 سنة حين تعلم الإنسان ترويض الحصان، كان هذا الشكل من التنقل أسرع وأسهل من المشي على الأقدام.

وهكذا فقد سارت الهجرات بمحاذاة السواحل ـ واستمرت من ثم نحو الداخل عبر وديان الأنهار ـ في البدء طوال الطريق نحو الهند. ومنها، كما يبدو أن الأدلة الجينية تدلنا، فقد انقسمت حركة السكان في اتجاهين. تقدمت من جهة حول شبه القارة الهندية إلى جنوب شرق آسيا وإندونيسيا (التي كانت آنذاك مرتبطة باليابسة الآسيوية) وأخيرا نحو قارة ساهول السابقة، المغمورة حاليا (التي تكونت من أستراليا، غينيا الجديدة، وتسمانيا، اللاتي كن متصلات إلى حدود 8,000 سنة مضت)، التي يم يكن يفصلها عن أرض آسيا آنذاك غير قناة مائية بعرض ستين ميلا، تطرزها الجزر التي تسمح بقفزات قصيرة فيما بينها، وكذلك شمالا نحو ساحل الصين وفي النهاية اليابان. ومن جهة أخرى، اتجهت عملية الهجرة من الهند نحو شمال الغرب، عبر أفغانستان، إيران، تركيا، وفي النهاية أوربا. كما أن بعض الناس انفصلوا عن تيار الهجرة هذا، فمضوا نحو شمال الشرق إلى جنوب سيبيريا. أما الهجرات اللاحقة، المرجح أنها على ثلاث موجات، بدأت الأولى قبل حوالي 14,000 ـ 12,000 سنة، فقد مضت من سيبيريا لتعبر مضيق بيرنغ، الذي كان (حتى قرابة 11,000 سنة خلت) جسرا بريا، نحو القارة الأميركية، لتصل إلى باتاغونيا بعد 1,000 سنة فقط (فقد أرّخت اللقى الآثارية لرفات بشرية في تشيلي بعمر 12,500 سنة). وانطلق آخر مسار للهجرة من تايوان، التي استُوطِنت قبل

حوالي 5,000 سنة فقط، ليبحر عبر المحيط الهادي حتى يصل لجزر بولينيزيا، وأخيرا، قبل 800 سنة، إلى نيوزلندا.[1]

حافظت العملية دوما على جوهرها: جماعة تحتل بقعة ما، يتصاعد ضغط السكان فيها، يلازم البعض مكانهم، تتجه مجموعة أخرى لأبعد، جيلا بعد جيل، بمحاذاة الساحل، سعيا وراء الأنهار والطرائد وبعيدا عن الصحاري والجبال العالية. ربما استغرقت الهجرة من أفريقيا وصولا إلى أستراليا حوالي 4,000 أو 5,000 سنة، والهجرة إلى أوربا 7,000 سنة (فأقدم الآثار التي تنسب فيها للبشر المحدثين، ووجدت في بلغاريا، تعود لما قبل 43,000 سنة) واحتاجت 7,000 سنة أخرى للوصول إلى غرب إسبانيا.[2] وما أن تفككت مجتمعات الصيد والجمع المختلفة، فلم يعد بينها أي اتصال. وبالتالي، رغم علاقتها الوثيقة فيما بينها في البدء بفضل علاقات القرابة، فقد شكلت هذه المجتمعات بركا جينية منفصلة، وبعد أن واجهتها بيئات طبيعية مختلفة وكنتيجة للطفرات والانجراف الجيني المتفاعل مع الانتخاب الطبيعي، فقد اكتسبت بمرور الزمن مظاهر مختلفة ومتمايزة. وبشكل عام، فإن الفرق الجيني بين مجتمعات مختلفة تزايد كلما اتسعت المسافة فيما بينها، وتمادت مدة انفصالها.[3] وهذه الفروق الظاهرة ذات الأساس الجيني تعلقت بأمور مثل لون البشرة، البنية والقوة البدنية، مقاومة البرودة والأمراض

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع Wade, Before the Dawn, chap. 5; also Jared Diamond, Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies (New York: Norton, 1997), chap. 1.

(2) See Cavalli - Sforza, Genes, Populations, and Languages, p. 94.

(3) Ibid., pp. 20 - 25.

المختلفة، وتقبّل مواد متنوعة. كما تعلقت بشؤون إدراكية أيضا. وهكذا فهناك أدلة جينية على تطورين لاحقين مهمين يخصان حجم الدماغ البشري وقدراته الإدراكية: حدث الأول قبل حوالي 37,000 سنة وأثّر على معظم سكان أوربا وكذلك غرب آسيا (لكنه ترك آثارا ضئيلة في أفريقيا)، وحدث الآخر قبل حوالي 6,000 سنة وأثر في المعظم على الشرق الأوسط وأوربا (لكن تأثيره كان أقل على شرق آسيا، ومعدوما في أفريقيا جنوب الصحراء).[1]

وإضافة لذلك، وبالتوازي مع التمايز الجغرافي والجيني المتعلق به عند البشر، فقد حصل تمايز لغوي. وبنحو متوافق ومدعّم بشكل كبير بالأدلة الجينية (البيولوجية)، قدم بعض اللغويين، وبالأخص ميريت روهلين،[2] سيرا على خطى العمل الرائد لجوزيف غرينبرغ، قضية معقولة لوجود لغة أصل ـ بشرية واحدة، يمكن أن تشتق منها كل اللغات البشرية كأقارب يختلفون في درجة البُعد. ومن الواضح أن المهاجرين الأوائل من موطنهم الأفريقي، قبل حوالي 50,000 سنة، قد تحدثوا بنفس اللغة، ولهذا فليس من المستغرب أن يكون لحركة السكان المخططة أعلاه، وانقسام الشعوب إلى برك جينية مختلفة، منفصلة نسبيا في الزمان والمكان عن بعضها البعض، ما يقابلها بشكل وثيق في تباين اللغات، تجمع اللغات المختلفة في عوائل لغوية، وتجمع هذه بدورها في عوائل كبرى.[3] وبالمثل فإن عملية انتشار اللغات يبدو أنها اتبعت نمطا متوقعا.

(1) See Wade, Before the Dawn, pp. 96 - 99.

(2) Merritt Ruhlen, The Origin of Language: Tracing the Evolution of the Mother Tongue (New York: Wiley, 1994).

(3) راجع Cavalli - Sforza, Genes, Peoples, and Languages, chap. 5, esp.

فأولا، مع انتشار البشر في أرجاء العالم كصيادين وجامعين، والانتشار المتزامن لبرك جينية متمايزة ومنفصلة، فقد ظهر عدد مستمر بالتزايد من اللغات المختلفة. وهكذا، فمن بين 6,000 لغة مختلفة تحكى في العالم اليوم، تستخدم 1,200 منها في غينيا الجديدة، وهي إحدى المناطق التي لا تزال «شديدة البدائية» في العالم، لا يحظى نصفها بأكثر من العدد السحري لـ500 متحدثا ولا تملك أي منها أكثر من 100,000. وهكذا، فمع بداية الاستيطان البشري قبل حوالي 11,000 سنة، والانتقال اللاحق نحو الزراعة والتوسع، والتشدد المرافق لذلك في توزيع العمل (الذي سنتحدث عنه لاحقا)، فقد ظهر ميل معاكس (أو ربما مضاد كما يبدو) إلى الوجود: فمع اتساع البرك الجينية، تضاءل عدد اللغات المختلفة المحكية تدريجيا.

المشكلة: النظرية

قبل حوالي 35,000 سنة، أي بعد 15,000 سنة من الخروج الأول من أفريقيا، كانت كل أوربا، آسيا، أستراليا، وبالطبع أفريقيا نفسها قد احتلت على يد أسلافنا، البشر المحدثين، وكان البشر القدماء: الهومو نياندرتالنسس والهومو إركتوس، على حافة الانقراض. وقبل حوالي 12,000 سنة، كان البشر أيضا قد انتشروا في أرجاء الأميركتين. وبمعزل عن جزر بولينيزيا،

---

p. 144 لقائمة توضح الترابط بين العوائل اللغوية والجينية وأشجار النسب.
انظر أيضا Luigi Luca Cavalli - Sforza and Francesco Cavalli - Sforza, The Great Human Diasporas: The History of Diversity and Evolution (Cambridge: Perseus Books, 1995), chap. 7; Wade, Before the Dawn, chap. 10, pp. 102ff.

فإن كل الأرض وكل الموارد الطبيعية للسلع الأرضية (الاقتصادية)، من النباتات والحيوانات، قد أصبحت ملكا للبشر؛ ونظرا لنمط الحياة الطفيلي لدى الصيادين الجامعين، فلم **يضف** البشر أي شيء إلى الأرض والموارد الطبيعية للسلع، لكنهم استجابوا **للتغيرات** الطبيعية فقط.

كانت هذه التغيرات أحيانا بالغة القسوة. فالتغيرات في المناخ العالمي، مثلا، تمكنت واستطاعت التأثير على الحجم المتوفر من الأرض الصالحة للسكنى، وكذلك النباتات الطبيعية وتعداد الحيوانات. وفي الفترة الزمنية التي تهمنا، أي ما يزيد على 20,000 عاما بين 35,000ـ 11,000 سنة خلت، فقد حصلت تغيرات قاسية في ظروف طبيعية كهذه. فقبل 20,000 عام مثلا، في الفترة التي تدعى **الذروة الجليدية الأخيرة**، هبطت درجات الحرارة بحدة وأصبحت معظم أرجاء شمال أوربا وسيبيريا غير مأهولة. كانت بريطانيا وسكندنافيا بأسرها مغطاة بطبقات الجليد، تحولت معظم سيبيريا إلى صحراء قطبية، وامتدت السهوب الجرداء حتى البحر المتوسط، البحر الأسود، وبحر قزوين. وبعد 5,000 عام، أي قبل 15,000 سنة، بدأ الجليد بالتراجع، ليسمح للناس والحيوان والنبات بإعادة التوطن في مناطق كانت مهجورة من قبل. ولكن بعد خمسة وعشرين قرنا، وخلال عقد فقط، فقد عاودت درجات الحرارة هبوطها إلى تلك المستويات القارسة السابقة؛ وبعد ألف سنة أخرى فقط، أي قبل 11,500 سنة خلت، وبنحو مفاجئ أيضا، مرت درجات الحرارة بتزايد مستمر ودخلت الأرض في حقبة **الهولوسين**، وهي أحدث فترة دافئة بين ـ جليدية، ولا تزال مستمرة.[1]

(1) خلال فترة **الهولوسين** الحالية، استمرت الحرارة في التقلب بشكل واضح. فقبل

(لم تتحول الصحراء الكبرى الى صحراء محرقة كما هي اليوم إلا قبل أقل من 3,000 سنة. ففي العصور القبل ـ رومانية، كانت الصحراء الكبرى، وكذلك صحاري آسيا الوسطى، لا تزال معشوشبة خضراء ذات موارد وفيرة من الحياة البرية. وكانت سطوة وجاذبية قرطاجة مثلا تقوم بشكل كبير على خصوبة أرضها الظهيرة كبؤرة لإنتاج القمح؛ وكانت هذه الحقيقة سببا مهما في رغبة روما بأن تدمر قرطاجة وتفرض سطوتها على مقاطعاتها في شمال أفريقيا.)[1]

على أي حال، وبغض النظر عن كل التفاصيل المعقدة وكل التغيرات التي ستحدثها الأبحاث التجريبية المستقبلية في السرد التاريخي السابق، ففي نقطة ما من الزمن، لم يعد بإمكان الأراضي المتوفرة أن تتوسع لإشباع الحاجات البشرية. وفي المصطلح الاقتصادي، فإن مورد عامل الإنتاج «الأرض» أصبح ثابتا، وكل زيادة في حجم السكان البشري كان عليها أن تعيش على ريع نفس المساحة التي لا تتغير. ومن بين الخيارات الثلاثة المتاحة سابقا كاستجابة لضغط السكان

حوالي 10,000 سنة، بعد فترة دفء استمرت لآلاف السنين، وصلت درجات الحرارة لمستواها الحالي. ولعدة مرات لاحقة، ارتفعت الحرارة بنحو ملفت فوق هذا المستوى (بحدود درجتين مئويتين): قبل 8,000ـ6,000 سنة، قبل 6,000ـ5,500 سنة، قبل 5,000ـ4,000 سنة، قبل 2,500ـ2,000 سنة، ومجددا بين القرنين العاشر والرابع عشر، خلال ما يعرف بالفترة الدافئة القروسطية. وكذلك وجدت فترات عديدة كانت فيها الحرارة أوطأ بشكل واضح من الوضع الحالي: قبل 9,000ـ8,000 سنة، قبل 6,800ـ6,000 سنة، قبل 4,000ـ2,500 سنة، بين القرن الثاني والتاسع، ومجددا من القرن الرابع عشر حتى أواسط التاسع عشر، فيما عرف بعصر الجليد الصغير. انظر Reichholf, Eine kurze Naturgeschichte des letzten Jahrtausends, p. 27.

(1) Ibid., pp. 23f.

المتزايد: الانتقال، القتال، أو الارتجال، لم يبق إلا الأخيران. فماذا نفعل حين يواجهنا هذا التحدي؟

حتى نبرز المشكلة بوضوح أكبر، من المفيد أولاً أن نلقي نظرة ثانية، أشد تفصيلا، على المدى المقيد كما نعرفه لتوزيع العمل ضمن مجتمع صيد وجمع.

فيما مضى، كنا قد فسرنا العداء بين أفراد عصب أو عشائر مختلفة في حين سلمنا دون نقاش بأنه ضمن تلك العصبة أو العشيرة فإن التعاون ـ والتعاون السلمي ـ موجود. ولكن لماذا يجب ذلك؟ إن التعاون ضمن الجماعة مسلّم به كأمر بديهي، لكنه مع ذلك يستحق تفسيره الخاص، لأن عالما يخلو حتى من هذه المحدودة من التعاون يظل ممكن التصور. من المؤكد أن هناك أساسا بيولوجيا لبعض أشكال التعاون البشري. «إن الانجذاب الجنسي المتبادل بين الذكر والأنثى»، يكتب ميزس، «متجذر في الطبيعة الحيوانية للإنسان ومستقل عن أي تفكير أو تنظير. ومن الجائز أن ندعوه أصيلا، نمائيا، غريزيا، أو غامضا».[1] ويمكن أن يقال مثل ذلك عن العلاقة بين الأم والطفل. فلو أن الأمهات لم يعتنين بأطفالهن لفترة مطولة من الزمن، فسيموت الأطفال فورا وتصبح البشرية في خطر. ولكن هذه الدرجة الضرورية والمقدرة بيولوجيا من التعاون بعيدة جدا عما يشاهد فعلا في مجتمعات الصيد والجمع. ولذا يكمل ميزس:

> *لا يمكن للمساكنة، ولا ما يسبقها أو يليها، أن تنتج التعاون والأنماط الاجتماعية للحياة. فالحيوانات أيضا ترتبط عند التكاثر،*

---

(1) Ludwig von Mises, Human Action, p. 167.

لكنها لم تطور علاقات اجتماعية. وحياة العائلة ليست مجرد نتيجة للجماع الجنسي. وليس من الطبيعي أو الضروري أن يعيش الآباء والأطفال معا كما يفعلون ضمن أسرة. فعلاقة التزاوج لا تنتج عنها الوحدة العائلية. بل إن العائلة البشرية ثمرة تفكير، مداولة، وتصرف. وهذه هي الحقيقة التي تميزها جذريا عن تلك الجماعات الحيوانية التي ندعوها قياساً بالعوائل الحيوانية.[1]

فلماذا لم يقم كل رجل وكل امرأة، مثلا، ما أن يتركا طور الطفولة، بالصيد والجمع منفردين بحيث لا يلتقيان إلا للجنس في أوقات متفرقة؟ ولماذا **لم يحدث** ما وصفنا حدوثه مع **الجماعات** البشرية **على مستوى الأفراد**: شخص واحد، يواجه موردا مقيدا بحدة من السلع الطبيعية، ينفصل عن غيره كي يتجنب الصراع إلى أن تستملك كل الأرض ومن ثم تندلع حرب الكل ضد الكل (بدلا من حرب أفراد جماعة ما ضد أفراد كل الجماعات الأخرى)؟ وجواب ذلك هو: بسبب الاعتراف بأن التعاون أكثر إنتاجية من الفعل المنفرد والمكتفي بذاته. فتوزيع العمل، والتعاون على أساس هذا التوزيع، زاد من إنتاجية العمل البشري.

وهناك ثلاثة أسباب لذلك: أولا، هناك مهام تتجاوز قدرات أي إنسان مفرد، ولهذا تتطلب الجهود المشتركة لعدة أناس كي تنفذ بنجاح. فبعض الحيوانات مثلا قد تكون أضخم أو أخطر من أن يصطادها أفراد لوحدهم، لكنها تتطلب مشاركة وتعاون عدة منهم. وقد توجد مهام يمكن مبدئيا أن ينجزها شخص واحد، لكنها ستستغرق وقتا طويلا مع فاعل وحيد بحيث لا تبدو النتيجة النهائية تستحق العناء. ووحده العمل

(1) Ibid.

المنسق يمكنه إنجاز تلك المهام في فترة زمنية قصيرة بما يكفي لاعتبار النتيجة ذات قيمة. فالبحث عن نباتات وحيوانات صالحة للأكل، مثلا، أمر محفوف بالغموض. ففي أحد الأيام قد يعثر المرء على نباتات أو حيوانات صالحة للأكل بسرعة، لكنه في وقت آخر قد يبحث عنها بلا جدوى ولوقت طويل جدا. ولكن لو جمّع أحدهم المجازفة، فقام من ثم عدد كبير من الجامعين والصيادين بالبحث بشكل مستقل، لينادوا على بعضهم ما أن يحالف أيا منهم الحظ في بحثه، فقد يستحيل الجمع والصيد إلى مساعٍ ناجحة بشكل متكرر لكل مشارك.

ثانيا، حتى لو كانت البيئة الطبيعية التي تواجه كل شخص متماثلة نسبيا، فكل فرد (حتى التوائم المتطابقة) مختلف عن غيره. فالرجال مثلا مختلفون بشكل مهم في قدراتهم عن النساء. فهم بطبيعتهم صيادون أفضل في العادة، والنساء جماعات أفضل. والبالغون مختلفون بشكل واضح في قدراتهم عن الأطفال. وبعض الناس أقوى بدنيا وآخرون أمهر. بعضهم طوال وبعضهم سراع. بعضهم حداد البصر وبعضهم نافذو الشم. ونظرا لهذه الفروق، فمن المفيد بكل وضوح أن تقسم المهام المختلفة التي تعد ضرورية لضمان حياة مريحة بنحو يكفل تخصص كل شخص في تلك النشاطات التي يملك فيها ميزة على الآخرين. فالنساء يجمعن والرجال يصطادون. الأفراد الطوال يلتقطون الثمار من الأشجار، والقصار يختصون في صيد الفطر. العداؤون السراع يوصلون الرسائل، وذوو البصر الحاد يرصدون أحداثا بعيدة. يستغل الأطفال لاستكشاف الجحور الصغيرة والضيقة، والماهرون ينتجون الأدوات. أما الأقوياء فيختصون بقتل الحيوانات، وهكذا.

ثالثا، وإضافة لذلك، وحتى إن كان أفراد قبيلة ما متمايزين عن بعضهم بحيث يعد كل منهم أكفأ في أي مهمة يمكن تصورها، فسيظل توزيع العمل أمرا منتجا أكثر في الإجمال من العمل المنعزل. وقد يكون البالغ أفضل في أي مهمة من الطفل مثلا. ونظرا للحقيقة المحتومة لندرة الوقت، فحتى في سيناريو أسوأ الأوضاع هذا، سيظل من المعقول اقتصاديا ـ أي أنه يقود إلى إنتاج مادي أكبر للبضائع المنتجة لكل وحدة عمل ـ أن يتخصص البالغ في تلك المهام التي تعد فيها كفاءته الأعلى (مقارنة بكفاءة الطفل) أبرز بالخصوص ويترك تلك المهام للطفل لكي يؤديها، حتى لو كانت كفاءته العامة فيها أقل نسبيا. فحتى لو كان البالغ أكفأ من الطفل في تجميع الحطب، فإن تفوق البالغ في صيد الطرائد الكبيرة سيجعل انشغاله بتجميع الحطب مضيعة للوقت. وبدل ذلك، فسيرغب بترك الطفل يجمع الحطب ويستخدم كل وقته الثمين كي يؤدي المهمة التي تتجلى فيها كفاءته العليا، وهي صيد الطرائد الكبيرة.

ورغم ذلك، فمع أن هذه المنافع التي يوفرها توزيع العمل يمكن أن تفسر التوازن ضمن القبيلة (بدلا من القتال)، وعلى أساس هذا التعاون الذي ربما بدأ بدوافع «أنانية بالكامل»، تفسر التطور التدريجي لمشاعر التعاطف (المودة) تجاه أقران المرء، التي تتجاوز أي أساس بيولوجي قد يوجد للعلاقة الخاصة الأعلى من الصداقة بين الأقرباء، فلهذا التفسير حدوده. فنظرا للطبيعة الغريبة والطفيلية لمجتمعات الصيد والجمع، وافتراض أن الأرض مورد محدد، فلا شك في مجيء اللحظة التي يتجاوز عندها عدد الناس السقف الأمثل للجماعة، ويهبط مستوى

المعيشة المتوسط، مهددا أي درجة من التضامن ضمن الجماعة كانت قائمة من قبل.[1]

وهذا الموقف يلخصه ويفسره **قانون العائدات الاقتصادي**.

يقول قانون العائدات، الذي اشتهر أيضا باسم مضلل نسبيا هو **قانون العائدات المتناقصة**، أنه لأي مجموعة من عاملي إنتاج أو أكثر فهناك توافق أمثل (من حيث أن أي انحراف عنه سيحدث فقدا ماديا، أو «خسائر في الكفاءة»).[2] ولو طبق على عاملي الإنتاج الأصليين، وهما العمل والأرض (السلع الطبيعية)، يقتضي القانون أن المرء لو زاد من كمية العمل (السكان) في حين ظلت كمية الأرض والتقنية المتوفرة (الصيد والجمع) ثابتة، فسنصل في النهاية لنقطة يصل عندها الناتج المادي لكل وحدة عمل داخلة لأقصاه. وهذه النقطة تمثل حجم السكان الأمثل. ولو

(1) تجريبيا، يبدو أن «العدد السحري»، أي حجم السكان الأمثل في مجتمع صيد وجمع، كان فيها بين 50 ـ 100 شخصا في منطقة من حوالي 50 ـ 100 ميلا مربعا (شخص واحد لكل ميل مربع). وفي حدود نقطة التوافق هذه، كانت كل المنافع التي يوفرها توزيع العمل قد استنفدت. ولو ازداد حجم السكان عن هذا العدد «السحري»، كانت مستويات المعيشة المتوسطة تتعرض لتهديد متزايد، ويتزايد هذا الخطر لو أن القبائل المجاورة، نظرا لنموها السكاني الداخلي أيضا، زادت بدورها من الزحف المناطقي بنحو يستمر في إفناء موارد السلع الطبيعية التي تتوفر لأفراد القبيلة الأولى. ولهذا فقد طالب الضغط السكاني الداخلي والخارجي بحل لمشكلة متصاعدة الأهمية: البقاء بحد ذاته.

(2) See Mises, Human Action, pp. 127 ـ 131; idem, Socialism: An Economic and Sociological Analysis (Indianapolis: Liberty Classics, 1981), pp. 174 ـ 75; also Hans ـ Hermann Hoppe, Kritik dersozialwissenschaftlichen Sozialforschung, Untersuchungen zur Grundlegung von Soziologie und Oekonomie (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1985), pp. 59 ـ 64.

لم تكن هناك أي أرض إضافية متوفرة وبقيت التقنية ثابتة عند مستوى «محدد»، فإن أي زيادة سكانية على الحجم الأمثل ستقود إلى انخفاض مطرد في الدخل الفردي، كما ستنخفض مستويات المعيشة في المعدل. وهكذا حتى نصل إلى نقطة الاكتظاظ (المطلق). وهذا، كما سماه ميزس، هو **القانون المالتوسي للسكان**.

نظرا للأهمية الجوهرية لهذا **القانون المالتوسي للسكان**، ورغبة منا في تجنب أي سوء فهم، من الأفضل أن نصرح أيضا بما **لا ينص** عليه هذا القانون. فهو لا يقول لنا أين تقع نقطة التوافق الأمثل هذه ـ عند كذا وكذا شخصا لكل ميل مربع مثلا ـ بل فقط أن هذه النقطة **موجودة**. وإلا فلو أمكن إنتاج أي كمية من المنتجات عبر زيادة عامل واحد فقط (هو العمل) مع الإبقاء على العامل الآخر (أي الأرض) دون تغيير، فلن يعود الآخر (الأرض) نادرا ـ ومن ثم سلعة اقتصادية ـ على الإطلاق؛ حيث يمكن للمرء أن يزيد بلا حدود من عائدات أي رقعة من الأرض ببساطة عبر زيادة في مدخل العمل المطبق على هذه الرقعة من دون حاجة منه أبداً لتوسيع حجمها. كما أن هذا القانون لا يخبرنا أن **كل** زيادة في عامل واحد العمل) تطبق على كمية ثابتة من آخر (الأرض) يجب أن تقود إلى زيادة أقل من التناسب في الإنتاج. في الواقع، فمع اقتراب المرء من نقطة التوافق الأمثل، فإن زيادة العمل المطبق على رقعة معينة من الأرض قد تقود إلى زيادة أكثر من التناسب في الإنتاج (أي عائدات متزايدة). فرجل إضافي مثلا قد يتمكن من صيد نوع من الحيوانات ما كان يمكن صيده من دونه. وقانون العائدات ينص ببساطة على أن هذا لا يمكن أن يحدث دون قيود محددة. كما ان هذا القانون لا يقول إن نقطة التوافق الأمثل

لا يمكن أن تحرك لأعلى أو بعيدا. في الواقع، وكما سأفسر فيما يلي، وبفضل تطورات تقنية، فإن نقطة التوافق الأمثل يمكن فعلا أن تحرك بهذا النحو، مما يسمح لعدد سكان أكبر بالتمتع بمستوى معيشة أعلى في المتوسط على نفس الرقعة من الأرض. لكن ما يقوله قانون العائدات فعلا هو أنه **بالنظر** لدرجة من التطور التقني (أي نمط الإنتاج) ودرجة مقابلة من التخصص، توجد نقطة توافق أمثل ستؤدي من بعدها أي زيادة في مورد العمل بالضرورة إلى زيادة أقل من التناسب في الإنتاج، أو لا زيادة على الإطلاق.

وبالفعل، ففي مجتمعات الصيد والجمع، كانت صعوبات الهرب من المأزق المالتوسي للاكتظاظ المطلق أقسى بكثير من محددات قانون العائدات تلك ودلالاتها. ففي حين قد تترك تلك المحددات انطباع أن الإبداع التقني «فقط» مطلوب للهروب من المأزق، فهذه ليست الحقيقة الكاملة. فليس أي إبداع تقني كافيا. ولأن مجتمعات الصيد والجمع، كما أوضحنا، مجتمعات «طفيلية» لا تضيف أي شيء إلى موارد السلع، لكنها تستحوذ وتستهلك ما توفره الطبيعة فحسب، فأي زيادة إنتاج ضمن إطار نمط الإنتاج هذا لن تنتج (أو لن تؤثر بما يكفي) على قدر أكبر من المنتجات (كالنباتات المجمعة أو الحيوانات المصطادة) لكنها فقط (أو في المعظم) ستقلص الوقت الضروري لإنتاج كمية ثابتة أساسا من المنتجات. إن اختراع القوس والسهم الذي يبدو أنه حدث قبل حوالي 20,000 سنة مثلا، لم يؤد إلى توافر كمية أكبر من لحوم الحيوان للاستهلاك، مما يسمح لعدد أكبر بتحقيق أو تجاوز مستوى معين من الاستهلاك، بل قاد فقط إلى تمتع نفس عدد

الناس بوقت فراغ أكبر دون أي تغير في مستوى المعيشة من حيث إنتاج اللحوم (وإلا فلو ازداد السكان، يجب أن يعوض عن ربح مزيد من وقت الفراغ بتقلص في استهلاك اللحوم لكل نسمة). في الواقع، فعند الجامعين الصائدين، ربما لم تكن المكاسب الإنتاجية التي تحققت عبر تطورات تقنية كاختراع القوس والسهم أي نعمة على الإطلاق، أو نعمة وجيزة العُمر. فلأن السهولة الأكبر للصيد التي أتى بها ذلك مثلا قد تقود للإفراط في الصيد، قد يزيد ذلك من موارد اللحوم لكل نسمة في المدى القريب، لكنه سيقلص وربما يقضي على موارد اللحوم في المدى البعيد عبر تقليص المعدل الطبيعي لتكاثر الحيوانات أو صيدها حتى الانقراض، وبالتالي مفاقمة المشكلة المالتوسية، حتى دون أي زيادة في حجم السكان.[1]

---

(1) في الواقع، فإن الصيد المفرط وانقراض الحيوانات قد لعبا دورا مصيريا خاصة في الأميركتين، اللتين لم تحتلا إلا بعد اختراع القوس والسهم. ففي حين كانت الأميركتان تملكان في الأصل نفس حيوانات القارة الأوراسية ـ فعلى كل حال، كانت الحيوانات تستطيع لآلاف السنين أن تنتقل من قارة لأخرى عبر جسر بيرنغ البري ـ ففي الوقت الذي اكتشف الأوربيون فيه أمريكا مجددا قبل حوالي 500 سنة، كانت كل الثدييات الكبيرة القابلة للاستئناس (عدا اللاما في أمريكا الجنوبية) قد اصطيدت حتى الانقراض.
وبالمثل، فالظاهر اليوم أن كل الحيوانات الكبيرة التي كانت تسكن أستراليا فيما مضى قد اصطيدت حتى الانقراض (فيما عدا الكنغر الأحمر). ويبدو أن ذلك قد حدث قبل حوالي 40,000 سنة، بعد بضعة آلاف سنة من وصول الإنسان إلى أستراليا، ودون استعانة حتى بالقوس والسهم، بل باستخدام أسلحة بدائية جدا والاستعانة بالنيران للإيقاع بالحيوانات. راجع حول ذلك
Diamond, Guns, Germs, and Steel, pp. 42ff.

وهكذا فإن الإبداع التقني الذي حل (مؤقتا على الأقل)[1] مشكلة «الفائض» السكاني الثابت والمستمر في الظهور، والهبوط المصاحب له في مستويات المعيشة المتوسطة، مثّل تغيرا ثوريا في نمط الإنتاج بأكمله. فقد تضمن التحول من نمط حياة طفيلي إلى نمط حياة منتج بحق. وبدلا من مجرد الاستحواذ والاستهلاك لما أنتجته الطبيعة، فقد أصبحت السلع الاستهلاكية تنتج الآن بنشاط، والطبيعة باتت تعزز ويضاف إليها.

هذا التغير الثوري في نمط الإنتاج البشري يشار إليه عموما باسم «الثورة النيوليثية»: أي التحول من إنتاج الطعام عبر الصيد والجمع إلى إنتاجه عبر تنشئة النباتات والحيوانات.[2] وقد بدأ قبل حوالي 11,000 سنة في الشرق الأوسط، في المنطقة التي تسمى عادة «بالهلال الخصيب». كما تم نفس الاختراع مجددا، بنحو مستقل كما يبدو، بعد أقل من ألفي عام في وسط الصين، ومجددا بعد بضعة آلاف من السنين (قبل حوالي 5,000 سنة) في نصف الكرة الغربي: في أمريكا الوسطى، أمريكا الجنوبية، والجزء الشرقي من الولايات المتحدة الحالية. ومن مراكز الإبداع هذه انطلقت التقنية الجديدة كي تكتسح الأرض برمتها.

(1) في حين سمحت التغيرات التي أحدثتها «الثورة النيوليثية» بإعاشة حجم سكان أكبر، فقد كان من المحتوم أن تطلّ المشكلة المالتوسية مجددا، ولم نصل إلى الحل الذي بدا نهائيا إلا بفضل ما يعرف «بالثورة الصناعية» التي بدأت في أوربا في أواخر القرن السابع عشر. وحول ذلك راجع الفصل اللاحق.

(2) See also Michael H. Hart, Understanding Human History (Augusta, Ga.: Washington Summit Publishers, 2007), pp. 139ff.

لقد مثلت التقنية الجديدة إنجازا إدراكيا جوهريا، وانعكست وتمثلت بإبداعين تأسيسيين مرتبطين بها، أصبحا منذئذ وحتى اليوم السمة السائدة للحياة البشرية: الاستحواذ والاستغلال للأرض كملكية خاصة، وتأسيس العائلة ومسكن الأسرة.

ولفهم هذين الإبداعين التأسيسيين والإنجاز الإدراكي الذي يقف خلفهما، لنلق أولا نظرة على معاملة عامل الإنتاج «الأرض» عند مجتمعات الصيد والجمع.

يحق لنا افتراض أن الملكية الخاصة وجدت ضمن إطار العائلة القبلية. فمن المؤكد وجود الملكية الخاصة لأمور كالملابس الشخصية، الأدوات، الأغراض، والزينة. وما دامت تلك الأغراض تنتج على يد أفراد محددين ومعروفين، أو يكتسبها آخرون من صانعيها الأصليين إما كهدية أو تبادل، فقد كانت تعد ملكية فردية. ومن جهة أخرى، فما دامت هذه البضائع نتائج لجهد منسق أو مشترك، فقد كانت تعد سلعا منزلية جماعية. وقد انطبق ذلك بلا ريب على موارد القوت: كالأعناب المجموعة والطرائد المصطادة نتيجة لتوزيع ما للعمل ضمن القبيلة. ولا شك إذن في أن الملكية الجماعية لعبت دورا بارزا جدا في مجتمعات الصيد والجمع، ولذلك فكثيرا ما استخدم مصطلح «الشيوعية البدائية» لوصف الاقتصادات القبلية البدائية: فكل فرد ساهم في الدخل المنزلي «حسب طاقته»، وكل فرد تلقى من الدخل الجماعي «حسب حاجته» (كما تحدها التراتبيات القائمة ضمن الجماعة) ـ بنحو لا يختلف كثيرا عن «الشيوعية» في الأسر «الحديثة».

ولكن ماذا عن الأرض التي تحدث عليها كل الفعاليات الجماعية؟

يمكن للمرء أن يستبعد فكرة أن الأرض كانت تعد ملكية خاصة في مجتمعات الصيد والجمع. ولكن هل كانت ملكية جماعية؟ هكذا كان الافتراض عادة في هذه المسألة، بنحو يصل للبداهة. ولكن السؤال في الواقع أشد تعقيدا، لأن هناك بديلا ثالثا: أن هذه الأرض لم تكن ملكية خاصة أو جماعية، بل مثلت جزءا من **البيئة** أو بنحو أخص **الظروف العامة** للفعل، أو ما يسمى أيضا «الملكية المشاع» أو بإيجاز «المشاعات».[1]

للبتّ في هذا السؤال، فإن البحث الإناسي المتعارف يوفر عونا قليلا. وبدلا منه، فشيء من النظرية الاقتصادية الأولية الأساسية، إضافة لبعض التعريفات الدقيقة، مطلوب هنا. يمكن تقسيم العالم الخارجي الذي تتم فيه أفعال المرء إلى قسمين منفصلين تماما. من جهة، هناك أشياء تعد **موارد** ـ أو **سلعا اقتصادية**؛ ومن جهة أخرى، هناك أشياء تصنف ضمن **البيئة** ـ كما يشار إليها أحيانا، وبنحو مضلل بعض الشيء، بأنها **سلع مجانية**.

والمتطلبات التي يحتاجها شيء ما كي يصنف كمورد أو سلعة اقتصادية، كان أول من حددها بالدقة التي تستحق هو كارل منغر،[2] وهي ثلاثة: أولا، حتى يصبح شيء ما سلعة اقتصادية (**سلعة** من الآن فصاعدا)، يجب أن توجد حاجة بشرية (أي هدف غير متحقق أو رغبة أو توق بشري غير مشبع). ثانيا، يجب أن يوجد إدراك بشري لشيء يعتقد أنه

(1) حول هذا التفريق راجع Murray N. Rothbard, Man, Economy, and State (Los Angeles: Nash, 1970), chap. 1.

(2) Carl Menger, Principles of Economics (Grove City, Pa.: Libertarian Press, [1871] 1994), p. 52.

يحمل أو يملك الصفات أو الخصائص المرتبطة سببيا (أي التي تملك علاقة سببية) بهذه الحاجة، وبالتالي فهي تتمكن من إشباعها. ثالثا، وهو الأهم في سياقنا الحالي، فإن عنصرا من العالم الخارجي يدرك بهذا النحو يجب أن يكون في طوع البشر، بحيث يمكن أن يستغل (أي يوظف بنشاط وقصد) لإشباع الحاجة المحددة (والوصول للهدف المنشود). يكتب ميزس: «يصبح الشيء موردا حين يهدف الفكر البشري لتوظيفه نحو تحصيل غاية معينة، ويستغله الفعل البشري فعلا لهذا الهدف».[1]

فقط حين يدخل شيء ما في ترابط سببي مع حاجة بشرية وكذلك يخضع لسيطرة بشرية، يمكن القول بأن هذا الكيان قد استغل ـ أي أصبح سلعة ـ وبالتالي بات ملكا لأحدهم (خاصا أو جماعيا). ومن جهة أخرى، فلو أن عنصرا من العالم الخارجي يملك علاقة سببية مع حاجة بشرية، ولكن لا يمكن لأحد (أو لا يعتقد أن بوسعه) التحكم أو التدخل فيه (بل يجب أن يدعه وشأنه، ويتركه لأوضاعه الطبيعية) فإن هذا العنصر يجب أن يعد جزءا من البيئة غير المستغلة، ولذا فهو ليس ملكا لأحد. وهكذا فشروق الشمس أو سقوط المطر، والضغط الجوي أو قوى الجاذبية مثلا، قد يكون لها تأثير سببي على بعض النتائج المرجوة أو غير المرجوة، ولكن ما دام الإنسان يعد نفسه عاجزا عن التدخل في عناصر كهذه، فهي مجرد ظروف للفعل، وليست جزءا من أي فعل. فقد تكون للمطر مثلا علاقة بظهور بعض الفطر الصالح للأكل وقد تكون هذه العلاقة معروفة. ولكن إن لم يمكن فعل شيء حيال المطر، فإن هذا الماء ليس ملكا لأي أحد أيضا؛ فقد يكون عاملا يساهم في الإنتاج، لكنه ليس

(1) Mises, Human Action, p. 92.

بالضبط عامل إنتاج. وفقط حين يحدث تدخل فعلي مع المطر الطبيعي، كأن يجمع في دلو أو حوض مثلا، سيصبح عندها ملكا لأحدهم ومن ثم عاملا للإنتاج.

وفقا لهذه الاعتبارات، يمكن للمرء أن يمضي الآن في تناول سؤال وضع الأرض في مجتمع صيد وجمع.[1] من المؤكد أن الأعناب المقتطفة من شجيرة تعد ملكية، ولكن ماذا عن الشجيرة المرتبطة سببيا بالأعناب الملتقطة؟ إن الشجيرة قد رفعت من مكانتها الأصلية كظرف بيئي للفعل ومجرد عامل مساهم في إشباع الحاجات البشرية إلى مكانة ملكية وعامل إنتاج حقيقي ما أن استُغِلّت: أي ما أن تدخل الإنسان بنحو هادف في العملية السببية الطبيعية التي تربط الشجيرة بالأعناب، عبر سقيها أو تقليم أغصانها كي تنتج حصيلة معينة (كإنتاج للأعناب يتجاوز المستوى الذي كان يتوفر طبيعيا). كما أن الشجيرة ما أن أصبحت ملكية عبر تهذيبها أو العناية بها، فإن محاصيل الأعناب **المستقبلية** أصبحت ملكية أيضا، في حين كانت الأعناب المقتطفة وحدها تعد ملكية أحدهم؛ وكذلك فما أن ترتفع الشجيرة من مكانتها الطبيعية غير الممتلكة عبر سقيها لكي يزداد محصول الأعناب المستقبلي مثلا، فإن الأرض التي تقف عليها الشجيرة أصبحت ملكية أيضا.

وبالمثل، فلا شك أيضا في أن الحيوان المصطاد ملكية؛ ولكن ماذا عن القطيع، الزمرة أو السرب الذي كان الحيوان جزءا منه؟ بناء على

(1) راجع أيضا: Hans - Hermann Hoppe, Eigentum, Anarchie und Staat. Studien zur Theorie des Kapitalismus (Leipzig: Manuscriptum, [1987] 2005), chap. 4, esp. pp. 106ff.

اعتباراتنا السابقة، يجب أن يعد القطيع طبيعة غير ممتلكة ما دام الإنسان لم يقم بأي شيء يمكن أن يفسر (وكان يقصده في فكره) بنحو مرتبط سببيا مع إشباع حاجة معينة. ولم يصبح القطيع ملكية إلا حين تحققت شروط التدخل في السلسلة الطبيعية للأحداث لإنتاج نتيجة مرغوبة ما. هكذا كان الموقف مثلا ما أن بدأ الإنسان في رعي الحيوانات، أي في التحكم فعلا بحركة القطيع. فالراعي عندئذ لم يملك القطيع فحسب، بل وأصبح مالكا لكل النتاج المستقبلي الذي يتولد طبيعيا عن هذا القطيع.

ولكن ماذا عن الأرض التي تجري عليها الحركة المقيّدة للقطيع؟ وفقا لتعاريفنا، ما كان بوسع الرعاة أن يعتبروا مالكين للأرض، على الأقل لا بنحو تلقائي، من دون الوفاء بشرط لاحق. فلأن الرعاة كما يعرّفون عادة إنما يتّبعون الحركات الطبيعية للقطيع فحسب، وتدخلهم يقتصر على الإبقاء على وحدة السرب حتى يسهل الوصول لأي من أفراده ما أن تدعو الحاجة لموارد اللحوم. ولكن الرعاة لم يتدخلوا في الأرض ذاتها. فهم لم يتدخلوا في الأرض كي يتحكموا بحركة القطيع، بل تحكموا فقط في حركة أفراد القطيع. ولم تصبح الأرض ملكية إلا حين تخلى الرعاة عن الرعي واتجهوا إلى تربية الحيوانات بدلا منها، أي ما أن أصبحوا يعاملون الأرض كمورد (نادر) كي يتحكموا بحركة الحيوانات عبر التحكم بالأرض. ولم يحدث ذلك إلا حين أصبحت الأرض محددة بنحو ما، عبر تسييجها أو بناء عقبات أخرى (كالخنادق) تقيد من الحركة الحرة والطبيعية للحيوانات. وبدلا من كونها مجرد عامل مساهم في إنتاج قطعان الحيوانات، فقد أصبحت الأرض بهذا عامل إنتاج أصيلا.

ما توضحه هذه الاعتبارات هو أن من المغالطة أن تفكر في الأرض بوصفها ملكية ممتلكة جماعيا في مجتمعات الصيد والجمع. فالصيادون لم يكونوا رعاة أو يقوموا بتربية الحيوانات؛ ولم يكن الجامعون بستانيين أو مزارعين. وكلا الصنفين لم يمارس سيطرته على الطبيعة بحيوانها ونباتها عبر رعايتها أو تهذيبها. لكنهم أخذوا قطعا من الطبيعة وقت الحاجة، ولم تكن الأرض لديهم أكثر من ظرف لنشاطاتهم وليست ملكا لهم.

في أفضل الأحوال، فإن رقعا صغيرة جدا من الأرض كان يستحوذ عليها الجامعون والصيادون (ومن ثم تستحيل لملكية جماعية) كي تستخدم كمواقع خزن دائمة للسلع الفائضة التي قد تستهلك في أوقات لاحقة أو كمأوى، في حين ظلت المناطق المحيطة تعامل وتستخدم كظروف غير مملوكة لوجودهم.

ولهذا فما يمكن أن يوصف بأنه الخطوة الحاسمة نحو حل (مؤقت) للمأزق المالتوسي الذي واجهته مجتمعات الصيد والجمع، هو تأسيس ملكية الأرض بنحو يتجاوز المخازن والمساكن فقط. فنظرا لضغط انخفاض مستوى المعيشة الذي نتج عن الاكتظاظ المطلق، فإن أفرادا من القبيلة (فرادى أو جميعا) استولوا شيئا فشيئا على المزيد والمزيد من الطبيعة (الأرض) المحيطة غير المملوكة سابقا. أما ما كان يدعم ويحفز هذا الاستحواذ على الأرض المحيطة ـ وتحويل المخازن والمساكن السابقة إلى مراكز سكانية للزراعة والتربية ـ فهو إنجاز فكري متميز. وكما لاحظ مايكل هارت، فإن «فكرة زرع المحاصيل، تجميعها، وفي النهاية حصادها ليست أمرا واضحا أو سخيفا، بل يتطلب درجة معتبرة

من الذكاء كي نتصور هذه الفكرة. ولا أحد من القردة خطرت بباله هذه الفكرة، ولا فعلها **الأسترالوبيثكس**، **الهومو هابيلس**، **الهومو إركتوس**، أو حتى **الهومو سابينس** القديم».[1] كما لم تخطر على بالهم الفكرة الأصعب عن رعاية، ترويض، واستيلاد الحيوانات.

فيما مضى، كانت كل السلع الاستهلاكية يستحوذ عليها بأبسط وأسرع نحو ممكن: عبر تتبع الكلأ، أي عبر «التقاط» تلك السلع أينما كانت أو ذهبت. وبالمقابل، فمع الزراعة والتربية باتت السلع الاستهلاكية تحصّل بنحو موارب وغير مباشر: عبر إنتاجها بفضل التحكم القصدي بالأرض. وقد بني ذلك على اكتشاف أن السلع الاستهلاكية (من نباتات وحيوانات) لا «تتوفر» ببساطة كي تلتقط، بل هناك أسباب طبيعية تؤثر على مواردها، كما أن بالإمكان التلاعب بهذه الأسباب الطبيعية عبر التحكم بالأرض. وقد تطلب هذا النمط الجديد من الإنتاج وقتا أطول كي يصل للهدف النهائي لاستهلاك الطعام (وبهذا فقد تضمن الأمر فقدانا لوقت الفراغ)، ولكن بعد إدخال الأرض كعامل أصيل للإنتاج، فقد أصبحت أشد إنتاجية وقادت إلى إنتاج إجمالي أكبر للسلع الاستهلاكية (الطعام)، مما يسمح لحجم أكبر من السكان بأن يعيش على نفس البقعة من الأرض.[2]

وبنحو أخص فيما يتعلق بالنباتات: فإن البذور والثمار المناسبة لأغراض الغذاء لم تعد تلتقط فقط (وربما تخزن أيضا)، بل إن النباتات

(1) Hart, Understanding Human History, p. 162.

(2) لقد خمن أنه مع الاستحواذ على الأرض والتغير الذي صاحبه من حياة صيد وجمع إلى زراعة وبستنة وتربية حيوان، فقد بات بالإمكان إعاشة حجم سكان أكبر بعشرة إلى مئة ضعف مما سبق على نفس البقعة من الأرض.

البرية التي تحملها كانت تنمّى بنشاط. وإلى جانب مذاقها، فقد كانت البذور والثمار تنتقى لأجل حجمها، ديمومتها (إمكانية خزنها)، سهولة حصادها وتوليدها للبذور، ولم تكن تستهلك بل تستخدم كمداخل للإنتاج المستقبلي للسلع الاستهلاكية، بنحو يقود ـ خلال مدى زمني قصير نسبيا من 20 إلى 30 سنة ـ لظهور أشكال جديدة مستأنسة من النبات، ذات نتاج محسّن بوضوح لكل وحدة أرض. ومن بين أول النباتات المستأنسة في الشرق الأدنى والأوسط كانت الحنطة أحادية وثنائية الحبة، الشعير، الشيلم، البزاليا، والزيتون. وفي الصين كان الرز والدخن؛ وبعد وقت طويل في أمريكا الوسطى كانت الذرة، البقول، والقرع؛ وفي أمريكا الجنوبية كانت البطاطا والبفرة cassava؛ وفي شمال شرق أمريكا كانت زهرة الشمس والسرمق goosefoot؛ وفي أفريقيا كان السورغم، الرز، اليام، ونخيل الزيت.[1]

وقد سارت عملية تدجين الحيوانات على خطوط مماثلة، وفي هذا الصدد يمكن أن نستعين بالخبرة التي اكتسبت من أول استئناس واستيلاد للكلاب، حصل قبل حوالي 16,000 سنة، أي في ظروف لا تزال جامعة صائدة، في مكان ما من سيبيريا.[2]

الكلاب هم أحفاد الذئاب. والذئاب صيادون ممتازون، لكنهم أيضا قمّامون (يأكلون الجيف)، وقد احتج البعض بنحو مقبول بأن الذئاب لهذا كانت تمكث بانتظام قرب المخيمات البشرية من أجل بقايا الطعام. ولأنها قمّامة، فإن تلك الذئاب التي كانت أقل خوفا من البشر

(1) Diamond, Guns, Germs, and Steel, pp. 100, 167.

(2) Wade, Before the Dawn, pp. 109 ـ 13.

وتبدي تجاههم سلوكا أشد ودية قد تمتعت بمنفعة تطورية. ومن هذه الذئاب شبه الوديعة المتبعة للمخيمات كما يرجّح، فقد تبنيت جراؤها في المساكن القبلية كحيوانات أليفة، ومن بعد ذلك اكتشف أنها يمكن تدريبها لأهداف مختلفة.

فيمكن استخدامها في صيد حيوانات أخرى، أو للجر، أو لتدفئة الفراش خلال الليالي الباردة، بل ومثلت مصدرا للحم في أوقات الطوارئ. ولكن الأهم من ذلك هو اكتشاف أن بعض الكلاب تستطيع النباح (فالذئاب نادرا ما تنبح) ويمكن أن تنتقى وتستولد من أجل قابليتها على النباح، وكذلك تؤدي وظيفة قيمة جدا هي حماية وتحذير ملاكها من الغرباء والمعتدين. ولعل هذه الخدمة دون سواها هي السبب في أن الكلاب ما أن «اخترعت» فقد انتشر هذا الاختراع كالنار في الهشيم من سيبيريا إلى أرجاء العالم. فكل شخص في كل مكان بات يرغب في امتلاك بعض ذرية هذا النوع الجديد اللافت من الحيوانات، لأنه في عصر من الحروب القبلية الدائمة، فقد ثبت أن اختراع الكلاب مثل ميزة مهمة.[1]

ما أن وصل الكلب إلى منطقة الشرق الأدنى، التي ستصبح لاحقا أول مركز للحضارة البشرية، لا بد أنه أضاف زخما معتبرا إلى «التجربة» البشرية للحياة المنتجة ونجاحها. ففي حين كان الكلب الذي يرسل

---

(1) اتفاقا، فقد كشفت التحليلات الجينية أن كل الكلاب الحالية، بما فيها كلاب الأميركتين، تعود على الأرجح إلى بطن واحد قد يكون في مكان ما من شرق آسيا. فالظاهر أن استئناس الكلب لم يحصل بنحو مستقل في أماكن متباينة، بل في مكان واحد انتشر منه للخارج حتى شمل في النهاية الأرض بأسرها.

لمهام الحراسة يعد ميزة للصيادين الجامعين الرحل، فقد مثّل ميزة أهم من ذلك للمستوطنين الساكنين. والسبب في ذلك واضح: لأنه في المجتمعات المستوطنة كانت هناك ببساطة المزيد من الأشياء التي يجب حمايتها.

صحيح أنه في مجتمعات الصيد والجمع كان على المرء أن يخشى على حياته، سواء من التعدي الداخلي أو الخارجي، ولكن أي فرد من المجتمع لم يكن يملك الكثير، ولذا فقد كانت أسباب السرقة قليلة. أما في مجتمع مستوطن فقد كانت الأوضاع مختلفة. فمنذ نشأتها، تميزت حياة الاستيطان بظهور فروق مهمة في الملكة والثروة التي يمتلكها أفراد مختلفون في المجتمع؛ ولهذا فما دام الحسد موجودا بأي نحو، شكل، أو هيئة (كما يحق لنا أن نفترض).[1] فقد واجه كل عنصر (وكل منزل مستقل) أيضا خطر سرقة أو تدمير الآخرين لملكيته، بما فيهم وبالأخص أفراد قبيلته نفسها. وقد وفرت الكلاب عونا لا يقدر بثمن في مواجهة هذه المشكلة، خصوصا لأن الكلاب، كحقيقة بيولوجية، يربطون أنفسهم «بسادة» أفراد، وليس بالناس عموما، أو كما تفعل القطط: بأمكنة معينة.[2] وبهذا فقد مثلوا بحد ذاتهم مثالا واضحا على شيء يمتلك خصوصا لا جماعيا. بمعنى أنهم وفروا «تفنيدا طبيعيا» لأي حظر ربما كان قائما في مجتمع بدائي ضد التملك الخاص للملكية. وإضافة لذلك، وبنحو أهم،

---

(1) See Helmut Schoeck, Envy: A Theory of Social Behavior (New York: Harcourt, Brace & World, 1970).

(2) See Konrad Lorenz, Man Meets Dog (New York: Routledge, 2002; original German edition 1954).

فلأن الكلاب كانت دون شك ملكية أفراد معينين، فقد وفروا دوما خدمة فريدة في حراسة الملكية الخاصة لملاّكهم الطبيعيين من أي نوع من الغزاة «الغرباء».[1]

كانت الحيوانات، بنحو أشد حتى من النباتات، قيّمة عند البشر لعدة أسباب: كمصادر للّحوم، الحليب، الجلود، الفراء، والصوف، وكذلك كوسائل ممكنة للنقل، الجر، والسحب. ولكن كحقيقة بيولوجية، فإن معظم الحيوانات تبدو **غير قابلة** للتدجين.[2] ولهذا فإن أول وأهم ضابطة للانتقاء في «إنتاج» الحيوانات كماشية أو كحيوانات أليفة، هي القابلية الظاهرة لنوع معين من الحيوانات على التدجين أو التطويع. ولاختبار الفرضية على أي نوع، كان يتم التأكد في الخطوة الأولى إن كان الحيوان قابلا للرعي أو لا. وإن كان، سيجرب من ثم إن كان قطيع الحيوانات البرية يمكن حبسه في حظيرة. وإن أمكن، كانت الحيوانات الأشد وداعة تختار كآباء للجيل اللاحق ـ ولكن ليست كل الحيوانات تتكاثر في الأسر! ـ وهلم جرا. وفي النهاية، سيتخير المرء من بين تشكيلة الحيوانات المستأنسة لأجل خصائص مرغوبة أخرى، كالحجم، القوة، وما شاكل، حتى يستولد في النهاية نوعا جديدا مستأنسا من الحيوان.

من بين أول الحيوانات الثديية الكبرى التي استؤنست بهذا النحو في الشرق الأدنى والأوسط (قبل 10,000 سنة) كانت الأغنام، الماعز، الخنازير (من الخنازير البرية)، ثم الأبقار (من الأُرخُص البري

(1) من اللافت أنه حتى اليوم، ورغم توافر أشد أنظمة الإنذار الإلكتروني رقيا وتعقيدا، تظل الكلاب النابحة توفر أكفأ حماية ضد السرقة.

(2) See Diamond, Guns, Germs, and Steel, chap. 9, esp. pp. 168 ـ 75.

aurochs). كما دجنت الأبقار، بنحو مستقل كما يبدو، في الهند في وقت مقارب (قبل حوالي 8,000 سنة). وفي وقت متزامن نسبيا مع ما حصل في الشرق الأوسط والأدنى، فقد دجنت الأغنام والماعز والخنازير في الصين أيضا، وقد ساهمت الصين أيضا في تدجين الجاموس (قبل حوالي 6,000 سنة). كما ساهمت آسيا الوسطى وجزيرة العرب في استئناس الجمل ذي الحدبتين وذي الحدبة (العربي) على الترتيب (قبل حوالي 4,500 سنة). أما الأميركتان، أو للدقة منطقة الأنديز من أمريكا الجنوبية، فقد ساهمت بتدجين خنزير غينيا (قبل حوالي 7,000 سنة)، ثم اللاما والألباكا (قبل حوالي 5,500 سنة).

وأخيرا، فإن «اختراعا» ذا عواقب بالغة الأهمية تمثل باستئناس الحصان، الذي حصل قبل حوالي 6,000 سنة في المنطقة التي تعرف اليوم بروسيا وأوكرانيا. فقد أحدث هذا الإنجاز ثورة حقيقية في تاريخ النقل على الأرض. فحتى ذلك الوقت، كان على الإنسان أن يمشي من مكان لآخر على اليابسة، وأسرع وسيلة لطيّ المسافات كانت القوارب. وقد تغير ذلك جوهريا مع مجيء الحصان المستأنس، واستمر الحال كذلك حتى القرن التاسع عشر مع اختراع القاطرة والسيارة ذات المحرك، حيث ظل هدفه توفير أسرع وسيلة للنقل على اليابسة.

ووفقا لذلك، وبنحو لا يختلف كثيرا عن «اختراع» الكلب قبل حوالي 16,000 سنة، فإن «اختراع» الحصان كتب له الانتشار الواسع أيضا. ولكن لأنه أتى بعد حوالي 10,000 سنة، فإن الاختراع المتأخر لم يستطع الانتشار بنفس سعة المتقدم. ففي حين وصل الكلب عمليا لكل أرجاء الأرض، فإن التغيرات المناخية ـ من احترار عالمي ـ التي

حدثت خلال تلك الفترة لم تعد تسمح بتكرار نفس النجاح في حالة الحصان. ففي ذلك الوقت، كانت اليابسة الأوراسية قد انفصلت عن الأميركتين وإندونيسيا، غينيا الجديدة وأستراليا، بمساحات مائية لم يعد من السهل تجاوزها. ولهذا فقد مضت آلاف السنين اللاحقة، بعد إعادة اكتشاف الأوربيين للأميركتين مثلا، قبل أن يدخل الحصان إليها في النهاية. (كانت الأحصنة البرية موجودة كما يبدو على القادة الأمريكية، ولكنها تعرضت للصيد حتى الانقراض بنحو جعل الاستئناس المستقل مستحيلا.)

لم يكن الاستحواذ على الأرض كملكية وأساس للزراعة وتربية الحيوان سوى نصف الحل للمشكلة التي فرضها ضغط تزايد السكان. فبفضل الاستحواذ باتت الأرض تستغل بنحو أفضل، يسمح بإعاشة حجم أكبر من السكان. ولكن مؤسسة ملكية الأرض بحد ذاتها لم تؤثر على الوجه الآخر للمشكلة: أي التكاثر المستمر لمزيد من الذرية الجديدة. وقد تطلب هذا الجانب حلا بدوره؛ إذ بات يجب اختراع مؤسسة اجتماعية تخضع هذا التزايد للسيطرة. وكانت المؤسسة التي صممت لتحقيق هذه المهمة هي مؤسسة العائلة، التي تطورت ليس بالصدفة مع مؤسسة ملكية الأرض. وبالفعل، وكما أشار مالتوس، فلحل مشكلة الاكتظاظ، وإضافة إلى مؤسسة الملكية الخاصة، فقد كان على «الاتصال بين الجنسين» أن يخضع أيضا لتغيرات أساسية.[1]

فكيف كان الاتصال بين الجنسين من قبل، وبماذا تمثل الإبداع المؤسسي الذي حدث في هذا الصدد بفضل العائلة؟ من الصعب جدا

(1) Essay on the Principle of Population, chap. 10.

أن نجيب بدقة على السؤال الأول، ولكن من الممكن أن نعرّف التغير البنيوي الرئيس. بدلالة النظرية الاقتصادية، يمكن وصف التغير بأنه انتقال من موقف كانت فيه منافع خلق الذرية (عبر خلق منتج محتمل آخر) وكذلك بالأخص تكاليف خلق الذرية (عبر خلق مستهلك (آكل إضافي) اجتماعية؛ بمعنى أن المجتمع ككل يحصدها ويدفعها، بدلا من «منتجي» تلك الذرية، إلى موقف أصبحت فيه منافع وتكاليف الإنجاب مخصوصة ومنسوبة اقتصاديا إلى الأفراد المسؤولين سببيا عن إنتاجها.

وأيما تكن التفاصيل، فيبدو أن تأسيس علاقة أحادية مستقرة أو حتى تعددية بين الرجال والنساء، ترتبط اليوم بلفظ «العائلة»، هو أمر حديث نسبيا في تاريخ البشرية، وقد سبقته لمدة طويلة مؤسسة يمكن تعريفها بشكل عام بأنها الجماع الجنسي «غير المقيد» أو «غير المنظم» أو «الزواج الجماعي».[1] لم يمنع الاتصال بين الجنسين في هذه المرحلة من التاريخ البشري من وجود علاقات زواج مؤقتة بين رجل واحد وامرأة واحدة. ولكن من حيث المبدأ فإن كل امرأة كانت تعد شريكا جنسيا محتملا لكل رجل، والعكس بالعكس. «لقد عاش الرجال في تعدد زوجات ونساؤهم في نفس الوقت في تعدد أزواج»، يلاحظ فردريك إنجلز، متتبعا خطوات لويس هـ. مورغان في **المجتمع القديم** (1871)، «وكان أطفالهم يعتبرون منتمين لهم جميعا. ... وكانت كل امرأة تنتمي لكل رجل، وكذلك كل رجل لكل امرأة».[2]

---

(1) See on this Friedrich Engels, Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates, in: Marx/Engels, Werke, Band 21 (Berling: Dietz Verlag, [1884] 1972)

(2) Ibid., pp. 38f. اتفاقا، فإن المؤلفين الاشتراكيين مثل فردريك إنجلز لم يكتفوا

ولكن ما غفل إنجلز والكثير من الاشتراكيين اللاحقين عن ملاحظته في وصفهم التمجيدي للماضي ـ وللمستقبل القادم كما يفترض ـ ولمؤسسة «الحب الحر»، هو الحقيقة الواضحة أن لهذه المؤسسة تأثيرا واضحا ومباشرا على إنتاج الذرية. وكما علق لودفيغ فون ميزس: «من اليقيني أنه حتى لو تمكنت الجماعة الاشتراكية من تحقيق «الحب الحر»، فلا يمكنها بأي حال أن تحقق الولادة الحرة».[1] وما قصده ميزس من هذه الملاحظة، وتجاهله الاشتراكيون من أمثال إنجلز وبيبل كما يبدو، هو أنه، بنحو أكيد في العصر الذي سبق توافر وسائل منع الحمل الكفؤة،

بوصف هذا الموقف بل ذهبوا لتمجيده، تماما كما مجدوا مؤسسة «الشيوعية البدائية» المذكورة آنفا. وبالفعل، فإن الشيوعيين اعترفوا عادة، وبنحو صحيح، بالظهور المتزامن للملكية الخاصة ومؤسسة العائلة، وقد ظنوا (وأمّلوا أيضا) أن كلا المؤسستين ـ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بما فيها الأرض، والعائلة (الأحادية) ـ ستتلاشيان حتما من جديد بعد تأسيس مجتمع اشتراكي مستقبلي يمتاز بالوفرة (والغزارة) في الثروة والحب الحر. وهكذا، فبعد منعطف تاريخي مرهق ولكن ضروري يتميز بالبؤس، الاستغلال، والهيمنة الجنسية الذكورية، ستعود البشرية أخيرا ـ وعلى مستوى أعلى ـ إلى نفس المؤسسات التي تميز بها «عصرها الذهبي» القبل ـ تاريخي. ففي ظل الاشتراكية، يكون مصير الزواج الأحادي هو الاضمحلال كالملكية الخاصة. وسيصبح الخيار في الحب الحر حرا من جديد، وسيتحد وينفصل الرجال والنساء كما شاءوا. وفي ذلك كله، كما كتب الاشتراكي أوغست بيبل في كتابه ذائع الصيت (على أيامه، خلال الـ1880 و1890ات) **المرأة والاشتراكية**، فإن الاشتراكية لن تخلق أي شيء جديد حقا، بل إنها «ستعيد خلق ما كان صالحا بنحو عالمي في مستوى ثقافي أشد بدائية، وقبل أن تهيمن الملكية الخاصة على المجتمع، هذه المرة في مستوى ثقافي أرقى وبأشكال اجتماعية جديدة.» Bebel, Die Frau und der Sozialismus, 1st ed. (Stuttgart, 1879), p. 343; 62nd ed. East - Berlin, 1973: www.mlwerke.de/beb/beaa/beaa_000.htm; see also Ludwig von Mises, Socialism, p. 87..

(1) Ludwig von Mises, Socialism, p. 175.

فإن للحب الحر عواقب، ألا وهي الحمل والولادة، وأن للولادة منافع وتكاليف أيضا. وليس ذلك مهما ما دامت المنافع تتجاوز التكاليف، أي ما دام الفرد الإضافي في المجتمع يأتي إليه كمنتج للسلع بأكثر مما يأخذ منه كمستهلك ـ وقد يكون الحال كذلك لبعض الوقت.

لكن قانون العائدات يدلنا على أن هذا الموقف لا يمكن أن يستمر للأبد وبدون قيود. فمن المحتوم أن نصل للنقطة التي تتجاوز فيها تكاليف الذرية الإضافية منافعها. وعندئذ يجب أن يتوقف أي إنجاب لاحق ـ ويمارس التقييد الأخلاقي ـ ما لم يرغب المرء في تجربة انخفاض مستمر في مستوى المعيشة المتوسط. ولكن إن كان الأطفال يعدون ملكا للجميع أو لا أحد، لأن الجميع يستمتع بالجنس مع الجميع، فإن حافز الامتناع عن الإنجاب يختفي أو يتلاشى بدرجة واضحة. فغريزيا، ووفق طبيعة الإنسان البيولوجية، يملك كل رجل وكل امرأة دافعا نحو نشر وتكثير جيناته في الجيل اللاحق من النوع البشري. وكلما كثرت ذرية المرء كان ذلك أفضل، لأن المزيد من جيناته سيكتب لها البقاء. ولا شك في أن هذه الغريزة الإنسانية الطبيعية يمكن ضبطها عبر تدبير عقلاني. ولكن إن لم يجب القيام بأي تضحية اقتصادية لمجرد اتباع المرء لغرائزه الحيوانية، لأن كل الأطفال يرعاهم المجتمع ككل، فما من حافز يتوفر لتوظيف الفكر في الشؤون الجنسية، أي ممارسة أي تقيد أخلاقي.

ولذا، ومن وجهة نظر اقتصادية خالصة، فإن حل مشكلة الاكتظاظ يجب أن يكون واضحا ومباشرا. فملكية الأطفال، أو بقول أصح: الوصاية على الأطفال، يجب أن تخوصص. فبدلا من اعتبار الأطفال

ملكا أو عهدة لدى «المجتمع»، أو النظر للولادات بوصفها حدثا طبيعيا غير مسيطر عليه، ومن ثم النظر للأطفال بوصفهم ليسوا ملكا أو عهدة لأي أحد (أي مجرد «تغيرات بيئية» محبوبة أو مرفوضة)، فيجب أن يعتبر الأطفال كيانات تنتج خصوصيا وتودع في رعاية خاصة. وكما لاحظ توماس مالتوس بفطنة لأول مرة، فهذا في الأساس هو ما ينجزه تأسيس الأسرة:

> *إن أشد القيود طبيعية ووضوحا (على السكان) تمثل في جعل كل رجل ينفق على أولاده؛ وسيعمل ذلك بنحو ما كدليل ومعيار لزيادة السكان، بحيث يتوقع ألا يأتي رجل إلى العالم بكائنات لا يملك لها أي وسيلة للعيش؛ ولو حصل ذلك فمن الضروري، كي يتعظ الآخرون، أن يكال الخزي والضيق الحقيقان بسلوك كهذا على من يلقي دون حذر بنفسه وبأطفال أبرياء في قاع البؤس والفاقة. ـ إن مؤسسة الزواج، أو على الأقل شيء من الالتزام الصريح أو الضمني لكل رجل بإعالة أطفاله، يبدو أنها النتيجة الطبيعية لهذه المداولات في مجتمع يعاني من الصعوبات التي وصفناها.*[1]

وإضافة وختاما، فمع تشكل العائلات أحادية أو تعددية الزوجات، ظهر إبداع حاسم آخر. ففيما مضى، كان أفراد القبيلة يشكلون عائلة واحدة موحدة، وكان توزيع العمل ضمن القبيلة في الأساس توزيعا للعمل ضمن العائلة. ومع تشكل الأسر حصل تفكك للعائلة الواحدة إلى عدة عوائل مستقلة، وبالتالي تشكل ملكية «متعددة» ـ أي خاصة ـ للأرض. مما يعني أن الاستحواذ على الأرض الذي وصف سابقا لم يكن مجرد انتقالة من موقف كان فيه شيء سابقا غير مملوك فأصبح

(1) Essay on the Principle of Population, chap. 10.

الآن مملوكا، بل لمزيد من الدقة: فإن شيئا غير مملوك فما مضى قد استحال لشيء تملكه عدة أسر (بنحو يسمح أيضا بظهور تقسيم العمل ضمن الأسرة).

وبالتالي فإن الدخل الاجتماعي الأعلى الذي يسرته ملكية الأرض لم يعد يوزع كما كان الحال من قبل: على كل فرد من المجتمع «وفقا لحاجته». بل إن حصة كل أسرة منفصلة من الدخل الاجتماعي الكلي باتت تعتمد على الإنتاج المنسوب لها اقتصاديا، أي على عملها وملكيتها المستثمرين في الإنتاج. بعبارة أخرى: فإن «الشيوعية» المتفشية فما مضى ربما كتب لها الاستمرار **داخل** كل أسرة، لكنها تلاشت من العلاقة بين أفراد الأسر المختلفة. فقد اختلفت دخول الأسر المختلفة، اعتمادا على كمية وجودة العمل والملكية المستثمرين، ولم يملك أحد حقا في الدخل الذي ينتجه أفراد أسر أخرى غير أسرته. وبالتالي فقد بات «التطفل» على جهد الآخرين مستحيلا لحد كبير إن لم يكن كليا. فمن لم يكن يعمل لم يتوقع له أن يأكل.[1]

---

(1) مع أن مؤسسة الأسرة قامت لدوافع عقلانية، فإن التحول من نظام «الحب الحر» إلى الحياة الأسرية لم يتم دون تكاليف، وقد كانت تلك التكاليف مختلفة عند الرجال والنساء.

من المؤكد، من وجهة نظر الذكر، أن من المفيد كون كل امرأة متاحة للإشباع الجنسي. كما أن ذلك زاد بشدة من فرصه في النجاح التكاثري: فعبر إنجاب أطفال مع أكبر عدد ممكن من النساء، فإن فرصة توريث جيناته للأجيال القادمة ترتفع. ويبدو أن ذلك كان يتم دون تكلفة تخصه، إن كانت تكاليف رعاية الأطفال حتى البلوغ تقع على عاتق المجتمع ككل. وبالمقابل، فلو انحصر الوصال الجنسي بامرأة واحدة فقط (كما في الزواج الأحادي) أو عدة نساء (كما في التعددي) فإن فرصه في الإشباع الجنسي والنجاح التكاثري تتضاءل. كما بات على الرجال أيض أن يزنوا ويقارنوا حسنات (منافع) وسيئات (تكاليف) الجنس والإنجاب ـ وهو أمر لم يكن عليهم فعله من قبل.

ومن جهة أخرى، كما لم تفت الرجال البدائيين ملاحظة ذلك ولو في النهاية، فحتى في ظل نظام الحب الحر فإن فرص الإشباع الجنسي والنجاح التكاثري لم تكن متكافئة بأي حال. فبعض الذكور ـ وهم الألفا، الأشد قوة وجاذبية ـ كانت لديهم فرص أعلى وأفضل من غيرهم. في الواقع، وكما يعرف أي مربي حيوانات، فإن ذكرا واحدا يكفي لجعل كل الإناث حوامل على الدوام. ولهذا فإن الحب الحر يعني عمليا أن قلة قليلة من الذكور «ملكوا» معظم النساء، وخاصة معظم النساء الجذابات والأشد إغراء تكاثريا، وأنجبوا معظم الذرية، في حين وقع على عاتق معظم الرجال إلزام ملتبس بالمساعدة على تنشئة أطفال رجال آخرين.

ومن المؤكد أن حتى أضعف اعتراف بهذه الحقيقة قد مثل خطرا راهنا لأي تضامن داخل القبيلة، وخاصة لأي تضامن بين الذكور كانت الحاجة تمس إليه في الدفاع ضد القبائل العدوة مثلا؛ ولا بد أن هذا الصراع احتدم أكثر كلما ازداد حجم السكان عن حده الأمثل. وفي المقابل، فإن مؤسسة العائلة الأحادية، وإلى حد أدنى نسبيا: العائلة التعددية أيضا، وفرت لكل رجل درجة متكافئة نسبيا من النجاح التكاثري. وبهذا فقد خلقت دافعا أكبر بكثير لكل رجل كي يشترك ويستثمر في سلوك متعاون.

لكن الأمور كانت مختلفة بوضوح من وجهة نظر الأنثى. فهي تظل، على كل حال، من يتحمل خطر الحمل الذي يصاحب الجماع الجنسي. وهي من تصبح أضعف خلال الحمل وفيما بعد الولادة. كما أن النساء يملكن صلة طبيعية فريدة بالأطفال: ففي حين قد يظل هناك بعض الشك في الأبوة، فلا مكان لمثله في الأمومة. فكل امرأة تعرف من هم **أطفالها** ومن هم **أطفال غيرها** من النساء. وفي ضوء هذه الحقائق الطبيعية، تتضح الميزة الرئيسة لنظام الحب الحر من وجهة نظر الأنثى. فنظرا للخطر والاستثمار الأكبر في الجنس عند النساء، فعليهن أن يكن أشد انتقائية فيما يخص اختيار شريكهن الجنسي. ولهذا فحتى يزدن من احتمالية نجاحهن التكاثري، فإنهن يبدين تفضيلا للشركاء الجنسيين الذين يبدون أصحاء، نشطين، جذابين، أذكياء... الخ، أي بإيجاز: الذكور الألفا. ولأن الرجال أقل انتقائية في اختيارهم للأغراض الجنسية، ففي نظام الحب الحر سيكون حتى لأقل النساء جاذبية فرصة واقعية لأن تتمكن أحيانا من مضاجعة بعض الذكور الأشد جاذبية، ومن ثم يمكن أن يمرروا جيناتهم «الأرقى» إلى ذرية أحدهم. ومن الواضح أن هذه الميزة تتلاشى ما أن تحل مؤسسة العائلة محل نظام الحب الحر. فقد أصبح المفروض من كل امرأة أن تجرب حظها التكاثري مع مجموعة واحدة أو مجموعات

قليلة من الجينات الذكرية، وفي معظم الحالات فإن تلك المجموعات لا تعد من الأفضل. فما الذي حصلت عليه النساء من الزواج إذن؟ نزر يسير كما يبدو، ما دام حجم السكان قريبا من حده الأمثل، وحياة قبيلة الصيد والجمع تتميز بالدعة والوفرة. ولكن كان على ذلك أن يتغير ما أن ازداد حجم السكان عن هذا الحد. فكلما تباعد حجم السكان عن الحد الأمثل، تصاعدت حدة التنافس على موارد الغذاء المحدودة. وأي تضامن كان قائما بين النساء من قبل سيضعف الآن.

كانت كل امرأة، بنحو طبيعي، مهتمة بضمان نجاحها التكاثري الخاص، ومساعدة أطفالها على الوصول للبلوغ، وبهذا فقد دخلت في صراع مع كل امرأة أخرى وأطفالها. وحتى قتل امرأة أخرى من أجل تعزيز فرص بقاء أطفالها كان يعد خيارا سائغا لحد كبير في هذا الموقف (اتفاقا، فإن نفس شكل التنافس بين النساء على النجاح التكاثري يظل سائدا إلى حد ما ضمن إطار تعدد الزوجات، ويفسر بعض الاختلالات والتوترات الغريبة التي تتجذر في هذه العلاقات).

في هذا الموقف، تكون لدى كل امرأة (وأطفالها) حاجة متزايدة للحماية الشخصية. ولكن من ذا يستعد لتوفير حماية كهذه؟ لمعظم الأطفال نفس الأب ـ من بين الذكور الألفا القلة الذين وُهِبوا فرصا تكاثرية أكثر من متساوية ـ ولكن أمهات مختلفات. ووفقا لذلك، فإن حماية امرأة ما مع أطفالها من أخرى لا يمكن توقعه من والد الأطفال، لأنه كثيرا ما يكون والد أطفال الأخرى أيضا. كما لا يمكن توقعه من ذكر آخر: فلماذا يجب على ذكر ما أن يوفر دعما وحماية شخصية لامرأة تمتعت بعلاقات جنسية مع رجال آخرين وولدت لهم أطفالا، خاصة إذا كانت هذه الحماية تهدد مستوى معيشته هو؟ لن تستطيع المرأة أن تضمن حماية شخصية من أي رجل إلا لو تخلت عن كل منافع الحب الحر، ووعدته بدل ذلك بحصر وصالها الجنسي معه وحده، وبالتالي استطاعت أن تؤكد له أن أطفالها هم أطفاله أيضا.

لا تقتصر الرؤى الذكرية والأنثوية المتمايزة على تأسيس مؤسسة العائلة فقط، بل وتشمل أهمية الإخلاص الزوجي في المحافظة على استقرارها أيضا. والفرق بين الخطط الذكرية والأنثوية في هذا الصدد يستند إلى حقيقة طبيعية هي أنه، على الأقل حتى الاختراع الحديث لاختبارات أبوة جينية موثوقة، فإن أم الطفل كانت تعرف بطريقة ـ وبدرجة من الثقة ـ غير ممكنة أو متاحة لأب الطفل. وكما تقول الحكمة الشعبية: mother's baby, father's maybe. وقد كان لهذه الحقيقة، بنحو «طبيعي» أيضا، أن تقود إلى توقعات مختلفة بوضوح ـ وغير متكافئة ـ لما يعد سلوكا زوجيا لائقا (أو غير لائق) عند الذكور والإناث.

وهكذا، ورداً على ضغط السكان المتزايد، فقد ظهر نمط جديد من التنسيق الاجتماعي تمكن من إزاحة نمط حياة الصيد والجمع الذي ميز معظم التاريخ البشري. وكما لخص لودفيغ فون ميزس هذا الموقف:

إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي المبدأ المنظم الذي يوازن، ضمن المجتمع، موارد القوت المحدودة التي يملكها، مع القابلية الأقل تقيدا للمستهلكين على التزايد. فعبر جعل الحصة التي ينالها كل فرد في المجتمع من الإنتاج الاجتماعي تعتمد على الإنتاج المنسوب إليه، أي على عمله وملكيته، فإن التخلص من البشر الفائضين عبر صراع

بالطبع، ولضمان استقرار مؤسسة العائلة، كان على المجتمع أن يستنكر أي شكل من الخيانة الزوجية؛ ولكن كان على الاستنكار أن يكون أوضح وأبرز، وعقوباته الممكنة أقسى بكثير، في حال خيانة الأنثى مقارنة بالذكر. وفي حين قد يبدو ذلك «غير عادل»، فقد كان في الواقع شديد العقلانية ومتوافقا مع «طبيعة الأشياء»، لأن الخيانة الأنثوية عنت خطرا أكبر لخديعة الأزواج مما تضمنت الخيانة الذكرية لخديعة الزوجات. ويمكن لخيانة الزوجة أن تمثل أول خطوة نحو الطلاق من زوجها، مثلما يمكن لخيانة الزوج. وفي هذا الصدد فإن الموقف متماثل (أي متكافئ) في كلا الحالين، و«الخطيئة» المرتكبة بنفس الفداحة. ولكن لو لم تقد الخيانة الزوجية إلى الطلاق، فإن «الخطيئة» التي ارتكبتها المرأة يجب أن تعد أفدح بكثير مما ارتكبه الرجل.
ذلك أن العلاقات الجنسية خارج الزواج قد تقود إلى حمل، وإن كانت امرأة حملت بهذا النحو ستبقى مع زوجها، فسيظهر خطر حقيقي هو ميلها لتقديم طفلها غير الشرعي لزوجها بوصفه طفله هو، بحيث تخدعه كي يربي طفل رجل آخر. ولا يوجد خطر مماثل في الحالة المعاكسة: فالرجل لا يستطيع تقديم ذريته غير الشرعية لزوجته دون أن تعرف هي الواقع. ومن هنا تأتي الوصمة الأكبر اجتماعيا للخيانة الأنثوية مقارنة بالذكرية. (اتفاقا ـ وبنحو عقلاني أيضا ـ ففي حال الخيانة الذكرية يقام تمييز مماثل: فالجريمة تعد أفدح لو مارس الرجل علاقة بامرأة متزوجة مقارنة بغيرها؛ فهو في الحالة الأولى يصبح شريكا محتملا في خديعة أنثوية أخرى، أما في الثانية فلا. ووفقا لذلك، ونظرا لهذا التمييز، وبهدف احتواء الدافع الجنسي الذكري الذي لا يميز عمليا، فقد أصبحت الدعارة مؤسسة اجتماعية شبه عالمية.)

البقاء، الثائر في مملكة الحيوان والنبات، يستبدل بتقليص في معدل الولادات نتيجة لقوى اجتماعية. «فالتقيد الأخلاقي»، أي القيود على الإنجاب التي تفرضها مواقف اجتماعية، يحل محل صراع البقاء.[1]

بعد أن أسسوا بعض أماكن الخزن والسكنى الدائمة، ومن ثم استحوذوا، خطوة بعد أخرى، على المزيد فالمزيد من الأرض كأساس للإنتاج الزراعي وتربية الماشية، وحولوا مراكز الخزن والسكنى إلى مستوطنات دائمة تتكون من بيوت وقرى تسكنها عوائل وأسر منفصلة، فإن نمط حياة شعوب الشرق الأوسط والأدنى وكذلك المناطق الأخرى للاستيطان البشري الأصيل بدأ في الانتشار للخارج، ببطء ولكن بشكل محتوم.[2] في الأساس، يمكن تصور شكلين حصل بهما هذا الانتشار. إما أن المستوطنين الأصليين قد أزاحوا تدريجيا القبائل البدوية المجاورة خلال بحثهم عن أرض جديدة للزراعة (الانتشار السكاني)، أو أن الآخرين قد قلدوا وتبنوا نمط الحياة الجديد بإرادتهم (الانتشار الثقافي). وحتى عهد قريب، كان يعتقد عموما أن النمط الأول من الانتشار كان هو المسيطر.[3] ولكن على أساس أدلة جينية مكتشفة حديثا فقد باتت هذه الرؤية محل شك، على الأقل فيما يخص انتشار نمط الحياة الجديد المستقر من الشرق الأدنى إلى أوربا. فلو

(1) Mises, Socialism, p. 282.

(2) بناءً على الأدلة الأثرية، فقد خمّنت سرعة عملية الانتشار هذه بحوالي كيلومتر واحد لكل سنة على اليابسة (وبنحو أعلى نسبيا على طول السواحل ووديان الأنهار). انظر.See Cavalli - Sforza, Genes, Peoples, and Languages, p. 102

(3) See for instance Cavalli - Sforza, Genes, Peoples, and Languages, pp. 101 - 13; Cavalli - Sforza & Cavalli - Sforza, The Great Human Diasporas, chap. 6, esp. pp. 144ff.

كان الأوربيون الحاليون متحدرين من شعوب الشرق الأدنى في عصر الثورة النيوليثية، لوجدت آثارا جينية لذلك. ولكن الواقع أن آثارا جينية قليلة جدا على ذلك توجد عند الأوربيين المعاصرين. ولهذا فلعل الأرجح أن انتشار نمط الحياة الجديد المستقر تم بشكل كبير، وربما حصري، من خلال المسار الثاني المذكور آنفا، في حين كان الدور الذي لعبه المستوطنون الأصليون من الشرق الأدنى دورا صغيرا فقط. فلعل قلة منهم قد اندفعوا في اتجاه شمالي وغربي، حيث استوعبتهم الشعوب المجاورة التي تبنت نمط حياتهم الجديد الناجح، مما أدى لتخفيف بصمتهم الجينية كلما ابتعدت المسافة عن أصولهم في الشرق الأدنى.

على أي حال، فمع الثورة النيوليثية اتجه نمط حياة الصيد والجمع العالمي فيما مضى إلى الفناء، أو أقصي إلى هوامش سكنى البشر. ولا شك في أن المجتمعات الزراعية المتشكلة حديثا كانت أهدافا جذابة لغارات البدو، وبفضل تنقلها الأسهل فإن القبائل البدوية المجاورة ظلت لوقت طويل تمثل تهديدا جسيما للمستوطنين الزراعيين. ولكن في النهاية فإن البدو لم يتمكنوا من منافستهم بسبب أعدادهم الأكبر. وبنحو أخص، فإن تنظيم أعداد أكبر من الناس في المجتمعات الأسرية ـ وسكنى الأسر المنفصلة على مقربة من بعضها ـ هو ما أدى لتفوقهم العسكري. ولم تكتف الحياة المجتمعية فقط بخفض تكاليف التبادل فيما يخص التجارة بين القبائل، فقد وفرت أيضا ميزة الدفاع المنسق والمشترك بسهولة وسرعة في وجه أي تعدٍّ خارجي. وإضافة إلى قوة الأعداد الأكبر، فقد سمحت المجتمعات الزراعية المستقرة أيضا بتوزيع

عمل مكثف وموسع، وبمدخرات أكبر، مما سهل تطور أسلحة متفوقة على كل ما توفر بأيدي جماعات الرحل.[1]

قبل 50,000 سنة، يخمن أن عدد السكان البشر كان في حدود 5,000 أو 50,000 نسمة. وعند بداية الثورة النيوليثية، قبل حوالي 11,000 سنة، حين كانت الأرض بأسرها محتلة عمليا على يد قبائل الصيادين والجامعين الذين انتشروا خلال آلاف السنين من موطنهم الأصلي في مكان ما من شرق أفريقيا، يخمن أن تعداد سكان العالم قد بلغ حوالي أربع ملايين.[2] ومنذئذ، وبنحو بطيء ثابت، فإن نمط الإنتاج الجديد: من الزراعة وتربية الحيوان على أساس الملكية الخاصة (أو الجماعية) للأرض الذي نظم حول منازل الأسر المنفصلة، قد أزاح تدريجيا نمط الإنتاج الأصلي بالصيد والجمع. وبالتالي، فعلى رأس الحقبة الميلادية، تزايد تعداد العالم حتى بلغ 170 مليونا، أما عام 1800، الذي يمثل بداية الثورة الصناعية (وهي موضوع الفصل القادم) وانتهاء الحقبة الزراعية أو ما عرف أيضا «بالنمط البيولوجي القديم»، وصل إلى 720 مليونا.

(1) قبل أكثر من 10,000 عام، وصل حجم بعض المستوطنات النيوليثية المبكرة، مثل جطل هويوك في تركيا الحالية، إلى ما يقدر بـ4,000 ـ 5,000 مقيم. وقد تضمنت اللقى في تلك المواقع حرمات مقدسة تشبه ستونهنج (لكنها أقدم منه بـ6,000 سنة!)، بيوتا واسعة مشيدة من الحجر، مزينة برسومات حائطية متقنة، عواميد صخرية ضخمة مع نقوش حيوانية بارزة، منحوتات، نقوشا برموز شبه كتابية، حليّا، آنية حجرية بزخارف متقنة، خناجر حجرية، مرايا مصنوعة من الصوان (وهو حجر بركاني)، إبر عظمية، رؤوس سهام، أحجار رحى، أباريق ومزهريات مصنوعة من الحجر والصلصال، خواتم وعقود صنعت من أحجار ملونة، وحتى بدايات التعدين.

(2) See Colin McEvedy & Richard Jones, Atlas of World Population History, Harmondsworth: Penguin Books, 1978.

(أما اليوم فقد وصل تعداد اليوم لسبعة مليارات!) وخلال هذا العصر الزراعي، وصل حجم المدن أحيانا أو تجاوز مليون مقيم، ولكن حتى نهايته فإن أقل من 2% من السكان عاشوا في المدن الكبرى، وحتى في البلدان الأشد تقدما اقتصاديا فإن 80 ـ 90% كانوا منهمكين في الإنتاج الزراعي (في حين انخفض هذا العدد اليوم إلى أقل من 5%).

ثانياً: من المأزق المالتوسي إلى الثورة الصناعية: تأملات في التطور الاجتماعي

النظرية الاقتصادية

في النظرية الاقتصادية، ثمة جواب مباشر على سؤال «كيف تزيد من ثروتك وتصبح غنيا.»

للجواب ثلاثة مكونات: تصبح غنيا (1) عبر تجميع الرأسمال، أي بناء سلع «رأسمالية» أو «منتجة» وسيطة، يمكن أن تنتج مزيدا من السلع الاستهلاكية لكل وحدة وقت، مقارنة بما ينتج من دونها، أو سلع لا يمكن مطلقا إنتاجها بالأرض والعمل فقط (ولتراكم الرأسمال بدوره علاقة بالتفضيل الزمني (الآجل))؛ (2) عبر المشاركة والاندماج في توزيع العمل؛ و(3) عبر التحكم بالسكان، أي الحفاظ على الحجم الأمثل للسكان.

كان روبنسون كروزو، وحيدا على جزيرته، يملك في الأصل «عمله» و«أرضه» (الطبيعة) في متناوله. فهو ليس غنيا (أو فقيرا) إلا بقدر ما تسمح له الطبيعة. قد يكون قادرا على إشباع حاجاته التي يشعر أنها حثيثة بنحو مباشر، مسلحا بيديه العاريتين فقط. وفي أقل الأحوال، يمكنه دوما

أن يشبع رغبته في الراحة بهذا النحو، وفورا. ولكن إشباع معظم حاجاته يتطلب أكثر من مجرد يديه والطبيعة، أي بعض طرق الإنتاج غير المباشر أو الموارب ـ والمستهلك للوقت. فمعظم، بل كل السلع وصنوف الإشباع المتعلقة تتطلب مساعدة بعض الأدوات المفيدة بنحو غير مباشر فقط: من سلع الإنتاج أو الرأسمال. فعبر مساعدة سلع الإنتاج، يصبح من الممكن إنتاج المزيد لكل وحدة وقت من نفس السلع التي يمكن أن تنتج أيضا باليدين المجردتين (كوقت الفراغ) أو إنتاج سلع لا يمكن أصلا إنتاجها بالعمل والأرض فقط. فلصيد سمك أكثر مما يصيد بيديه، صنع كروزو شبكة؛ ولبناء مأوى لا يمكن بناؤه بيديه على الإطلاق، عليه أولا أن يصنع فأسا.

ولكن صنع شبكة أو فأس يتطلب تضحية (أي ادخارا). ومن المؤكد أن الإنتاج بمعونة سلع منتجة يتوقع أن يكون أغزر من الإنتاج بدونها؛ فما كان كروزو ليقضي وقتا في صنع شبكة لو لم يتوقع أنه يستطيع صيد المزيد من السمك بها لكل وحدة زمن، مقارنة بالصيد من دونها. ومع ذلك، فإن إنتاج سلعة منتجة يتطلب تضحية، لأن الأمر يستغرق وقتا كي تبني سلعة منتجة، ونفس ذلك الوقت لا يمكن أن يستغل للتمتع أو الاستهلاك لوقت الفراغ، أو غير ذلك من سلع الاستهلاك المتوفرة أصلا. وقبل قرار كروزو إن كان سيبني الشبكة المعززة لإنتاجيته أو لا، فعليه أن يقارن ويرتب حالتين متوقعتين من الإشباع: ذلك الذي يمكن أن يناله الآن، دون مزيد من الانتظار، وذلك الذي يمكن أن يناله لاحقا فقط، بعد وقت انتظار مطول. وحين قرر أن يصنع الشبكة، فقد حدد كروزو أنه يضع التضحية: أي القيمة المضيعة للاستهلاك الأكبر الآن، في الحاضر،

تحت المكافأة: أي قيمة الاستهلاك الأكبر لاحقا، في المستقبل. ولو رتب هاتين القيمتين بنحو مختلف، لامتنع عن بناء الشبكة.

هذه الموازنة والمقايضة المحتملة للسلع الحاضرة بإزاء المستقبلية، والإشباع المتعلق بكل منها، يتحكم بها التفضيل الزمني. فالسلع الحاضرة أعلى قيمة دون شك من الآجلة، ونحن لا نقايض الحاضرة بالآجلة إلا لسعر أعلى. ولكن الدرجة التي تفضل بها السلع الحاضرة على الآجلة، أي الاستعداد للادخار، يختلف من شخص لآخر ومن نقطة زمنية لأخرى. واعتمادا على مدى تفضيلاته الزمنية، فإن كروزو سيدخر ويستثمر أكثر أو أقل، ويصبح مستوى معيشته أعلى أو أدنى. وكلما كان تفضيله الزمني أوطأ، أي كان أسهل عليه أن يؤجل الإشباع الحالي لأجل إشباع متوقع أكبر في المستقبل، فسوف يجمع سلعا رأسمالية أكبر، وسيرتفع مستوى معيشته أيضا.

ثانيا، يمكن للناس أن يزيدوا ثروتهم عبر المشاركة في توزيع العمل. لنفرض أن كروزو قد انضم إليه فرايدي. وبسبب فروقهما الطبيعية، البدنية، أو العقلية، أو الفروق التي تواجههما في «الأرض» (أي الطبيعة)، فستظهر بنحو شبه تلقائي ميزات مطلقة ونسبية في إنتاج السلع المختلفة. فقد يكون كروزو أقدر على إنتاج سلعة ما، وفرايدي على أخرى. وإن تخصص كل منهما فيما يحسن صنعه، فإن الناتج الكلي للسلع سيصبح أكبر مما لو لم يتخصصا، وبقيا في موقف المنتج المنعزل والمكتفي بذاته. ولو كان كروزو أو فرايدي، كبديل، هو المنتج المتفوق لكل سلعة، فعلى المنتج المتفوق الشامل أن يتخصص في النشاطات التي تكون مزيته فيها عظيمة بالخصوص، وعلى المنتج المقصّر الشامل

أن يتخصص في النشاطات التي يكون تقصيره فيها ضئيلا بالمقارنة. وهنا أيضا سيكون الناتج الإجمالي للسلع أعظم مما لو بقي كل منهما في انعزال واكتفاء.

ثالثا، تعتمد الثروة في المجتمع على حجم السكان، أي إن كان هذا الحجم قد أبقي عند حده الأمثل أو لا. واعتماد الثروة على حجم السكان يشتق من «قانون العائدات» و«القانون المالتوسي للسكان»، الذي أشاد به لودفيغ فون ميزس بوصفه

> *أحد أعظم إنجازات الفكر. وإلى جانب مبدأ توزيع العمل فقد قدم أسسا للبيولوجيا الحديثة ونظرية التطور؛ وأهمية هاتين النظريتين الأساسيتين لعلم الفعل البشري لا يفوقها شيء سوى اكتشاف الانتظام في تضافر وتعاقب ظواهر السوق وتحديدها حتميا من بيانات السوق. والاعتراضات التي أثيرت ضد القانون المالتوسي وكذلك ضد قانون العائدات تعد عقيمة وتافهة: إذ لا نزاع في كلا القانونين.*[1]

في شكله الأشد عموما وتجريدا، ينص قانون العائدات على أن لكل مجموعة من عاملي إنتاج اثنين أو أكثر، فهناك نقطة التقاء مثلى (بحيث أن أي انحراف عنها سيحدث فقدا ماديا، أو «خسائر في الكفاءة»). ولو طبق على عاملي الإنتاج الأصليين، أي العمل والأرض (السلع الطبيعية)، يقتضي القانون أن الإنسان لو استمر بزيادة العمل (السكان) مع ثبات كمية الأرض (والتقنية المتوفرة) وعدم تغيرها، فسيصل في النهاية لنقطة يتعاظم فيها الإنتاج المادي لكل وحدة عمل. وهذه النقطة ترمز لحجم السكان الأمثل. ولو ازداد السكان عن هذه النقطة، فسيهبط

---

(1) Ludwig von Mises, Human Action: A Treatise on Economics (Chicago: Regnery, 1966), p. 667.

الدخل الفردي؛ وبالمثل فلو انخفض عدد السكان عنها فسيقل الدخل أيضا (حيث سيتقلص توزيع العمل، ويصاحبه خسارة في الكفاءة). ولهذا فللحفاظ على مستوى أمثل للدخل الفردي، على عدد السكان ألا ينمو بل يظل ثابتا.

ثمة سبيل واحد لمجتمع ثابت كهذا كي يزيد من الدخل الفردي الفعلي، أو يزداد حجما دون أن يتأثر الدخل الفردي: عبر الإبداع التقني، أي استغلال أدوات أفضل وأكفأ يمكن إنتاجها بفضل المدخرات المجمعة نتيجة للامتناع عن وقت الفراغ أو أي استهلاك مباشر آخر. وإن لم يكن هناك أي إبداع تقني (وبقيت التقنية ثابتة)، فالسبيل الوحيد لنمو السكان دون تناقص يصاحبه في الدخل الفردي هو استغلال مزيد من الأرض (وربما أرض أفضل). ولكن إن لم تتوفر أي أرض إضافية وبقيت التقنية عند مستوى معين، فلا بد أن تقود أي زيادة سكانية عن الحجم الأمثل إلى تناقص مطرد في الدخل الفردي.

يشار أيضا إلى الموقف الأخير باسم «المأزق المالتوسي». وهكذا يصفه لودفيغ فون ميزس:

> ***إن الضبط الهادف لمعدل الولادات مع موارد الإمكانات المادية للرفاه، يمثل شرطا ضروريا للحياة والفعل البشري، للحضارة، ولكل تحسن في الثروة والرفاه. ... وحين تعيق مستوى المعيشة المتوسط زيادة مفرطة في تعداد السكان، تظهر صراعات مصالح لا حل لها. فيعود كل فرد عدوا لكل الأفراد الآخرين في صراع لأجل البقاء، وتصبح إبادة الأعداء الوسيلة الوحيدة لزيادة الرفاه الشخصي. ... وفي ظل الظروف الطبيعية، لا يملك الإنسان غير حرب الكل ضد الكل بلا***

هوادة، أو التعاون الاجتماعي. ولكن التعاون يصبح محالا لو أطلق الناس العنان للدوافع الطبيعية للتكاثر."[1]

لقد وصفنا تفصيلا (في الفصل السابق) كيف عمل كل ذلك في مجتمعات الصيد والجمع. ويمكن تصور أن البشر ربما لم يتخلوا عن نمط حياة الصيد والجمع ما دام يبدو مريحا. وقد ظل ذلك متاحا لو أن البشرية تمكنت من تقييد كل نمو سكاني يتجاوز الحجم الأمثل لعصبة من الصيادين ـ الجامعين (بضع عشرات من الأفراد). وفي هذه الحالة، ربما كنا سنظل نعيش كما عاش كل أسلافنا المباشرين لعشرات آلاف السنين، إلى ما قبل 12,000 أو 11,000 سنة. لكن الواقع أن البشر لم يتمكنوا من فعل ذلك. فقد استمر السكان في النمو، ولذلك وجب الاستيلاء على بقع ومناطق أوسع حتى استنفدت الأرض الإضافية. كما أن التطورات التقنية التي حدثت ضمن إطار مجتمعات الصيد والجمع (كاختراع القوس والسهم قبل حوالي 20,000 سنة) زادت ولم تقلل من سرعة هذا التوسع. ولأن الصيادين والجامعين (ككل الحيوانات غير البشرية) اكتفوا باستنفاد (أي استهلاك) موارد السلع الطبيعية، ولم ينتجوا أو يضيفوا إلى تلك الموارد، فإن الأدوات الأفضل في أيديهم عجلت ولم تؤجل من عملية التوسع المناطقي.

وقد جلبت الثورة النيوليثية، التي بدأت قبل حوالي 11,000 سنة، بعض الراحة المؤقتة. فقد سمح اختراع الزراعة وتربية الحيوان لعدد أكبر من الناس بالعيش على نفس كمية الأرض الثابتة، كما أن مؤسسة العائلة، عبر خوصصة (وتحمّل) منافع وتكاليف إنتاج الذرية، وضعت

(1) Ibid., p. 672.

قيدا جديدا لم يعرف من قبل على نمو السكان. ولكن أيا من الاختراعين لم يوفر حلا دائما لمشكلة فائض السكان. فقد ظل الرجال عاجزين عن ضبط أنفسهم، كما أن الإنتاجية الأكبر التي وفرها نمط الإنتاج الجديد غير الطفيلي، المتمثل بالزراعة وتربية الحيوان، سرعان ما استنفدت من جديد بفضل تزايد حجم السكان. وقد أصبح بالإمكان إعاشة عدد أكبر بقدر معتبر من الناس على الكرة الأرضية مما مضى، لكن البشر لم يهربوا بعد من المأزق المالتوسي - إلى ما قبل 200 عام مع بداية ما يعرف بالثورة الصناعية.

التاريخ الاقتصادي: المشكلة

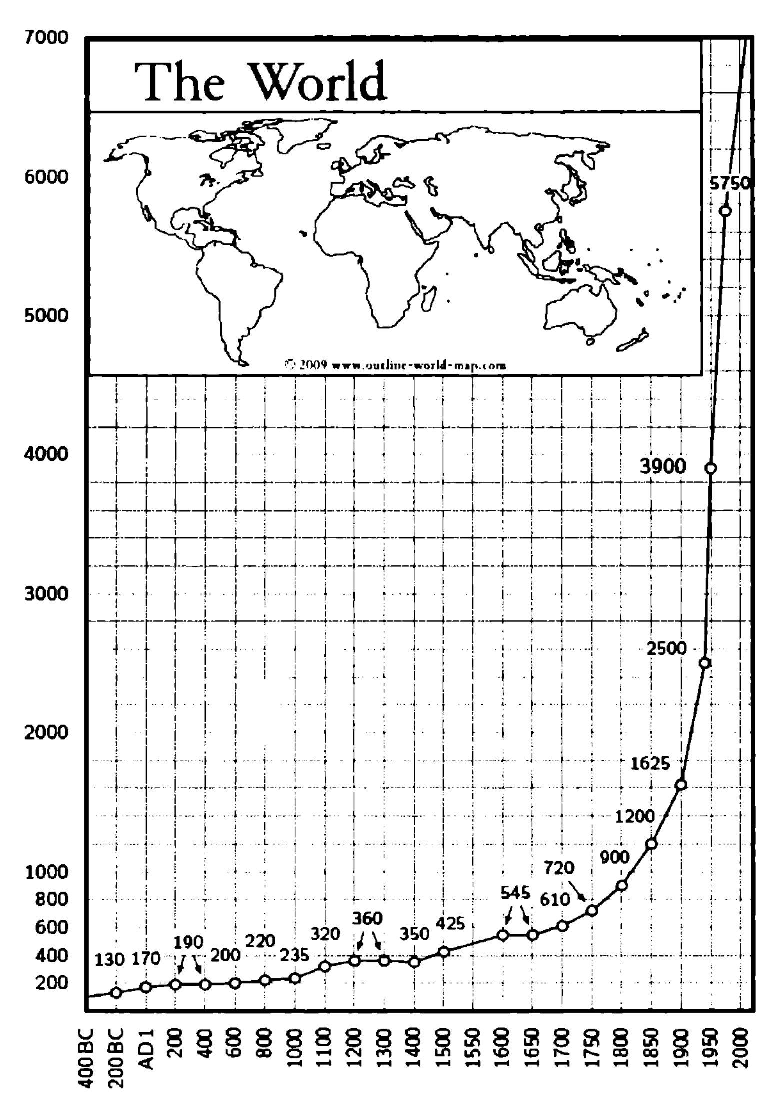
إن المشكلة التي أروم حلها ملخصة في مخططين: الأول يصور نمو سكان العالم، والثاني يصور نمو الدخل الفردي (مستوى المعيشة المتوسط).

المخطط الأول، المأخوذ من كولن مكيفيدي وريتشارد جونز،[1] يظهر نمو التعداد البشري منذ 400 ق.م. وحتى الحاضر (2000 م). كان حجم السكان حوالي أربعة ملايين في بداية الثورة النيوليثية. ولكن إلى ما قبل 7,000 سنة (5,000 ق.م.) فقد كانت المنطقة المزروعة (التي بدأت فقط في الهلال الخصيب، ومن ثم شمال الصين) أصغر من أن تملك تأثيرا على حجم السكان العالمي. ولكن حجم السكان كان عندئذ قد وصل إلى خمسة ملايين. ومنذ ذلك الحين فقد تصاعد نمو السكان

(1) Atlas of World Population History (Harmondsworth, U.K.: Penguin Books, 1978), p. 342.

بسرعة: فبعد 2,000 سنة (3,000 ق.م.) كان سيصل لثلاثة أضعافه عند أربعة عشر مليونا، وقبل 3,000 سنة (1,000 ق.م.) كان قد وصل إلى خمسين مليونا،[1] وبعد خمسمائة سنة فقط، حين يبدأ المخطط، فقد وصل حجم التعداد البشري إلى حوالي مئة مليون. ومنذئذ، كما يدلنا المخطط، فقد استمر حجم السكان في التزايد ببطء ولكن باطراد نسبي، إلى حدود 1800 (ليصل قرابة 720 مليونا)، حين حصل تغير مهم جدا وتزايد من بعده نمو السكان بحدة حتى اليوم، ليصل إلى سبعة بلايين خلال مئتي عام فقط.

(1) Ibid., p. 344.



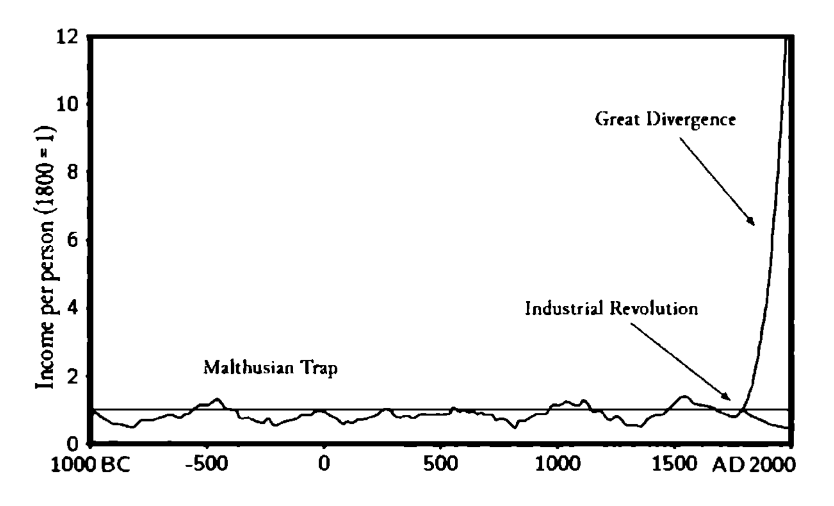
الصورة 1 ـ تعداد العالم الإجمالي، يقاس بملايين البشر.

أما المخطط الثاني، المأخوذ من غريغوري كلارك،[1] فيعرض تطور الدخل الفردي منذ بداية التاريخ البشري المسجل وحتى اليوم. كما يظهر أيضا تغيرا مهما يحدث قرابة عام 1800. وحتى ذلك الحين، أي طوال معظم التاريخ المسجل، لم يتصاعد الدخل الفردي الفعلي (من حيث الطعام، المأوى، الملبس، التدفئة، والنور)، أي أن مستوى المعيشة المتوسط في إنجلترا القرن التاسع عشر لم يكن أعلى بنحو لافت من بابل القديمة، حيث يمكن أن نعثر على أقدم سجلات لمعدلات الأجور وأسعار مختلف السلع الاستهلاكية.

وبنحو طبيعي، فمع الحياة المستقرة والملكية الخاصة للأرض ظهرت فروق واضحة في الدخل والثروة. حيث وجد ملاك أراضٍ كبار (سادة) عاشوا في ترف باذخ حتى بمعايير اليوم، ربما منذ بداية الحياة المستقرة. كما لم تكن مستويات المعيشة المتوسطة دائما وفي كل مكان منخفضة بالتساوي: فقد ظهرت فروق مناطقية واضحة بين الدخول الفعلية في إنجلترا، الهند، وغرب أفريقيا عام 1800. وبالطبع، فيما يخص المقارنات الزمنية، فقد وجدت تقنيات عديدة في إنجلترا العام 1800، لم تكن معروفة في روما القديمة، اليونان، الصين، أو بابل. ولكن على كل حال، ففي كل مكان وزمان كانت الأكثرية الساحقة للسكان، أي طبقة ملاك الأرض الصغار ومعظم العمال، تعيش على مقربة من حد الكفاف أو أعلى منه بقليل. وقد كان هناك صعود وهبوط في الدخول الفعلية، نظرا لأحداث خارجية مختلفة، ولكن لم يكن

(1) Gregory Clark, Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007), p. 2.

هناك أبدا أي توجه مطرد للصعود في الدخل الفعلي للفرد يمكن رؤيته قبل حوالي 1800.



الصورة 2 ـ تاريخ العالم الاقتصادي في صورة واحدة. تصاعدت الدخول بحدة في عدة دول بعد 1800، لكنها انحطت في دول أخرى.

بالتلازم، يلخص كلا المخططين الأهمية التاريخية العالمية لما يعرف بالثورة الصناعية، التي حدثت قبل حوالي 200 سنة، وكذلك أهمية ـ وخصوصا طول ـ المرحلة المالتوسية السابقة من التطور البشري. فحتى حوالي 1800، لم يحدث أي فرق كبير في اقتصاد البشر والحيوانات الأخرى. يصح على الحيوانات (والنباتات) دوما وحتما أن زيادة في عددها ستستهلك موارد القوت المتوفرة وتقود في النهاية للاكتظاظ، وإلى «عينات زائدة العدد» كما سماها ميزس، يجب أن «تجتث» بسبب قلة القوت. أما اليوم، فنحن نعرف انه فيما يخص البشر، فيجب ألا يجري الأمر كذلك: فما من عينات زائدة العدد لتجتث بهذا

النحو في مجتمعاتنا الغربية الحديثة. لكن الحال كان كذلك خلال معظم الحياة البشرية.

من المؤكد أن حجم السكان استطاع النمو في المعظم بفضل الاستحواذ على مزيد من الأرض لاستخدامها في الزراعة، وجزئيا بفضل إدخال تقنية أفضل في السلع المنتجة، وتوزيع أشد توسعا ودقة للعمل. ولكن كل تلك «المكاسب» الاقتصادية كانت تستهلك بسرعة بفضل تعداد متنام يكتسح موارد القوت المتوفرة، ويقود للاكتظاظ وظهور «عينات زائدة العدد» لا مكان لها في توزيع العمل، وبالتالي وجب عليها إما أن تموت في صمت أو تصبح تهديدا (أو «شرا» اقتصاديا) على هيئة متسولين، متشردين، نهابين، قطاع طرق، أو محاربين. ولهذا، وخلال معظم التاريخ البشري، فقد سيطر القانون الحديدي للأجور. حيث ظلت الدخول والأجور لصيقة بحد الكفاف، بفضل وجود طبقة معتبرة من العينات زائدة العدد.

التاريخ مفسرا

لماذا تطلب الأمر وقتا طويلا جدا للخروج من المأزق المالتوسي، وما الذي حدث كي ننجح في ذلك؟ لماذا استغرق الأمر كل هذه المدة كي نتخلى عن عيشة الصيادين ـ الجامعين ونقبل بالعيش كمستوطنين زراعيين؟ ولماذا، حتى من بعد اختراع الزراعة وتربية الحيوان، تطلب الأمر 10,000 سنة أخرى قبل هروب البشرية النهائي ظاهرا من المأزق المالتوسي؟ إن النظرية الاقتصادية، أو ما قلته عنها، لا تقدر ولا تتمكن من إجابة هذه الأسئلة.

إن الجواب القياسي عند الاقتصاديين، وبالأخص أيضا عند الليبرتاريين منهم، هو: لا بد من وجود بعض العوائق المؤسسية، وبالأخص حماية غير كافية لحقوق الملكية الخاصة، هي ما منع من التطور الأسرع، ولم ترفع تلك العوائق إلا مؤخرا (حوالي 1800). وقد كان ذلك في الأساس تفسير لودفيغ فون ميزس.[1] وبالمثل فقد قدم موري ن. روثبارد أفكارا مماثلة.[2] وأود القول بأن هذا التفسير خاطئ أو على الأقل غير كافٍ، وكذلك أود التخطيط لتفسير بديل (افتراضي).

أولا، فقد كان الصيادون والجامعون، في حد علمنا، يملكون وقت فراغ وفيرا تمكنوا فيه من اختراع الزراعة وتربية الحيوان. ومرة بعد أخرى وفي أماكن لا تحصى، فقد عانوا من فائض السكان ومن ثم انخفاض الدخول، ولكن رغم أن كلفة الفرصة الضائعة للتفريط في وقت الفراغ كانت واطئة بالتأكيد، فلم يفكر أي شخص في أي مكان، لعشرات آلاف السنين، في الزراعة وتربية الحيوان كمهرب (ولو مؤقت) من الظروف المالتوسية. وبدل ذلك، وإلى ما قبل 000 ,11 سنة، فقد استجابت قبائل الصيد والجمع لتحدي الاكتظاظ المتكرر دوما إما بالهجرة، أي عبر استغلال مزيد من الأرض (إلى أن يستنفدوا الأرض بأسرها)، أو بقتال بعضهم بعضا حتى الموت إلى أن يتقلص حجم السكان لحد يكفي لمنع الدخول الفعلية من التناقص.

كما أن حقوق الملكية في المجتمعات المستقرة كانت محمية جيدا

---

(1) Mises, Human Action, pp. 617 ـ 23.

(2) Rothbard, «Left and Right,» in idem, Egalitarianism as a Revolt Against Nature and Other Essays (Auburn, Ala.: Mises Institute, 2000).

في العديد من البقاع والأزمان. ففكرة الملكية الخاصة والحماية الناجحة لها ليست اختراعات ومؤسسات من الماضي القريب، بل كانت معروفة منذ وقت طويل وتمارس منذ بدايات الحياة المستقرة. وعلى حد علمنا، فإن حقوق الملكية في إنجلترا عام 1200 وأكثر أوربا الاقطاعية تمتعت بحماية أفضل من وضعها اليوم في إنجلترا وأوربا المعاصرتين. أي أن كل حافز مؤسسي يدعم تجميع الرأسمال وتوزيع العمل كان قائما بالفعل ـ ومع ذلك فلم تنجح البشرية أبدا، إلى حوالي عام 1800، في اقتلاع نفسها من المأزق المالتوسي لفائض السكان والدخول الفردية الراكدة. ولهذا فإن مؤسسة حماية الملكية يمكن ويجب اعتبارها شرطا كافيا، لا ضروريا، للنمو الاقتصادي (أي تصاعد الدخول الفردية).

لا بد من شيء آخر، عامل آخر لم يظهر في النظرية الاقتصادية، سيكون عليه تفسير ذلك كله.

هناك جزء واضح من الإجابة لم يخرج البشر من المأزق المالتوسي لأن الرجال، كما أشرنا من قبل، لم يستطيعوا ضبط أنفسهم عن الجنس. ولو فعلوا لما وجد أي فائض سكاني. لكن ذلك سيظل جزءا من الإجابة فقط. ذلك أن ضبط السكان يمكن أن يمنع الدخول الواقعية من الهبوط، لكنه لا يستطيع دفعها للصعود.[1] لا بد من عامل آخر «تجريبي»، لم

(1) حين اكتشف الأوربيون جزيرة تاهيتي عام 1767، بعد قرابة 1,000 ـ 2,000 سنة من استيطان المزارعين الأسترونيزيين لها أول مرة، كان يخمن أن تعدادها قد وصل إلى 50,000 (واليوم يبلغ 180,000). ووفقا لكل الروايات، فقد كانت حياة التاهيتيين قطعة من الجنة. فقد كان الدخل الفردي الواقعي عاليا، في الأساس بفضل الظروف المناخية المناسبة جدا في جزر بولينيزيا. لكن الرجال التاهيتيين لم يمنعوا أنفسهم عن الجنس أيضا، ولكن كي يحافظوا على مستوى معيشتهم العالي،

تأخذه النظرية الاقتصادية الماضية بالاعتبار، يجب أن يفسر طول الحقبة المالتوسية وكيف خرجنا منها في النهاية. وهذا العامل المفقود هو **المتغير** التاريخي للذكاء البشري، ولذا فإن الجواب البسيط على الأسئلة أعلاه هو (كما سيفصل فيما يلي): أنه خلال معظم التاريخ البشري، فإنهم لم يكونوا بالذكاء الكافي ـ وتوليد الذكاء يتطلب وقتا.[1]

إلى ما قبل 11,000 سنة، لم تكن البشرية ذكية بما يكفي، لدرجة أن حتى ألمع أفرادها لم يكونوا قادرين على تصور فكرة الإنتاج غير المباشر أو الموارب للسلع الاستهلاكية التي تقف وراء الزراعة وتربية الحيوان. ففكرة زراعة المحاصيل أولا، ثم العناية بها وحمايتها، وفي النهاية حصادها ليست بالواضحة أو التافهة؛ وكذلك فكرة ترويض، تربية، واستيلاد الحيوانات. فهي تتطلب قدرا معتبرا من الذكاء كي يمكن تصورها. وقد استغرق الأمر عشرات آلاف السنين من ظروف الصيد والجمع كي تولد أخيرا الذكاء الكافي لجعل هذه الإنجازات الإدراكية ممكنة.

وبالمثل، فقد استغرق الأمر بضعة آلاف أخرى من السنين من الانتقاء

مارس التاهيتيون شكلا شديد الصرامة والقسوة من التحكم بالسكان، يتضمن قتل الأطفال والحرب الضروس. لقد كان المكان جنة، ولكن للأحياء فقط. ورغم ذلك كله فقد ظل التاهيتيون عالقين في العصر الحجري. حيث ظلت عدة أدواتهم على حالها أساسا منذ وفودهم الأول على تلك الجزر. ولم يحدث أي تراكم إضافي للرأسمال، كما أن الدخل الفردي الواقعي، رغم أنه كان عاليا بفضل ظروف خارجية مناسبة، قد بقي راكدا.

(1) See Michael H. Hart, Understanding Human History: An Analysis Including the Effects of Geography and Differential Evolution (Augusta, Ga.: Washington Summit Publishers, 2007).

الطبيعي في ظروف زراعية، حتى نصل لمرحلة في تطور الذكاء البشري (أو بدقة أكبر: التفضيل الزمني الآجل المترابط مع الذكاء العالي) يمكن عندها لنمو الإنتاجية أن يتفوق على أي نمو سكاني. فمنذ بداية الثورة النيوليثية وحتى حوالي 1800، أنجزت اختراعات كافية (أي تحسينات تقنية) على يد أناس لامعين (وقلدها أناس أوطأ ذكاءً) كي تعالج (بمعيّة المزيد من الأراضي المستغلة زراعيا) زيادة مهمة في سكان العالم: من قرابة أربعة ملايين وحتى 720 مليونا (واليوم سبعة بلايين). ولكن خلال تلك الحقبة بأكملها، لم يكن معدل التقدم التقني كافيا أبدا للسماح بنمو سكاني يصاحبه دخل فردي متزايد.

أما اليوم، فنحن نسلّم بأن عدم الاستعداد للاستهلاك أقل والادخار أكثر هو وحده ما يفرض حدودا على النمو الاقتصادي. فلدينا موارد تبدو غير محدودة من المصادر الطبيعية ووصفات لصناعة المزيد والأفضل من السلع المختلفة، ومدخراتنا المحدودة فقط هي ما يمنعنا من استغلال هذه الموارد وتوظيف تلك الوصفات. لكن هذه الظاهرة جديدة جدا في الواقع. فخلال معظم التاريخ البشري، وقفت المدخرات أمام عقبة، هي عدم وجود أفكار عن كيفية استثمارها بنحو منتج، أي كيف نحول المدخرات البسيطة (الخزين) إلى مدخرات منتجة (لإنتاج سلع منتجة). فعند كروزو مثلا، لم يكن من الكافي أن يملك تفضيلا زمنيا واطئا ويدخر فقط، بل كان عليه أيضا أن يتوصل لفكرة الشبكة ويعرف كيف يبنيها من الصفر. ومعظم الناس ليسوا أذكياء بما يكفي لأن يخترعوا ويوظفوا أي شيء جديد، لكنهم يستطيعون المحاكاة في أفضل الأحوال، بنحو متفاوت الدقة، لما اخترعه أناس آخرون أبرع من

قبلهم. ولكن إن لم يستطع أي أحد فعل ذلك أو محاكاة ما فعله الآخرون من قبل، فحتى أشد حقوق الملكية أمانا لن تحدث أي فرق. فكل حافز يحتاج لطرف مستقبل كي يعمل، وإن كان المستقبل يعاني من فقد أو نقص الحساسية، فلن تعود تراكيب الحوافز المختلفة أمرا مهما. ولهذا فإن مؤسسة حماية الملكية يجب أن تعد شرطا ضروريا فقط (وليس كافيا) للنمو الاقتصادي (أي تصاعد الدخول الفردية). وبالمثل، فالأمر يتطلب ذكاءً كي نقرّ بالإنتاجية المادية الأعلى لتوزيع العمل، وكذلك يتطلب ذكاءً كي نقرّ بقوانين التكاثر البشري، ومن ثم نسمح بأي شكل من الضبط الهادف للسكان، فضلا عن الضبط الكفؤ - أي واطئ التكلفة.

إن الآلية التي نمّي بفضلها الذكاء البشري الأعلى (إضافة للتفضيل الزمني الآجل) بمرور الزمن آلية مباشرة. فحيث أن الإنسان ضعيف بدنيا وغير مهيّأ للتعامل مع الطبيعة الغاشمة، فقد كان من المفيد له أن يطوّر ذكاءه.[1] وقد استحال الذكاء الأعلى إلى نجاح اقتصادي، كما استحال النجاح الاقتصادي بدوره إلى نجاح تكاثري (أي إنتاج عدد أكبر من الذرية الباقية) وهناك كم هائل من الأدلة التجريبية على كلتا العلاقتين.[2]

لا مجال للشك في أن عيشة الصيد والجمع تتطلب ذكاء: أي قدرة على تصنيف مختلف الأشياء الخارجية بوصفها جيدة أو سيئة، وعلى التعرف على العديد من الأسباب والنتائج، وعلى تخمين المسافات،

(1) See also Arnold Gehlen, Man (New York: Columbia University Press, 1988).

(2) See also Hart, Understanding Human History; Clark, Farewell to Alms, chap. 6; and Richard Lynn, Dysgenics: Genetic Deterioration in Modern Populations (Ulster: Ulster Institute for Social Research, 2011), chap. 2.

الزمن، والسرعة، وعلى مسح المناظر والتعرف عليها، وعلى تحديد أماكن الأشياء المختلفة (الجيدة والسيئة) وتذكّر موقعها بالنسبة لبعضها البعض، وهكذا، والأهم بينها هي القدرة على التواصل مع الآخرين بواسطة اللغة وبالتالي تسهيل التنسيق. ولم يكن كل فرد من العصبة بنفس مستوى هذه المهارات، فقد كان بعضهم أذكى من بعض. وهذه الفروق في المهارات الفكرية هي ما قاد إلى تمايز واضح في المكانة ضمن القبيلة ـ بين الصيادين، الجامعين، والمتواصلين «الممتازين» و«السيئين» ـ وهذا التمايز في المكانة قاد بدوره إلى فروق في النجاح التكاثري عند مختلف أفراد القبيلة، وخاصة عند النظر للأخلاق الجنسية «السائبة» بين الصيادين ـ الجامعين. أي أن أفراد القبيلة «الممتازين» سينتجون عددا أكبر من الذرية الباقية، وبالتالي سيمررون جيناتهم إلى الجيل القادم بشكل أنجح من «الفاشلين». وبالتالي، فما دام للذكاء البشري بعض الأساس الجيني (وهو أمر لا ينكر كما يبدو، بالنظر لتاريخ النوع بأسره)، فإن ظروف الصيد والجمع ستنتج (أي تنتقي) بمرور الزمن تعدادا أعلى ذكاءً في المعدل، وفي نفس الوقت مستوى أعلى بازدياد من الذكاء «الاستثنائي».

إن التنافس ضمن القبائل وفيما بينها، وانتقاء وتوليد ذكاء أعلى عبر معدلات متفاوتة من النجاح التكاثري، لم يتوقف بعد التخلي عن حياة الصيد والجمع من أجل الزراعة وتربية الحيوان. ولكن المتطلبات الفكرية للنجاح الاقتصادي أصبحت مختلفة بعض الشيء تحت الظروف المستقرة.

كان اختراع الزراعة وتربية الحيوان بحد ذاته إنجازا إدراكيا رائعا.

فقد تطلب أفقا أوسع للتخطيط، كما تطلب تحضيرات أطول ونظرات أبعد وأعمق في سلاسل الأسباب والنتائج الطبيعية. وتطلب مزيدا من العمل، الصبر، والتحمل مقارنة بظروف الصيد والجمع. وبالإضافة، فقد كان مهما للنجاح في الزراعة أن يمتلك المرء درجة ما من الوعي العددي كي يحسب، يقيس، ويقارن. وقد تطلب الأمر ذكاء للتعرف على ميزات توزيع العمل داخل الأسرة والتخلي عن الاكتفاء الذاتي. وقد تطلب قدرا من إجادة الكتابة كي تصمم العقود وتؤسس العلاقة التعاقدية. كما تطلب الأمر بعض المهارة في التدقيق المالي والمحاسبة بهدف النجاح الاقتصادي. ولم يكن كل مزارع بنفس الكفاءة في هذه المهارات، ولا كان يملك نفس الدرجة الواطئة من التفضيل الزمني. وبالضد من ذلك، وتحت ظروف زراعية، كان فيها كل بيت مسؤولا عن إنتاجه الخاص من السلع الاستهلاكية والذرية، ولم يعد هناك أي «تطفل» كما كان الحال في ظروف الصيد والجمع، فإن التفاوت الطبيعي للبشر، والتمايز الاجتماعي الذي يصاحبه بين الأعضاء الأكثر والأقل نجاحا في القبيلة، بات أشد وأزيد وضوحا (وخاصة من حيث حجم ملكية الأرض). وبالتالي، فإن استحالة النجاح الاقتصادي (الإنتاجي) والمكانة إلى نجاح تكاثري، أي إنجاب عدد أكبر نسبيا من الذرية الباقية من قبل الناجحين اقتصاديا، بات أشد مباشرة وبروزا.

يصبح الميل لانتقاء الذكاء الأعلى أوضح في ظل ظروف خارجية «قاسية». فلو كانت البيئة البشرية ثابتة دون تغير و«معتدلة» ـ كما في المنطقة المدارية عديمة الفصول، حيث يمر اليوم كمرّ السنة من بدايته إلى نهايته ـ فإن الذكاء العالي أو الاستثنائي سيوفر ميزة أقل مما في بيئة

غير مرحبة تتفاوت فيها الفصول بحدة. فكلما كانت البيئة أشد تحديا، تزايد الثمن الذي يفرض للذكاء كشرط للنجاح الاقتصادي، ومن ثم التكاثري. ولهذا فإن نمو الذكاء البشري يكون أبرز في أقسى المناطق (الشمالية إجمالا، وفقا للتاريخ) التي استوطنها البشر.

يعيش البشر ـ أي يقتاتون ـ على الحيوانات والنباتات، والحيوانات تعيش على حيوانات أخرى أو نباتات. ولهذا تقف النباتات في مقدمة سلسلة الغذاء البشرية. ونمو النباتات بدوره يعتمد على حضور (أو غياب) عوامل أربع: ثاني أكسيد الكربون (الموزع بانتظام على أرجاء الأرض، وهو بالتالي خارج اهتمامنا)، الطاقة الشمسية، الماء، والأهم من كل ذلك: المعادن (من بوتاسيوم، فوسفات... الخ).[1]

عند خط الاستواء، حيث عاش (بالقرب منه) البشر الأوائل، كان شرطان من الشروط الثلاثة للنمو البيولوجي متحققين بوفرة. فقد توفر مورد غزير من نور الشمس والمطر، الذي كان ينزل بشكل شبه يومي. وكانت الليالي والأيام متكافئة الطول، ودرجات الحرارة دافئة طوال السنة بنحو مريح، مع فروق قليلة أو معدومة بين الليل والنهار، وبين الصيف والشتاء. ففي الغابة المدارية، نادرا ما تجاوزت درجات الحرارة 30 درجة مئوية أو هبطت عن 20 درجة مئوية. وكانت الرياح هادئة عموما، لا تقطعها إلا عواصف قصيرة وجيزة. ولهذا فإن ظروف الاستيطان البشري كانت تبدو مغرية جدا. ومع ذلك، فقد كانت كثافة

(1) See on the following Josef H. Reichholf, Stabile Ungleichgewichte: Die Ökologie der Zukunft (Frankfurt: Suhrkamp, 2008); also Carroll Quigley, The Evolution of Civilizations: An Introduction to Historical Analysis (Indianapolis: Liberty Classics, 1979), chap. 6.

السكان في المناطق المدارية، ولا تزال، واطئة جدا مقارنة بشمالها وجنوبها، وأحيانا، كما في غابات الأمازون، مقاربة في ندرتها لكثافة السكان التي تميز الصحاري أو المنطقة القطبية. والسبب في ذلك هو النقص الشديد لمعادن التربة في المنطقة المدارية.

تعد التربة المدارية، من ناحية جيولوجية، قديمة العهد (خاصة حين تقارن بتلك المناطق المتأثرة بالسلسلة التاريخية من الفترات الجليدية والبين ـ جليدية) ومستنفدة بنحو شبه كامل من المعادن (إلا المناطق الاستوائية ذات النشاط البركاني ـ أي المنتجة للمعادن ـ كما في بعض جزر إندونيسيا مثل جاوة، حيث كانت كثافة البشر السكانية أعلى دوما بنحو بارز). وبالتالي فإن الكتلة الحيوية الهائلة التي تميز المنطقة المدارية لا تنتج أي نمو جديد، فائض، أو مفرط. فالنمو مستمر طوال السنة لكنه بطيء، ولا يقود إلى زيادة في الكتلة الحيوية الكلية. وما أن تنمو الغابة المطيرة، فإنها تكتفي بتدوير recycle نفسها. كما أن نسبة هائلة من هذه الكتلة الحيوية هي أشجار من الخشب الصلب بطيئة النمو، أي مادة ميتة؛ كما أن أوراق معظم النباتات المدارية، نظرا لحاجتها الاستثنائية إلى الحماية (التبريد) من الشمس الاستوائية القاسية، ليست قاسية وصلبة فقط، بل وكثيرا ما تكون سامة أو على الأقل سيئة المذاق للبشر وسائر أكلة النبات، كالماشية والغزلان. وغياب النمو الفائض هذا، إضافة للكيمياء الخاصة للنباتات المدارية، تفسر حقيقة أن المنطقة المدارية، خلافا للتخيل الشائع، لا تدعم غير قلة مذهلة من الحيوانات الصغيرة. وبالفعل، فإن الحيوانات الوحيدة التي تتوفر بكثرة هي النمل والأرضة. فكتلة حيوية مدارية (معظمها من الخشب) تبلغ أكثر من 1000 طن لكل

هكتار، لا تنتج أكثر من 200 كيلوغرام من اللحم (الكتلة الحيوانية)، أي خُمس جزءٍ من الألف من الكتلة النباتية. وبالمقابل، فإن السهوب المعشبة في شرق أفريقيا ينتج فيها خمسون طنا فقط من الكتلة الحيوانية لكل كيلومتر مربع (100 هكتار) حوالي عشرين طنا من الكتلة الحيوانية: كالفيلة، الجاموس، حمير الوحش، الثيتل gnu، الظباء، والغزلان. ولكن حيث لا توجد إلا قلة من الحيوانات لا يؤبه بها، فلا يمكن إعاشة غير قلة من البشر. (في الواقع، فإن معظم البشر الذين عاشوا في المنطقة المدارية قد سكنوا قرب الأنهار، وحصلوا على غذائهم من صيد السمك، بدلا من الصيد والجمع.

ولهذا سرعان ما وصل البشر في محل نشأتهم إلى نقطة بات عليهم فيها أن يتركوا البيئة المدارية الفردوسية، الدافئة المستقرة والمتوقعة في ظروفها، ويقصدوا مناطق أخرى بحثا عن الطعام. لكن المناطق في شمال خط الاستواء وجنوبه كانت موسمية. أي أنها كانت تتمتع بمطر أقل كما وتواترا من المنطقة المدارية، ودرجات الحرارة فيها تهبط بسرعة وتتفاوت بنحو أوسع كلما اتجه المرء شمالا (أو جنوبا). ففي المناطق الشمالية للاستيطان البشري، يمكن بسهولة أن تتفاوت درجات الحرارة لأكثر من 40 درجة يوميا، ودرجات الحرارة الموسمية لأكثر من 80 درجة. وقد كانت الكتلة الحيوية الكلية المنتجة في ظروف كهذه أقل بوضوح من المنطقة المدارية. ولكن كلما ابتعدت عن خط الاستواء، فإن التربة تمتلك (عادة) معادن كافية بل ووفيرة، تعوض عن تلك العيوب المناخية، وتوفر ظروفا مثلى لنمو نباتات ملائمة للاستهلاك الحيواني والبشري: نباتات تنمو بسرعة، في دفعات، لتنتج فائضا موسميا كبيرا

من الكتلة الحيوية الجديدة ـ وخاصة من الحشائش (بما فيها الحبوب) ـ يمكن أن تعيش بفضلها أعداد كبيرة من الحيوانات الضخمة.

خلال العصر الجليدي الأخير، الذي انتهى قبل حوالي 10,000 سنة، كانت المناطق التي توفر هذا المناخ الأقل من فردوسي، إلى جانب موارد الغذاء الوفيرة، تتضمن (ونحن نركز هنا على النصف الشمالي، حيث حدثت معظم التطورات المعتبرة) كل أفريقيا شمال الاستواء ـ بما فيها الصحراء الكبرى ـ ومعظم اليابسة الأوراسية (فيما عدا شمال أوربا وسيبيريا، القطبيين آنذاك). ومنذئذ، وبنحو يستمر جوهريا حتى اليوم، فإن حزاما شماليا من الصحاري، يتسع بالاتجاه شرقا، بات يقسم كامل المنطقة الموسمية إلى منطقة جنوبية من الأراضي الجنوب ـ استوائية، ومنطقة شمالية تتضمن اليوم أيضا معظم شمال أوربا وسيبيريا. ولهذا، ومنذ مرحلة الصيد والجمع في التطور البشري جوهريا وحتى اليوم، فإن أعظم كثافة سكانية يمكن أن توجد في تلك المناطق الموسمية «المعتدلة» ولا شيء يعدّل على هذه الصورة غير الارتفاعات.

ولكن من المهم أن نعرف في هذه النقطة، أن ما أصبحنا نعدها مناطق «معتدلة» للاستيطان البشري كانت في الواقع ظروف عيش بالغة القسوة، وعند دوائر العرض الشمالية جدا سنجد ظروف عيش أقسى بكثير مما يوجد في المناطق المدارية دائمة الدفء، التي تكيف عليها البشر في بادئ الأمر. فعلى الضد من البيئة المستقرة وغير المتبدلة للمناطق المدارية، فقد فرضت المناطق المعتدلة مزيدا من التغير والتقلب، وبهذا فقد قدمت تحديات فكرية صعبة (بازدياد) للصيادين والجامعين فلم يكن عليهم الآن معرفة كيف يتعاملون مع الحيوانات الضخمة فحسب،

وهي التي لم تكن موجودة في المنطقة المدارية (عدا الأجزاء البركانية من إندونيسيا)، وكذلك مع حركاتها. فالأهم من ذلك أنه خارج المناطق المدارية، أصبحت التغيرات والتقلبات الموسمية تلعب دورا أكبر بازدياد، وقد بات من المهم جدا أن نتوقع تلك التغيرات ونترقب آثارها على موارد الطعام المستقبلية (من نبات وحيوان). ومن يستطيعون فعل ذلك بنجاح ويتأهبون ويستعدون لذلك بنحو لائق، لديهم فرصة أفضل في البقاء والتكاثر ممن لم يفعلوا ذلك.

خارج الغابة المطيرة الاستوائية، وشمالها (وجنوبها أيضا)، ظهرت فصول أمطار واضحة كان يجب أخذها بالحسبان. حيث كانت تمطر في الصيف وتظل جافة في الشتاء. كما أن نمو وتوزيع النباتات والحيوانات كان يتأثر بالرياح التجارية الشمال ـ شرقية (أو في النصف الجنوبي، الجنوب ـ شرقية). وفي المناطق أبعد شمالا (أو جنوبا)، المنفصلة بازدياد منذ نهاية عصر الجليد عن المناطق الجنوب ـ استوائية بحزام من الصحاري (الشمالية والجنوبية)، زحفت مواسم الأمطار فأصبحت تمطر في الشتاء وتجف في الصيف. وكانت الرياح التي تؤثر على توزيع المطر غربية بشكل رئيس. وقد كانت فصول الصيف حارة جافة، في حين كانت درجات الحرارة في الشتاء، حتى في الارتفاعات الواطئة، تصل بسهولة لمستويات الانجماد «القاتلة»، ولو لفترات قصيرة. وهكذا فقد كانت مواسم النمو مقيدة. وأخيرا، ففي أقصى شمال مناطق الاستيطان البشري، أي شمال دوائر البحر المتوسط، كان المطر ينزل بنحو غير منتظم خلال العام، ومع رياح غربية مهيمنة، كانت تمطر أكثر في الغرب (شمال أوربا) من الشرق

(شمال آسيا). ولكن فيما عدا ذلك، فقد كانت التغيرات والتقلبات الموسمية في هذه النقطة متطرّفة.

وقد تفاوت طول الليل والنهار بنحو ملحوظ طوال العام. ففي أقصى الشمال، يمكن لليوم الصيفي المنير والمساء الشتوي المظلم أن يطولا لأكثر من شهر. والأهم من ذلك، فإن المنطقة بأسرها (بنحو يبرز أكثر كلما اتجهت للشمال الشرقي) كانت تمر بفترات مطولة من ظروف الانجماد القاسية أحيانا خلال الشتاء. وخلال تلك الفترات، التي قد تمتد لعدة أشهر أو لمعظم العام، كان نمو النبات يتعطل كليا، حيث كانت النباتات تموت أو تدخل في سبات. أما مواسم النمو، التي يمكن فيها تجميع فائض من الطعام والمأوى لمجابهة تلك الشدائد، فقد كانت قصيرة بنحو متناسب. كما أن الفروق المتطرفة بين الشتاءات الطويلة القاسية المنجمدة ومواسم النمو القصيرة المعتدلة أو الدافئة، أثرت على هجرة الحيوانات. فما لم تستطع أن تتكيف كليا مع الظروف القطبية، وتتمكن من الدخول في أحد أشكال السبات خلال المواسم «الميتة»، كان على الحيوانات أن تهاجر من موسم لآخر، لتقطع في العادة مسافات طويلة منطلقة من مواقع بعيدة. وحيث كانت الحيوانات تمثل جزءا كبيرا من موارد الطعام البشرية، فقد كان على الصيادين الجامعين أيضا أن يهاجروا بانتظام ليقطعوا مسافات بعيدة.

بإزاء هذا المخطط العام للبيئة والجغرافيا البشرية، التي يعدل عليها ويزيدها تعقيدا وجود سلاسل الجبال، الأنهار، والمسطحات المائية، يتضح لنا السبب في أن الانتقاء الطبيعي لذكاء أعلى بين الصيادين الجامعين سيكون أبرز كلما اتجه المرء شمالا (أو جنوبا) نحو أبرد

مناطق الاستيطان البشري. لا شك في أن قدرا معتبرا من الذكاء كان مطلوبا من البشر كي يعيشوا بنجاح في المنطقة المدارية. ولكن الثبات شبه المتزن للمنطقة المدارية مثّل قيداً طبيعياً على المزيد من التقدم للذكاء البشري. فلأن كل الأيام كانت تشبه بعضها في المنطقة المدارية، لم تكن هناك حاجة كبيرة لدى أي شخص لأخذ أي شيء بالاعتبار في أفعاله عدا محيطه المباشر، أو التخطيط لأي شيء أبعد من مستقبله القريب العاجل. وفي تضاد واضح، فإن تفاوت الفصول المتزايد في المناطق غير المدارية أنتج بيئة أشد تحديا للعقل.

فوجود التغيرات والتذبذبات الفصلية ـ من المطر والجفاف، الصيف والشتاء، الحر الحارق والبرد القارس، العواصف والهدوء ـ تطلب أخذ المزيد والمزيد من العوامل البعيدة بالاعتبار، بما فيها الشمس والقمر والنجوم، وفترات أطول من الزمن، لو رغب المرء بالنجاح والبقاء والتكاثر. وبات من اللازم التعرف على مزيد من السلاسل السببية الأطول وتشيل مزيد من الحجج الأطول. وهكذا فقد كان على أفق التخطيط أن يتسع زمنيا. وأصبح على المرء أن يتصرف فورا إن كان يريد النجاح لاحقا. واحتاجت فترة الإنتاج ـ أي المدة بين بداية الجهد المنتج وإكماله ـ وكذلك فترة التحضير ـ أي المدة المستقبلية التي يجب إعداد التحضيرات (المدخرات) لها ـ لأن تصبح أطول. وفي مناطق أقصى الشمال، بشتاءاتها الطويلة المهلكة، كان من الواجب إعداد تحضيرات الطعام، الملبس، المأوى، والتدفئة، بحيث تكفي طوال معظم السنة أو أكثر. وكان على التخطيط أن يتم لأعوام قادمة، بدلا من أيام أو شهور. كما أنه، وخلال السعي وراء الحيوانات المهاجرة موسميا وعلى نطاق

واسع، فقد بات من الواسع استكشاف مساحات شاسعة، مما يتطلب مهارات بارعة في الاتجاه والاستطلاع. ووحدها الجماعات التي تملك في المتوسط ذكاءً كافيا لإنتاج قادة استثنائيين يمتلكون مهارات وقدرات فكرية متفوقة كهذه، كان يحالفها النجاح ـ في البقاء والتكاثر. أما الجماعات والقادة غير القادرين على هذه الإنجازات فقد عوقبت بالفشل ـ أي الانقراض.

وهكذا فإن أعظم تقدم في الطريق إلى اختراع الزراعة وتربية الحيوان قبل حوالي 11,000 سنة، كان يجب أن يحصل في أقصى شمال المستوطنات البشرية. حيث أن التنافس داخل جماعات الصيد والجمع وفيما بينها لا بد أنه أنتج بمرور الزمن سكانا أشد ذكاء ـ أي أبعد نظرا وأعمق غورا. وبالفعل، فخلال عشرات آلاف السنين، وحتى قرابة 11,000 سنة خلت، كان كل تقدم تقني مهم قد ظهر في المناطق الشمالية: أي أوربا في المعظم، وفي حالة الخزف، في اليابان. وبالضد من ذلك، فإن الأدوات المستخدمة في المنطقة المدارية ظلت في الأغلب دون تغيير.

لكن القوة التفسيرية للتخطيط أعلاه عن التطور الاجتماعي تذهب لأبعد عن ذلك. فالتصور الذي أعترف هنا بانه افتراضي يستطيع تفسير سبب تلكؤنا لكل هذا الوقت في الخروج من المأزق المالتوسي، وكيف أمكن لنا هذا الإنجاز ولم يكتب لنا البقاء للأبد في ظل ظروف مالتوسية: أن البشر ببساطة لم يكونوا أذكياء بما يكفي لتحقيق زيادات في الإنتاج تستطيع دوما أن تتجاوز نمو السكان. فلا بد من الوصول أولا لمستوى معين من الذكاء المتوسط والاستثنائي كي يصبح ذلك ممكنا، وقد

استغرق ذلك وقتا (حتى قرابة عام 1800) حتى «يتولد» هذا المستوى من الذكاء. ويمكن لهذه النظرية أن تفسر حقيقة مدعمة ومعززة جيدا في أبحاث الذكاء (ولو أنها تظل متجاهلة بإصرار بسبب «الصواب السياسي») أن معدل ذكاء الشعوب ينخفض تدريجيا كلما اتجه المرء من الشمال إلى الجنوب (من حوالي 100 نقطة أو أكثر إلى حوالي 70 في أفريقيا جنوب الصحراء).[1] وبنحو أخص، يمكن لهذه النظرية بهذا النحو أن تفسر لماذا ظهرت الثورة الصناعية ثم هيمنت فورا على بعض المناطق ـ الشمالية عموما ـ لا على غيرها، ولماذا كان هناك دوما فروق مناطقية ثابتة في الدخل، ولماذا أمكن لهذه الفروق أن تزداد (ولا تقل) منذ عصر الثورة الصناعية.

كما تستطيع هذه النظرية أن تفسر ما قد يبدو شذوذا لأول وهلة: أن الثورة النيوليثية لم تبدأ قبل 11,000 سنة في أقصى شمال مناطق الاستيطان البشري، لتسيطر من ثم على أرجاء العالم، بل ظهرت في مناطق أبعد جنوبا ـ لكنها تظل في شمال المنطقة المدارية: في الشرق الأوسط، في وسط الصين (وادي اليانغتسي)، وفي أمريكا الوسطى. ولكن السبب في هذا الشذوذ أمر يسهل رصده. فلأجل اختراع الزراعة وتربية الحيوان هناك عاملان ضروريان: ذكاء كافٍ، وظروف طبيعية

(1) See Richard Lynn & Tatu Vanhanen, IQ and Global Inequality (Augusta, Ga.: Washington Summit Publishers, 2006); Richard Lynn, The Global Bell Curve: Race, IQ and Inequality Worldwide (Augusta, Ga.: Washington Summit Publishers, 2008); idem, Race Differences in Intelligence: An Evolutionary Analysis (Augusta Ga.: Washington Summit Publishers, 2008).

مواتية لتطبيق هذا الذكاء. وهذا العامل الثاني هو المفقود في المناطق الشمالية المتطرفة، ولهذا فقد منع سكانها من التوصل لهذا الاختراع الثوري. فالظروف قارسة البرودة والقصر الشديد لموسم النموّ هناك يجعلان من الزراعة وتربية الحيوان أمرا مستحيلا عمليا، حتى لو أمكن تصور هذه الفكرة. لكن ما كان ضروريا لتنفيذ هذه الفكرة فعليا هو الظروف الطبيعية المناسبة للحياة المستقرة: موسم نمو طويل ودافئ (إضافة للمحاصيل المناسبة والحيوانات القابلة للاستئناس).[1] وقد وجدت هذه الظروف المناخية في المناطق «المعتدلة» التي ذكرناها. حيث أن التطور التنافسي للذكاء البشري بين الصيادين ـ الجامعين قد بلغ هنا قدرا كافيا من التقدم (حتى لو تأخر عن نظيره في الشمال) بحيث أنه، إلى جانب الظروف الطبيعية المناسبة، قد سهّل من تطبيق فكرة الزراعة وتربية الحيوان فيها. وهكذا، فمنذ نهاية العصر الجليدي الأخير قبل حوالي 10,000 سنة، امتدت منطقة المناخات المعتدلة شمالا نحو ارتفاعات أعلى، بنحو أتاح الزراعة وتربية الحيوان هناك بشكل كبير أيضا. وحين التقت هناك بشعوب أشد ذكاء، فإن تقنيات الإنتاج الثورية الجديدة لم يتم محاكاتها وتبنيها بسرعة فحسب، بل إن لمعظم التحسينات اللاحقة على تلك التقنيات جذورا هناك. وفي جنوب مراكز الاختراع الأصلي أيضا تم تبني تلك التقنيات تدريجيا (باستثناء المناطق المدارية) ـ فعلى كل، من الأسهل أن تقلد شيئا من أن تخترعه. ولكن حيث التقت هناك بشعوب أقل ذكاء، فلم تأت من هناك أي مساهمة تذكر

---

(1) إن الندرة الأشد لمحاصيل وحيوانات كهذه على القارة الأمريكية هو السبب الأرجح للاختراع المستقل الثالث، المتأخر نسبيا، للزراعة وتربية الحيوان في أمريكا الوسطى.

في تطوير ممارسات أكفأ في الزراعة أو تربية الحيوان. وكل الزيادات اللاحقة للكفاءة في تلك المناطق إنما نبعت من محاكاة تقنيات اخترعت في أمكنة أخرى، في مناطق أبعد شمالا.

التداعيات والآفاق

تنبع من هذا عدة تداعيات واقتراحات. أولا، فإن نظرية التطور الاجتماعي المخططة هنا تنطوي على انتقاد جوهري للمساواتية المتفشية في العلوم الإنسانية، وكذلك بين العديد من الليبرتاريين. صحيح أن الاقتصاديين يتسامحون مع «الفروق» البشرية المتمثلة بإنتاجيات عمل مختلفة؛ لكن هذه الفروق تفسر عموما بوصفها نتيجة لظروف خارجية مختلفة، أي مهارات أو تدريب مختلف. ونادرا ما يعترف بأن الخصائص الفطرية، ذات الأساس البيولوجي، هي مصادر محتملة للفروق البشرية. وحتى حين يعترف الاقتصاديون بما هو واضح: أن للفروق البشرية مصادر بيولوجية فطرية أيضا، كما يفعل ميزس وروثبارد بالتأكيد، فسيظلون يتجاهلون في العادة أن هذه الفروق بدورها ثمرة لعملية مطولة من الانتقاء الطبيعي لصالح الخصائص والميول البشرية (البدنية والعقلية) التي تحدد النجاح الاقتصادي وكذلك النجاح التكاثري، بنحو مترابط بإيجابية نسبية مع النجاح الاقتصادي. مما يعني أنه لا يزال أمرا مهملا أننا، نحن البشر المعاصرين، سلالة حديثة جدا عن أسلافنا قبل مئات أو حتى آلاف السنين.

ثانيا، ما أن نكتشف أن الثورة الصناعية كانت في المقام الأول نتيجة للنمو التطوري للذكاء البشري (لا مجرد إزالة للعوائق المؤسسية أمام

النمو)، فإن دور الدولة سيعد مختلفا تماما في ظل الظروف المالتوسية عما بعدها. ففي ظل الظروف المالتوسية لا تكون الدولة مهمة جدا، على الأقل فيما يخص الآثار الكبرى. فالدولة الأشد استغلالية ستقود ببساطة إلى عدد سكان أقل (مثلما تفعل أي جائحة)، لكنها لكن تؤثر على الدخل الفردي. في الواقع، فعبر انخفاض الكثافة السكانية ربما يتصاعد الدخل الفردي حتى، كما حصل بعد الطاعون الأسود في أواسط القرن الرابع عشر. وبالضد: فإن دولة «جيدة»، أقل استغلالية ستسمح بنمو عدد السكان، لكن الدخول الفردية لن تتصاعد وربما ستنخفض، لأن الأرض المتوفرة لكل فرد ستتقلص. وكل ذلك سيتغير بمجيء الثورة الصناعية. فإن كانت مكاسب الإنتاجية تتجاوز زيادة السكان دوما وتسمح بزيادة مطردة في الدخول الفردية، فإن مؤسسة استغلالية كالدولة يمكن أن تنمو باستمرار دون أن تخفّض الدخول الفردية وتقلص عدد السكان. ومن ثم ستصبح الدولة عائقا دائما للاقتصاد والدخول الفردية.

ثالثا، تسيطر التأثيرات المحسنة للنسل في ظروف مالتوسية: حيث ينتج الأنجح اقتصاديا مزيدا من الذرية الباقية، وتتحسن بهذا أرومة المجتمع تدريجيا (أي تتطور إدراكيا). أما في ظروف بعد ـ مالتوسية فإن وجود الدولة ونموّها ينتج تأثيرا مخربا للنسل مزدوجا، خاصة في ظروف دولة الرفاه الديمقراطية.[1] أولا، «فالمعاقون اقتصاديا»، بوصفهم «الزبائن» الأهم لدولة الرفاه، ينتجون المزيد من الذرية الباقية، والناجحون اقتصاديا ينتجون أقل. وثانيا، فالنمو الثابت للدولة الطفيلية، الذي يسهّله اقتصاد أساسي متنامٍ، يؤثر نظامياً على متطلبات

(1) Lynn, Dysgenics.

النجاح الاقتصادي. حيث يصبح النجاح الاقتصادي معتمدا على السياسة والموهبة فيها، أي موهبة استغلال الدولة لإثراء المرء على حساب الغير. وعلى أي حال، فإن أرومة السكان تتجه للأسوأ (بالنسبة للمتطلبات الإدراكية للرفاه والنمو الاقتصادي) لا الأحسن.

وأخيرا، فمن المهم أن نلاحظ في النهاية، أنه مثلما لم تكن الثورة الصناعية، وما صاحبها من الإفلات من الفخ المالتوسي، بأي حال تطورا ضروريا في التاريخ البشري، فإن نجاحها ومنجزاتها أيضا غير عصيين على الهدم.

ثالثاً: من الأرستقراطية إلى الملكية إلى الديمقراطية

فيما يلي، أود بإيجاز أن أصف أحجية أو لغزا تاريخيا، سأحاول من ثم أن أحله أو أجيب عليه بمزيد من التفصيل.

ولكن قبل ذلك، من الضروري أن أقوم بإيجاز ببعض الملاحظات النظرية العامة.

لا يعيش الناس في وئام تام فيما بينهم، بل تندلع بينهم الصراعات بين حين وآخر. ومصدر هذه الصراعات واحد دوما: ندرة السلع. أنا أريد فعل س مع سلعة معينة ع وأنت تريد فعل ص مع نفس السلعة. ولأن من المحال لك ولي أن نفعل س وص في آن واحد مع ع، فلا بد أن نتصادم. ولو وجدت وفرة ضخمة من السلع، أي لو أن ع بات متوفرا بموارد لا حد لها، فيمكن تجنب صراعنا. حيث يمكننا معا فعل ما نشاء مع ع. لكن معظم السلع لا توجد بوفرة فائقة. فمنذ هجر البشر جنة عدن، كانت الندرة تحيط بنا وستظل كذلك.

وهكذا، في غياب الوفاق التام لكل المصالح البشرية، وبالنظر للوضع البشري الدائم للندرة، تصبح الصراعات بين الناس جزءا لا مفر منه من الحياة البشرية وخطرا دائما على السلم.

وبإزاء الصراعات التي تدور حول سلع نادرة، ولكن باستخدام العقل: وبنحو أدق القدرة على التواصل، النقاش، والجدل فيما بينهم، بوصفه مظهرا للعقل البشري، فقد كان يواجه البشر وسيظل دوما السؤال عن كيف يمكن تجنب صراعات كهذه، وكيف تحل سلميا في حال حدوثها.[1]

افترض الآن وجود جماعة من الناس واعية بحقيقة الصراعات بين الناس، تبحث عن مخرج من هذا المأزق. وافترض من ثم أني سأقترح ما يأتي كحلّ: في كل حالة صراع، بما في ذلك الصراع الذي أكون شخصيا جزءا منه، ستكون لي الكلمة الفصل. سأكون الحكم النهائي على من يملك ماذا ومتى، ومن المحق والمخطئ وفقا لذلك في أي صراع يخص المصادر النادرة. وبهذا النحو، يمكن تجنب كل الصراعات أو حلها بسلاسة.

فما هي فرصي في نيل موافقتك أو موافقة أي شخص آخر على هذا المقترح؟

---

(1) نظريا، يمكن تجنب كل النزاعات حول استخدام أي سلعة، فقط إن كانت كل سلعة مملوكة دوما وباستمرار ملكية خاصة؛ أي يتحكم بها حصريا فرد/ أفراد معينون، ومن الواضح دوما أي شيء يُمتَلك، ومن قبل من، وما لا يُمتَلك. وهكذا فلتختلف مصالح وأفكار مختلف الأفراد كما شاءت، ومع ذلك فلن تظهر أي نزاعات، ما دامت مصالحهم وأفكارهم متعلقة فقط بملكيتهم الخاصة المستقلة. وهكذا فإن النزاعات تدور دوما حول إجابة السؤال عن هوية من يملك (ومن لا يملك) أي سلعة معينة بشكل خاص (حصري) في أي وقت معين. وبهدف تجنب كل النزاعات منذ بدء البشرية فصاعدا، يجب أيضا أن يكون من الواضح دوما كيف يؤسس للملكية الخاصة أصلا (والجواب الواضح هنا: عبر الاستغلال الأصيل والخالي من المُنازع لموارد لم تمتلك من قبل) وكيف يمكن من ثم، أو لا يمكن، تحويلها من شخص لآخر (بوضوح: عبر تراضي الطرفين والتبادل، بدل السرقة من طرف واحد).

أخمن أن فرصي ستكون أقرب للصفر. في الواقع، فإنك ومعظم الناس ستعد اقتراحي سخيفا، وربما تعتبرني مجنونا يستحق العلاج النفسي. ذلك أنك سرعان ما تدرك أنه لو طبق هذا المقترح فعليك حرفيا أن تخاف على حياتك وممتلكاتك، لأن هذا الحل سيسمح لي بأن أسبب أو أثير صراعا معك ثم أحسم هذا الصراع لصالحي. وبالفعل، ففي ظل هذا الاقتراح ستتخلى أساسا عن حقك في الحياة والملكية أو حتى أي تظاهر بحق كهذا. فلديك حق في الحياة والملكية فقط ما دمت **أمنحك** هذا الحق، أي ما دمت أقرر تركك تحيا والإبقاء على ما تعده ملكك. وفي النهاية، فأنا وحدي أملك الحق في الحياة وأنا مالك كل السلع.

ولكن ـ وهنا يكمن اللغز ـ فهذا الحل الجنوني بوضوح هو **الواقع**. فأينما تنظر، ستجده مطبقا على شكل مؤسسة الدولة. فالدولة هي الحكم الفصل في كل حالة من الصراع، ولا نقاش في أحكامها. فحين تخوض صراعا مع الدولة ومع وكلائها، فإن الدولة ووكلاءها هم من يقرر من المحق ومن المخطئ. والدولة تملك الحق في **أخذ الضريبة** منك. وبهذا، فإن الدولة هي من يقرر كم يحق لك أن تبقي من ملكيتك ـ أي أن ملكيتك ملكية «اعتبارية». ويمكن للدولة أن تسنّ القوانين، وأن تشرّع ـ أي أن حياتك بأسرها تقع تحت رحمة الدولة. بل يمكن حتى أن تأمر بقتلك: ليس دفاعا عن حياتك وممتلكاتك، بل دفاعا عن الدولة وكلما تعتبره الدولة «دفاعا» عن «سيادتها».

فكيف إذن، وهذا هو السؤال الذي أرغب في تناوله بشكل مطول، أمكن لهذه المؤسسة العجيبة، بل المجنونة، أن تظهر للوجود؟ ومن الواضح أنها لم تظهر من العدم، تلقائيا، كمحصلة لمداولة بشرية

عقلانية. في الواقع، فقد استغرق ذلك قرونا من التاريخ كي يحدث. وأود فيما يلي أن أعيد تشكيل هذا التطور خطوة بخطوة: منذ البدايات كنظم اجتماعي طبيعي أرستقراطي كما بدأ الأمر مثلا، رغم نقائصه العديدة، خلال أوائل القرون الوسطى الأوربية مع الملوك والأسياد الإقطاعيين، ومن ثم أزيح ذلك النظم تدريجيا، أولاً على يد الملكيات المطلقة ومن ثم الملوك الدستوريين والملكيات الكلاسيكية، التي احتلت المشهد التاريخي منذ حوالي القرن السابع عشر وحتى أوائل العشرين، وأخيرا أزيحت هذه الملكيات الكلاسيكية بدورها تدريجيا واستبدلت في النهاية بالديمقراطيات (جمهورية كانت أو ملكية برلمانية) بدءاً بالثورة الفرنسية، إلى أن بلغ الأمر أشدّه مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918.

ومع أنا تعلمنا في المدارس أن نعتبر هذا التطور بأكمله تقدما ـ ولا عجب، فالتاريخ يكتبه المنتصرون دوما ـ فإني سأعيد بناءه بوصفه حكاية من الحماقة والتداعي المطّرد. وللإجابة فورا على سؤال سيطرح حتما بالنظر لهذا الموقف، أي لرؤيتي التنقيحية للتاريخ، أقول: نعم، عالمنا الحاضر أغنى مما كان عليه البشر في العصور الوسطى وعصر الملكية الذي تلاها. لكن ذلك لا يثبت أنه أغنى بسبب ذلك التطور. بل الواقع، كما سأثبت بنحو غير مباشر فيما يلي، أن زيادة الثروة الاجتماعية ومستوى المعيشة العام كانت ستصبح أكبر لو أن هذا التطور لم يحدث.

ومن جديد: فكيف كان البشر الواقعيون، العقلانيون، المسالمون سيحلون مشكلة الصراع الاجتماعي هذه؟ دعني أؤكد هنا على كلمة

«واقعيون». فالبشر الذين أعنيهم، وهم يتأملون هذه المسألة، ليسوا من الزومبي. وهم لا يقفون وراء «حجاب الجهل» الذي تخيله جون راولز، غير مقيدين بالندرة والزمن. (ولا عجب في أن راولز قد توصل لاستنتاجات أشد انحرافا بالانطلاق من مقدمة كهذه!) بل إنهم يبدأون في وسط الحياة، إن صح التعبير، حين يبدأون بالمداولة. وهم واعون جدا بالحقيقة الملزمة للندرة وقيود الزمن. وهم بالفعل يعملون وينتجون، ويتفاعلون مع عمال ومنتجين آخرين، وقد استحوذوا في الواقع على العديد من السلع التي أصبحت في متناولهم ماديا، أي أنهم تملكوها. وبالفعل فإن نزاعاتهم تدور حتما حول ملكيات غير متنازعة فيما مضى: حول إن كان يجب الاستمرار في تقديرها، ويعتبر الحائز هو المالك الأحق لها، أو لا.

إن ما يميل الناس فعلا للقبول به كحل، كما أقترحه هو: إن كل شخص يعتبر، في الأصل أو الظاهر، مالكا ـ أي ممنوحا حق التحكم الحصري ـ لكل السلع التي يتحكم بها ويمتلكها في الواقع، وبلا منازع حتى الآن. وهذه هي نقطة البداية. وبوصفه حائزا لها فلديه، في الظاهر، دعوى أفضل بحق الأمور المعنية من أي شخص آخر لا يمتلك ولا يتحكم بهذه السلع ـ وبالتالي، فلو أن شخصا ما تدخل في تحكم الحائز بتلك السلع، فهذا الشخص يعد مخطئا في الظاهر، ويقع عبء البرهان، أي الإتيان ببينة على العكس، على عاتقه. ولكن كما يوضح هذا القيد الأخير، فإن الحيازة الحالية لا تكفي لأن تجعلك صاحب حق. فهناك افتراض لصالح الحائز الأول الفعلي، وإثبات من الذي يتحكم فعلا أو كان يتحكم أولا بشيء ما هو أول ما نصادفه في بداية محاولة فض النزاع

(لأن كل نزاع، كما نؤكد، يقع بين شخص يتحكم فعلا بشيء ما، وآخر يرغب بفعل ذلك بدلا منه). ولكن هناك استثناءات لهذه القاعدة.

فالحائز الفعلي لسلعة ما لن يُعدَّ مالكها الأحق، إن أمكن لشخص آخر إثبات أن السلعة محل النزاع كانت تحت تحكمه من قبل ثم سلبت منه دون إرادته أو رضاه ـ كأن تكون قد سرقت أو غصبت ـ على يد الحائز الحالي. وإن استطاع إثبات ذلك، فستعود الملكية إليه، وسيحكم في النزاع بينه وبين الحائز الحالي بأنه صاحب الحق. كما أن الحائز الحالي لشيء ما ليس بمالكه أيضا إن كان قد أجَّر ذلك الشيء من شخص آخر لبعض الوقت وتحت شروط صريحة، ويمكن للشخص الآخر أن يثبت هذه الحقيقة عبر تقديمه عقد إيجار أو اتفاقا مسبقا مثلا. والحائز الحالي لشيء ما ليس بمالكه أيضا إن كان قد عمل لحساب شخص ما، كعامل لاستخدام أو إنتاج الشيء المعني، وأمكن لرب العمل إثبات ذلك عبر تقديم عقد عمل مثلا.[1]

لقد اتضحت الآن الضوابط والمبادئ المستخدمة في البت في نزاع بين متحكم وممتلك حالي لشيء ما، والادعاءات المخالفة من شخص آخر للتحكم بنفس الشيء، ويمكننا أن نفترض بثقة أن الاتفاق الشامل بين البشر الواقعيين يمكن ويسهل التوصل إليه بخصوصها. وهكذا فإن ما ينقص النزاعات الواقعية ليس غياب القانون، أي الفوضى، بل عدم الاتفاق على الحقائق فقط. والحاجة إلى قضاة وحكّام في النزاعات

(1) تجدر ملاحظة أن المتطلبات المنطقية للسلم الدائم، ولإمكانية تجنب كل النزاعات، تتحقق تحديدا بفضل هذا الحل. فمن الواضح دوما من الذي يملك ماذا بشكل مؤقت، وما ينبغي فعله حين تظهر دعاوى منافسة بخصوص موارد نادرة.

إذن ليست حاجة لاختراع قوانين، بل هي حاجة لمعرفة الحقائق وتطبيق القانون القائم في حالات فردية ومواقف خاصة. وبصياغة مختلفة نسبيا: إن المداولات ستوصلنا لبصيرة تقول إن القوانين لا يجب أن تصنع بل أن تكتشف، وأن مهمة القاضي تقتصر فقط على تطبيق القانون القائم على حقائق ثابتة أو سيتم إثباتها.

وهكذا، وبافتراض وجود طلب من طرف الجهات المتنازعة على القضاة، المحكمين، والمصلحين المختصين، لا بهدف التشريع بل تطبيق القانون القائم، فإلى من سيتجه الناس لإشباع هذا الطلب؟ من الواضح أنهم لن يتجهوا لأي كان، لأن معظم الناس لا يملكون المقدرة العقلية أو الصفات الشخصية الضرورية لصناعة قاض محترم، ولذا فإن أحكام معظم الناس لا سلطة لها، ولا تملك فرصة تذكر في أن يستمع لها وتحترم وتطبق. وبدل ذلك، فلأجل فض نزاعاتهم واعتراف الآخرين وتقديرهم الدائم لأحكامهم، سيتجه الناس إلى السلطات الطبيعية، أي أفراد الأرستقراطية الطبيعية، من نبلاء وملوك.

هذا ما أعنيه بالأرستقراطية الطبيعية، أو النبلاء والملوك: في كل مجتمع يملك حدا أدنى من التعقيد، هناك قلة من الأفراد الذين يكتسبون مكانة النخبة الطبيعية. وبفضل منجزاتهم المتفوقة في الثراء، الحكمة، الشجاعة، أو تشكيلة منها، فسيمتلك بعض الأفراد سلطة أكبر من غيرهم، ويكون لرأيهم وحكمهم تقدير واسع. وبالإضافة، فبفضل الزواج الانتقائي وقوانين الوراثة المدنية والجينية، فكثيرا ما تمرر مناصب السلطة الطبيعية ضمن قلة من العائلات «النبيلة». وإلى رؤساء تلك العائلات، ذوي المآثر الثابتة في الإنجازات المتفوقة، بعد النظر،

والسلوك المثالي، يتجه الناس عادة بنزاعاتهم وشكاواهم ضد بعضهم البعض. وزعماء العائلات النبيلة هم من يعمل عادة كقضاة ومصلحين، مجانا في أكثر الأحيان، منطلقين من شعور بالواجب المدني. وفي الواقع، فلا يزال بالإمكان معاينة هذه الظاهرة في كل مجتمع صغير.

لنعد الآن إلى السؤال المتعلق بالنتيجة المحتملة لمداولة بين أناس واقعيين حول كيفية حل المشكلة البشرية المزمنة للنزاعات بين الأفراد. فيمكننا بسهولة أن نتخيل مثلا وجود اتفاق عمومي على أنه في كل حالة صراع سيتجه المرء إلى فرد واحد معين، هو رأس أشد العائلات نبلا، أي الملك. ولكن كما قلنا من قبل، فمن غير المتوقع أن ينعقد الاتفاق على منح حق **التشريع** للملك. فسيكون الملك خاضعا ومقيدا بنفس القانون الذي يدين به الجميع، لأن المراد منه أن يطبق القوانين ولا يصنعها. ولضمان ذلك، فإن الملك لن يمنح أبدا احتكارا لمكانته كقاضٍ. وقد يكون الحال أن يتجه الجميع إليه فعلا لتحقيق العدالة، أي يملك احتكارا «طبيعيا» بوصفه أهم قاضٍ ومصلح. ولكن تظل للجميع حرية في اختيار قاض آخر، أو نبيل آخر، إن كانوا غير راضين عن الملك. فهو لا يملك أي احتكار قانوني لمنصبه كقاض، ولو وجد أنه قام بصنع قوانين، بدلا من مجرد تطبيقها، أو ارتكب أخطاء في تطبيق القانون، كأن يسيء تفسير، يسيء تمثيل، أو يكذّب الحقائق في قضية ما، فيمكن تحدي حكمه في محكمة عدلية أخرى من النبلاء، ويمكن أن يعد بنفسه مسؤولا عن سوء حكمه. باختصار، قد يبدو الملك كرأس دولة، لكنه ليس الدولة شخصيا، بل يمثل جزءا من نظم اجتماعي طبيعي، منسق عموديا وهرميا في طبقات: أي أرستقراطية.

وكما أشرت من قبل، فإن شيئا كهذا، شيئا يشبه النظم الاجتماعي الأرستقراطي قد ظهر للوجود مثلا في أوائل العصور الوسطى الأوربية، خلال العصر الإقطاعي المفترى عليه. وحيث أني لا أهدف لتقديم التاريخ المتعارف، أي التاريخ كما يكتبه المؤرخون، بل تقديم إعادة تشكيل منطقية أو اجتماعية للتاريخ، مستفيدا من الأحداث التاريخية الفعلية، وأهم من ذلك: مدفوعا بهموم نظرية ـ فلسفية واقتصادية ـ فلن أقضي وقتا طويلا في إثبات هذه الأطروحة، بل سأشير بإيجاز إلى كتاب في هذا الشأن من تأليف فريتز كيرن، هو **الملكية والقانون في العصور الوسطى** (نشر أولا بالألمانية عام 1914)، وإلى العديد من المصادر الأخرى المشابهة في الهدف في كتابي **الديمقراطية: الإله الذي فشل**. ويكفي هذا القدر للحديث عن العصر «المظلم» للإقطاع، كما يُعرف، ولتأكيد قولي بأن العصور الوسطى يمكن أن تعد مثالا تاريخيا عاما على ما وصفته بالنظم الطبيعي.

لم يكن بوسع الأسياد والملوك الإقطاعيين أن «يفرضوا ضرائب» على الرعية إلا برضاها، وكان كل رجل حر يملك سيادة، أي يصنع القرار النهائي، على أرضه بقدر سيادة الملك الإقطاعي على أرضه. ومن دون الرضا، فقد كان أخذ الضرائب يعد مصادرة، أي استحواذا غير مشروع. وقد كان الملك خاضعا للقانون وتحت طائلته. فقد يكون الملك نبيلا، بل وأعظم النبلاء، ولكن سيظل هنا الكثير من النبلاء وغير النبلاء، وكل منهم ـ نبلاء وأحرارا ـ كانوا خاضعين لنفس القانون مثل الملك وملزمين بحمايته وتعزيزه. وكان هذا القانون يعد قديما وأبديا، أما القوانين «الجديدة» فقد كانت ترفض باعتبارها ليست قوانين أصلا.

وكان الغرض الوحيد من الملك القروسطي هو تطبيق وحماية «القانون القديم العزيز». وقد كانت فكرة الملكية بحق الولادة غائبة في أوائل العصور الوسطى. فالوصول للعرش كان يتطلب رضا القائمين بالاختيار، وكل عضو وكل قطاع من جماعة المنتخبين كان حرا في مقاومة الملك إذا اعتبر قراراته غير مشروعة. وفي هذه الحالة، كان الناس أحرارا في التخلي عن الملك والبحث عن ملك جديد.

هذا الوصف الوجيز للنظم الإقطاعي، وبنحو أخص للإقطاع «المطلق» يكفي لغرضي هنا. ولن أضيف إلا ما يلي: إني لا أدعي هنا أن هذا النظم كان كاملا، أو نظما طبيعيا حقا، كما كنت وصفته من قبل. في الواقع، فقد كانت تشوبه نقائص عديدة، أبرزها وجود مؤسسة القنانة (أي عبودية الأرض) في عدة أماكن (على أن العبء الواقع على الأقنان كان بسيطا لو قورن بما يعانيه أقنان الضرائب المعاصرون اليوم). ولكني أدعي أن هذا النظم اقترب من النظم الطبيعي من خلال (أ) هيمنة قانون **واحد** وخضوع الجميع له، (ب) غياب أي قدرة على **تشريع** القوانين، (ج) غياب أي **احتكار** قانوني للقضاء والتحكيم في النزاعات. ويحق لي ادعاء أن هذا النظم كان سيكمّل ويبقى عليه دون تغيير عمليا لو استوعب الأقنان ضمن النظام.

لكن ذلك ليس ما حدث. بل ارتكبت بدلا منه حماقة خُلُقية واقتصادية: حيث أسّس احتكار مناطقي للقضاء النهائي، ورافقته سلطة صنع القانون، وكذلك انفصل القانون عن **التشريع** وبات يخضع له. وهكذا استبدل الملوك الإقطاعيون أولاً بالملوك المطلقين ومن ثم الدستوريين.

تصورياً، فإن النقلة من ملك إقطاعي تحت طائلة القانون إلى ملك مطلق فوق القانون كانت نقلة صغيرة. فالملك الإقطاعي كان يصر فيما مضى على أنه لا يحق لأحد أن يختار سواه كقاضٍ نهائي. وحتى ذلك الحين، ربما كان الملك هو الشخص الوحيد الذي يقصده الجميع طلبا للعدل، ولكن آخرين، ومن النبلاء تحديدا، كان بوسعهم التصرف كقضاة فقط لو أرادوا هم ذلك وتوفر على خدماتهم طلب الباحثين عن العدل. وبالفعل، فقد كان كل شخص يملك الحق في الدفاع عن ذاته وممتلكاته، وكذلك في التحكيم الخاص وفضّ الصراعات، ويمكن للملك نفسه أن يعد مسؤولا ويحضر للقضاء في محاكم عدلية أخرى، ليست من اختياره هو. أما حظر ذلك كله والتأكيد بدلا منه على إخضاع كل النزاعات للتقييم الملكي النهائي، فهو أمر لا يقل عن انقلاب ذي عواقب هائلة.

كما أشرنا من قبل، فمع احتكاره لوظيفة القاضي النهائي، أصبح الملك هو الدولة وألغيت الملكية الخاصة من أساسها، وحلت محلها الملكية **الوضعية**، أي الملكية التي يمنحها الملك لرعيته. وقد بات بوسعه الآن فرض الضرائب على الأملاك الخاصة بدلا من طلب المعونة من مالكيها، وكذلك إصدار القوانين بدلا من التقيد بالقوانين القائمة غير المتبدلة. وبالتالي، وبخطى أكيدة ووئيدة، أصبح القانون وتنفيذه أمرا أشد تكلفة: فبدلا من أن يقدما مجانا أو لقاء مبلغ طوعي، أصبحا يموّلان بفضل ضريبة إلزامية. وفي نفس الوقت فقد تهاوت جودة القانون: فبدلا من تعزيز القانون القائم وتطبيق مبادئ العدالة الشاملة الخالدة فإن الملك أصبح، بوصفه قاضيا محتكرا لم يعد

يخشى خسارة زبائنه لكونه أقل إنصافا في أحكامه، قادرا على التلاعب بالقوانين الموجودة لصالحه هو.

كما ظهر شكل ومستوى جديد من العنف في المجتمع. من المؤكد أن العنف ميّز العلاقات بين البشر منذ فجر التاريخ. ولكن العنف والاعتداء أمر مكلف، وإلى أن تتطور مؤسسة الدولة، فعلى المعتدي أن يتحمل كامل التكاليف المترتبة على اعتدائه شخصيا. ولكن ما أن توطدت مكانة الملك ـ الدولة، فقد بات في الإمكان نقل تكاليف الاعتداء إلى أطراف خارجية (كدافعي الضرائب والمجندين). وهكذا فقد تزايدت حدة الاعتداء وفقا لذلك، والإمبريالية بالأخص، أي محاولات توسيع الحاكم بالاعتداء، عبر الحرب والفتوح، لرقعة حكمه وحجم رعيته.

ولكن كيف أمكن لتطور كهذا أن يحدث، نظرا لعواقبه المتوقعة؟ قد لا يصعب علينا فهم لماذا قد يرغب ملك إقطاعي في أن يصبح ملكا مطلقا، أي رأسا للدولة: فمن ذا، عدا الملائكة، لن يرغب بأن يكون في منصب يمكنه فيه حسم كل النزاعات، بما في ذلك النزاعات التي يكون طرفا فيها؟ ولكن من الأصعب أن نفهم كيف يمكن للملك، حتى لو كان أشد النبلاء نبالة، أن ينفُذ بانقلاب كهذا. فمن الواضح أن كل طامح لمكانة الملك ـ الدولة سيواجه معارضة فورية، بشكل أرجح وأشرس على يد نبلاء آخرين، حيث أنهم في العادة من يملك أكثر ويسيطر على أراضٍ أكبر، ولذلك فهم الأشد قلقا من قدرة الملك على فرض الضرائب والقوانين.

إن إجابة هذا السؤال سهلة جدا، ونحن معتادون عليها أساسا حتى يومنا هذا. فقد انحاز الملك إلى «الشعب» أو «رجل الشارع». كما

استحثّ الشعور السائد في كل زمان ومكان بالحسد عند «الأقل حظا» تجاه «الأفضل» و«الأرقى»، أي الأسياد. كما وعد العامّة بتحريرهم من التزاماتهم التعاقدية تجاه أسيادهم، جعلهم ملاكا لا نزلاء في أرضيهم المستأجرة مثلا، أو «اغتفار» ديونهم لدى الدائنين، وبهذا استطاع تخريب الحس العام بالعدالة بما يكفي لإحباط المقاومة الأرستقراطية لانقلابه. ولاسترضاء الطبقة الأرستقراطية بعد خسارتها لسلطتها وكذلك لتقليص مقاومتها، فقد منحهم الملك مناصب في بلاطه المتضخم والمتوسع.

كما أن الملك، في سعيه لنيل السلطة المطلقة، انحاز للمفكرين أيضا. عادة ما يكون الطلب على خدمات المفكرين واطئا، ويعاني المفكرون، بشكل شبه ولادي، من صورة ذاتية متضخمة، ولهذا فهم دوما أميل وأنشط نشرا للحسد. وقد منحهم الملك منصبا مضمونا كمثقفي بلاط، وردوا له الجميل عبر إنتاج الدعم الفكري الضروري لمنصب الملك كحاكم مطلق. وقد حققوا ذلك عبر خلق خرافة ذات وجهين: من جهة، صوّروا التاريخ قبل مجيء الملك المطلق بأسوأ صورة ممكنة، وصراعا مستديما بين الكل والكل، كان فيه كل إنسان ذئبا على أخيه ـ بخلاف التاريخ الفعلي للنظم الطبيعي الأرستقراطي السابق. ومن جهة أخرى، صوروا وصول الملك للسلطة المطلقة وكأنه نتيجة لاتفاق تعاقدي بين رعيته، تم عقلانيا كما يبدو، على أساس خرافة التهديد بعودتهم من دون ذلك إلى **حرب الكل ضد الكل**.

لقد أثبتت فيما سبق استحالة تصور عقد كهذا، وأن فكرة أي تعاقد كهذا هي خرافة خالصة. فما من شخص بكامل عقله قد يوقع عقدا كهذا. ولكن كما لا يحتاج للتأكيد، فهذه الفكرة ـ أي أن سلطة الدولة كمحتكر

مناطقي لصنع القرار النهائي تستند وتقوم على شكل ما من التعاقد ـ لا تزال مسيطرة على عقول الجمهور حتى اليوم. ورغم عبثيتها، فقد أثبتت نجاحا معتبرا لمثقفي البلاط في عملهم.

نتيجة لعمل المفكرين الإيديولوجي على ترويج هذه الخرافة ذات الوجهين، لتصوير صعود الملوك المطلقين بوصفه ثمرة **لتعاقد**، فقد استحالت الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية. في الكتب الدراسية وكتب التاريخ الرسمية المعتمدة، عادة ما يعد هذا الانتقال من الملكية المطلقة إلى الدستورية خطوة عظيمة وتقدما للأمام في التاريخ البشري. لكنه في الواقع مثل حماقة أخرى وبدأ مزيدا من التداعي. لأنه في حين كان موقف الملك المطلق في أفضل الأحيان ضعيفا، حيث لا تزال ذكرى صعوده الفعلي للسلطة المطلقة بالاغتصاب لابثة في الأذهان، ومن ثم تقيّد عمليا من سلطته «المطلقة»، فإن إضافة الدستور في الواقع قد رسّمت وقننت قدرته على فرض الضرائب والقوانين. فالدستور لم ينشأ ليحمي الشعب من الملك، بل كان يحمي الملك من الشعب. لقد كان ذلك دستور دولة، يسلّم سلفا بما كان يثير من قبل أعظم الشكوك، ألا وهو الحق في فرض الضرائب دون رضا وكذلك سن القوانين. وهكذا فقد تمكن الملك الدستوري، عبر إخضاع نفسه لبعض الشكليات والإجراءات، من توسعة سلطاته وإثراء نفسه بنحو أعظم بكثير مما كان بوسعه أبداً كملك مطلق.

من المفارقة أن نفس القوى التي ارتقت بالملك الإقطاعي أولا إلى مكانة الملك المطلق أولا، ثم الملك الدستوري ثانيا: أي التماس المشاعر المساواتية وحسد الرجل العادي للأفضل منه والاستعانة

بالمفكرين، قد ساعدت أيضا على إسقاط الملك نفسه، ومهدت الطريق لحماقة أخرى أعظم: هي الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية.

فحين اتضح أن وعود الملك بالعدالة الأفضل والأرخص وعود فارغة، وكان المفكرون لا يزالون غير راضين عن مكانتهم ومرتبتهم الاجتماعية، كما هو متوقع، فقد وجّه المفكرون نفس المشاعر المساواتية ـ التي غازلها الملك فيما مضى في معركته ضد منافسيه الأرستقراطيين ـ ضد الملك نفسه هذه المرة. فعلى كل حال، كان الملك نفسه عضوا في طبقة النبلاء، ونتيجةً لنبذه كل النبلاء الآخرين كقضاة محتملين، فقد ازداد منصبه رفعة ونخبوية وباتت تصرفاته أشد غرورا. وبالتالي، فقد بدا من المنطقي أن الملك بدوره يستحق الخلع، وعلى السياسات المساواتية التي ابتدأها الملك أن تنفّذ وصولا لنتيجتها الحتمية: تحكم الرجل العادي بالسلطة القضائية، وكان المفكرون يقصدون أنفسهم بذلك، حيث كانوا في رأيهم «المتحدثين الطبيعيين بلسان الشعب».

لكن الانتقاد الفكري الموجه ضد الملك لم يكن نقدا لمؤسسة الاحتكار القانوني لصنع القرار النهائي، التي تمثل، كما أوضحت، أعظم حماقة مالية واقتصادية وأصل كل الشرور. فالنقاد لم يرغبوا بالعودة إلى النظم الأرستقراطي الطبيعي، حيث سيلعبون دورا صغيرا فقط ولو أنه مهم. بل توسلوا في انتقادهم سطحياً بالفكرة القديمة الراسخة عن مساواة الجميع أمام القانون، أو هيمنة القانون على الجميع. وهكذا فقد قالوا بأن الملكية ترتكز على الامتياز الشخصي، وأن امتيازا كهذا لا يتناسب مع المساواة أمام القانون. وقد اقترحوا

أنه بفتح باب الدخول والمشاركة في حكومة الدولة أمام الجميع بالتساوي ـ أي باستبدال الملكية بالديمقراطية ـ فإن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون سوف يتحقق.

ومهما بدت هذه الحجة أخاذة في البدء، فهي خاطئة جوهريا. ذلك أن المساواة الديمقراطية أمام القانون أمر مختلف كليا وغير متوافق مع الفكرة القديمة عن القانون العالمي الذي ينطبق بنفس النحو على الجميع، وفي كل مكان وزمان. ففي ظل الديمقراطية، يعد الجميع متساوين فيما يخص إتاحة الدخول في الحكومة أمام الجميع بشكل متساوٍ. فكل شخص يمكن أن يصبح ملكا، لو صح القول، وليس حلقة متميزة من الناس، أي الملك وأي شخص يعيّنه بسلطته المطلقة أو الدستورية كخليفة له. وهكذا، ففي الديمقراطية لا يوجد امتياز شخصي أو أشخاص متميزون. ولكن الامتيازات الوظيفية والوظائف المتميزة موجودة. فممثلو الدولة، أي ما يعرف بالموظفين العموميين، ما داموا يتصرفون بصلاحياتهم الرسمية، يحكمهم ويحميهم القانون العام، ولهذا يحتلون منصبا متميزا مقارنة بمن يتصرفون تحت سلطة القانون الخاص فقط.

أول شاهد هو أن الموظفين العموميين، كأي ملك مطلق أو دستوري، يجوز لهم أن يموّلوا أو يدعموا نشاطاتهم عبر الضرائب، أي أنهم ـ خلافا لأي مواطن تحت القانون الخاص ـ لا يكسبون دخلهم عبر إنتاج ثم بيع السلع والخدمات لزبائن يشترون طوعا أو لا يشترون. بل يحق لهم، كموظفين عموميين، أن يساهموا ويعتمدوا على ما قد يعد، في التعاملات الفردية، سرقة، اختلاسا، ونهبا. ولهذا فإن الامتياز

والتمييز القانوني - والتفريق بين الحكام والرعية - لا يتلاشى في ظل الديمقراطية، بل على العكس. فبدلا من اقتصارها على الأمراء والنبلاء، فالامتيازات في ظل الديمقراطية تمتد إلى متناول الجميع: فكل شخص يمكن أن يشارك في السرقة ويعيش على النهب فقط حين يصبح موظفا عموميا.

وبالمثل، فإن البرلمانات المنتخبة ديمقراطيا، كأي ملك مطلق أو دستوري، غير مقيدة بأي قانون طبيعي مهيمن، أو أي قانون ليس من صنعها (بما في ذلك القانون الدستوري)، لكنها قادرة على التشريع، أي صنع القوانين وتغييرها. ولكن في حين يشرّع الملك لصالحه هو، ففي ظل الديمقراطية يحق لأي أحد أن يروّج ويفعّل التشريعات لصالحه، بشرط أن يشقّ طريقه أولا إلى البرلمان أو الحكومة.

وهكذا ففي ظل الظروف الديمقراطية، وبنحو متوقع، فإن ميل كل احتكار لصنع القرار النهائي نحو زيادة سعر العدالة وخفض جودتها لا يتضاءل، بل يتفاقم.

من ناحية نظرية، فإن الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية لا يحتاج لأكثر من استبدال «المالك» الدائمي، والمحتكر الوراثي - أي الملك - «بوكلاء» مؤقتين ومتبدلين - من رؤساء، رؤساء وزارة، وأعضاء برلمان. كل من الملوك والرؤساء سينتجون «سيئات»، تتمثل بالضرائب والتشريع. ولكن الملك، نظرا لأنه «يملك» هذا الاحتكار وقد يبيع أو يسلم سلطانه إلى الخليفة الذي يختاره، أو وريثه، فسوف يعنى بتداعيات أفعاله على قيم الرأسمال.

بوصفه مالكا لأسهم الرأسمال في «منطقته»، سيكون الملك هادفا

للمستقبل نسبيا. فلكي يحفظ أو يعظم من قيمة ملكيته، سيكون استغلاله معتدلا وحذرا نسبيا. وبالمقابل، فإن الوكيل الديمقراطي المؤقت والمتبدل لا يملك البلاد، لكنه ما دام في المنصب فمن المسموح له أن يستغلها لصالحه. فهو يملك ريعها الحالي لا أسهم رأسمالها. وذلك لا يقضي على الاستغلال، بل يجعله قصير النظر، هادفا للحاضر، وعديم الحذر، أي أنه يحدث دون أدنى اعتبار لقيمة أسهم الرأسمال. وهو بإيجازٍ يشجع على استنفاد الرأسمال.

كما أنه ليس من حسنات الديمقراطية أن يتوفر حق الوصول لأي منصب حكومي (في حين أن هذا الوصول في ظل الملكية مقيد برأي الملك). بل على العكس، فوحدها المنافسة في إنتاج السلع تعد أمرا جيدا. أما المنافسة في إنتاج السيئات، كالضرائب والتشريع، فليست جيدة. في الواقع فإنها شر من السوء، بل شر صرف. فالملوك، الذين يصلون إلى مناصبهم بفضل المولد، قد يكونون مبتدئين لا ضرر منهم أو رجالا صالحين (وحتى لو كانوا «مجانين» فسرعان ما يقيّدون، أو إن تطلب الأمر، يقتلون على يد أقارب تهمهم ممتلكات العائلة المالكة، أو السلالة).

وفي تضاد واضح، فإن انتخاب حكام الدول عبر الانتخابات الشعبية يجعل من المستحيل عمليا لشخص صالح أو غير مضر أن يرتقي إلى القمة أبدا. فالرؤساء ورؤساء الوزارات لا يصلون لمناصبهم بفضل مكانتهم كأرستقراطيين طبيعيين، كما كان يفعل الملوك الإقطاعيون ـ أي بناءً على الاعتراف باستقلالهم الاقتصادي، إنجازاتهم المهنية المتميزة، حياتهم الشخصية الخالية من شوائب خُلُقية، الحكمة

والتفوق في الرأي والذوق ـ بل نتيجة لقدراتهم كمحرضين منفلتين خُلُقياً. ولهذا تضمن الديمقراطية واقعا ألا يرتقي إلى قمة الحكومة إلا الرجال الخطرون.

إضافة لذلك: ففي ظل الديمقراطية يصبح التميز بين الحاكم والمحكوم غائما. ويظهر حتى الوهم القائل بأن ذلك التمييز لم يعد موجودا: أنه في الحكومة الديمقراطية لا أحد يحكمه أي أحد، بل يحكم كل أحد نفسه. وبالتالي فإن المقاومة الشعبية ضد سلطة الحكومة تضعف بشكل نظامي. وفي حين كان الاستغلال والاستحواذ ـ أي الضرائب والتشريع ـ يبدوان قمعيين وشريرين بوضوح لدى العموم، فهما يبدوان الآن أقل من ذلك بكثير، نظرا لطبيعة البشر، ما أن يمكن لأي شخص أن يدخل بحرية في صفوف المنتفعين من ذلك، وبالتالي فسيحدث المزيد منه.

وأسوأ من ذلك: ففي ظل الديمقراطية ستتغير السمات الاجتماعية وتركيبة الشخصية بنحو نظامي لدى الشعب بأكمله. فسيخضع كل الشعب للتسييس الشامل. خلال العصر الملكي، كانت الطبقة الأرستقراطية القديمة قد بقيت سليمة نسبيا. ووحده الملك، وأعضاء بلاطه (الحصري) بنحو غير مباشر، يستطيع الإثراء ـ عبر الضرائب والتشريع ـ على حساب الآخرين وممتلكاتهم. وكان على كل من سواهم أن يقف على قدميه، كما يقال، وأن يدين بمكانته في المجتمع، وكذلك ثروته ودخله، لشكل ما من الجهود المنتجة للقيمة.

أما في ظل الديمقراطية فإن تركيب الحوافز يتغير بنحو نظامي، حيث يطلق العنان للمشاعر المساواتية والحسد. وكل شخص الآن، لا

الملك وحده، يسمح له بالمشاركة في استغلال الجميع ـ عبر الضرائب والتشريع. وكل شخص حر في التعبير عن مطالبه الابتزازية أيما تكن. وما من شيء أو طلب يتجاوز الحدود. وكما يقول فردريك باستيا، ففي ظل الديمقراطية تصبح الدولة خيالا عظيما، يسعى كل شخص فيه لأن يعيش على حساب كل من سواه. فكل شخص وكذلك ملكيته الشخصية تصبح في متناول الجميع ولقمة سائغة لهم.

وهكذا، ففي ظل نظام «صوت واحد لشخص واحد»، ستنطلق ماكينة تهدف لإعادة توزيع الثروة والدخل بلا هوادة. ويجب أن يتوقع أن أكثرية المحرومين سيحاولون دوما تحقيق الثراء على حساب أقلية المتمكنين. وهذا لا يعني أنه ستكون هناك طبقة واحدة فقط من المتمكنين وطبقة واحدة فقط من المحرومين، أو الأغنياء والفقراء، أو أن إعادة التوزيع ـ عبر الضرائب والتشريع ـ ستتم بانتظام من الأغنياء والفقراء. بل على العكس: ففي حين أن إعادة التوزيع من الأغنياء للفقراء ستلعب دورا رئيسا دوما، وهي بالفعل سمة ومعلَم دائم للديمقراطية، سيكون من الساذج افتراض أنها ستكون الشكل الوحيد أو حتى المسيطر لإعادة التوزيع. فالأغنياء يتميزون بالذكاء والدأب، أما الفقراء فهم في العادة أغبياء، كسالى، أو كلاهما. وليس من المحتمل أن الأغبياء، ولو شكلوا الأكثرية، سيتفوقون بشكل نظامي ويغتنون على حساب أقلية من الأفراد اللامعين النشطين. بل إن معظم إعادة التوزيع سيحدث لصالح غير الفقراء، والواقع أن الأفضل حالا هم من سيؤول بهم الحال للاغتناء على حساب الفقراء. (فكر فقط في التعليم الجامعي «المجاني»، حيث تسدّد الطبقة العاملة، التي نادرا ما يرتاد أبناؤها الجامعات، تكاليف تعليم

أولاد الطبقة الوسطى!) وبالفعل، فإن العديد من الأحزاب والتحالفات المتنافسة سيحاول الانتفاع على حساب الآخرين.

وإضافة لذلك، ستكون هناك تشكيلة من الضوابط المتغيرة التي تعرّف ما يجعل الشخص متمكنا (أي مستحقا للنهب) أو محروما (أي مستحقا لتلقي النهب) ـ وسيكون للمفكرين دور كبير في تعريف وترويج تلك الضوابط (مع التأكد بالطبع من تصنيفهم لأنفسهم دوما كمحرومين، في حاجة لمزيد من النهب). كما يمكن للأفراد أن يكونوا أعضاء في جماعات عديدة من المتمكنين أو المحرومين، يخسرون بفضل صفة معينة ويكسبون بفضل أخرى، لينتهي بعض الأفراد للخسارة في المحصلة وآخرون للربح في المحصلة من إعادة التوزيع.

ولكن على كل حال، حيث أن هناك دوما شيئا قيما، أو شيئا «جيدا» يعاد توزيعه ـ كالملكية والدخل ـ ويفترض أن المتمكنين يملكون منه أكثر مما يجب، والمحرومين يملكون منه أقل مما يجب، فإن أي إعادة توزيع تقتضي أن الحافز لتحصيل، امتلاك، أو إنتاج شيء ذي قيمة ـ أو شيء «جيد» ـ سينخفض نظاميا، وبتغيير ما يلزم، فإن الحافز لعدم تحصيل، امتلاك، أو إنتاج شيء ذي قيمة ـ ولئلا يكون المرء أو يملك شيئا «جيدا» ـ والاعتماد بدل ذلك على الدخول والثروة المعاد توزيعهما، سيزداد نظاميا. وبإيجاز، فإن نسبة الأشخاص الجيدين والنشاطات الجيدة المنتجة للقيمة ستتقلص، ونسبة الأفراد السيئين أو غير الجيدين، وكذلك العادات والخصال وأنماط السلوك غير المنتجة ستزداد، وستكون النتيجة الإجمالية إفقار المجتمع وزيادة الحياة بؤساً.

مع أنه يستحيل أن نتوقع النتيجة النهائية للصراع الديمقراطي الدائم

بين الكل والكل، عدا القول بأنه سوف يفضي إلى ضرائب أعلى دوما، وطوفان لا ينتهي من التشريعات ـ مما يعني مزيدا من الشك في القانون، وبالتالي إلى زيادة في معدل التفضيل الزمني الاجتماعي، أي تزايد الميول قصيرة الأمد (و«تطفيل» المجتمع، فإن هناك ناتجا واحدا لهذا الصراع، وثمرة واحدة للديمقراطية يمكن توقعها بأمان.

فالديمقراطية تنتج وتأتي بصفوة أو طبقة حاكمة جديدة. ويعد الرؤساء، رؤساء الوزارات، وزعماء البرلمانات جزءا من هذه الصفوة، وقد تحدثت عنهم فعلا بوصفهم محرضين بلا أخلاق في الأساس. ولكن من السذاجة أن نفترض أنهم أقوى الناس وأشدهم نفوذا على الإطلاق. فهم أغلب الوقت ممثلون وعملاء ـ ينفذون الأوامر ـ لأشخاص آخرين يقفون على الهامش وبعيدا عن الأنظار. أما الصفوة الحقة، التي تحدد وتتحكم بمن سينجح كرئيس، رئيس وزراء، زعيم حزب... الخ هم الملأ plutocrats. وكما عرّفهم الاجتماعي الأميركي العظيم (والمنسي إلى حد كبير) وليم غراهام سمنر، فهم ليسوا مفرطي الثراء فقط ـ كما هو حال المصرفيين الكبار وأساطين السياسة والأعمال. بل إن الملأ صنف من مفرطي الثراء، وهم المصرفيون ورجال الأعمال الكبار الذين اكتشفوا الإمكانيات الهائلة للدولة كمؤسسة يمكن أن تفرض ضرائب وتشريعات تهدف لإثرائهم أكثر مستقبلا، وعلى أساس هذه الرؤية، فقد قرروا أن يلقوا بأنفسهم في بحر السياسة. فهم يعرفون أن الدولة تستطيع جعلك أغنى بكثير مما أنت عليه: من خلال توفير الدعم لك، مكافأتك بعقود حكومية، أو تمرير قوانين تحميك من المنافسة أو المنافسين غير المرحب بهم، ويقررون استخدام ثرائهم للسيطرة على الدولة،

واستخدام السياسة مطية لغايتهم المتمثلة بالمزيد من الثراء (بدلا من تحقيقه عبر وسائل اقتصادية فقط، أي توفير خدمة أفضل للزبائن الذين يدفعون طواعية ثمن منتجاتهم).

وليس عليهم أن ينخرطوا في السياسة شخصيا، فلديهم مشاغل أهم وأوفر ربحا من تضييع وقتهم مع السياسة اليومية. ولكنهم يملكون المال والمكانة اللازمين لشراء السياسيين المحترفين الأقل ثراء بكثير، إما بشكل غير مباشر عبر رشوتهم، أو غير مباشر عبر الموافقة على توظيفهم لاحقا، بعد فترة وجيزة في السياسة الاحترافية، كمدراء، مستشارين، أو مفاوضين بأجر وفير، وبهذا يتدبرون تحقيق تأثير حاسم وتوجيه مسار السياسة لصالحهم. وهم، أي طبقة الملأ، سيصبحون الرابحين النهائيين في الصراع الدائم لإعادة توزيع الثروة والدخل الذي تمثله الديمقراطية. وفيما بينهم (أي الصفوة الفعلية التي تقبع خارج الأضواء)، وبين كل الذين يعتمد دخلهم (وثروتهم) بشكل كلي أو كبير على الدولة وسلطتها الضريبية (أي موظفي أجهزة الدولة دائمة النمو، وكل متلقي المساعدات والمنح، أي «زبائن المعونات»)، فستظل الطبقة الوسطى المنتجة تعتصر حتى الجفاف.

ولا أقل، فقد كان للديمقراطية تأثير عميق على إدارة الحرب. كنت قد شرحت من قبل أن الملوك، نظرا لأنهم يستطيعون تحويل كلفة اعتدائهم لحساب الآخرين (عبر الضرائب)، فهم يميلون لأن يكونوا عدائيين وحربيين أكثر من المعتاد. ولكن دافع الملك للحرب عادة ما يكون نزاعا على الملكية ـ الميراث جرته شبكة معقدة من الزيجات بين السلالات، وانقراض غير منتظم مع أنه متكرر لبعض

السلالات. وبوصفها نزاعات عنيفة على الميراث، فإن الحروب الملكية كانت تمتاز بأهداف مناطقية محددة، ولم تكن خصومات ذات دافع إيديولوجي بل نزاعات على ملكيات ملموسة. وبوصفها نزاعات مُلكية بين سلالات، فإن الجمهور كان ينظر للحرب على أنها شأن الملك الخاص الذي يموله بنفسه، وسبب غير كاف لفرض أي زيادة ضريبية. وبوصفها نزاعات خاصة بين عوائل حاكمة مختلفة، فإن الجمهور يتوقع، والملك يحس بأنه ملزم، بالاعتراف بتمييز واضح بين المقاتلين وغيرهم، وتوجيه الجهد الحربي خصيصا وحصريا ضد بعضهم البعض وكذلك ضد ممتلكاتهم الشخصية.

أما الديمقراطية فتحول الحروب الملكية المقيدة جذريا إلى حروب شاملة. فعبر طمس الفارق بين الحاكم والمحكوم، تقوي الديمقراطية من تماهي الجمهور مع الدولة. فما أن تصبح الدولة ملكا للجميع، كما يروج الديمقراطيون لذلك بخداع، فمن العدل فعلا أن يقاتل الجميع من أجل دولتهم، وأن تسخر كل الموارد الاقتصادية للدولة في حروبها. وحيث أن الموظفين العموميين على رأس الدولة الديمقراطية لا يمكنهم، ولا يدّعون شخصيا، «امتلاك» أي منطقة أجنبية (كما قد يفعل الملك)، فإن الدافع للحرب يصبح بدل ذلك إيديولوجياً ـ كالمجد الوطني، الديمقراطية، الحرية، الحضارة، الإنسانية. وتصبح الأهداف غير ملموسة ومراوغة: كانتصار الأفكار، والاستسلام غير المشروط والتحول الإيديولوجي للخاسرين (وذلك، نظرا لأنه لا يمكن التأكد أبدا من ذلك التحول، قد يتطلب إبادة جماعية للمدنيين). كما أن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يصبح غائما ويتلاشى في النهاية في ظل

الديمقراطية، ويصبح الانخراط الجماعي في الحرب ـ عبر السوق العسكري والتحشيد الشعبي للحرب ـ وكذلك «الأضرار الجانبية» جزءا من ستراتيجية الحرب.

وستزداد هذه الميول قوة مع صعود نخبة حاكمة جديدة من الملأ. فسرعان ما سيدرك الملأ أولا حجم الأرباح الهائلة التي يمكن تحقيقها عبر تسليح الدولة، وإنتاج ذات الأسلحة والمعدات التي تستخدم في الحرب، وعبر خصّهم بأشد العقود سخاء التي تمولها الضرائب لإنجاز ذلك. وبهذا سيتشكل هيكل عسكري ـ صناعي. وثانيا، وخلافا لمعظم الناس ذوي المصالح المحلية أو الوطنية فقط، فإن الملأ مفرطي الثراء لديهم مصالح مالية في مناطق أجنبية أيضا، قد تكون في كل أرجاء الأرض، ولأجل، دعم، حماية، وفرض تلك المصالح الأجنبية، فمن الطبيعي لهم أن يستخدموا قوة بلادهم العسكرية كي تتدخل، تتطفل، وتتقحم في الشؤون الخارجية نيابة عنهم. فربما تفشل صفقة أعمال في بلدان أجنبية أو قد يكسب امتياز أو ترخيص هناك ـ وكل شيء تقريبا يمكن أن يستخدم كسبب للضغط على الدولة كي تسعى لإنقاذه وتتدخل خارج رقعتها. وبالفعل، فحتى لو تطلب هذا التدخل تدمير دولة أجنبية، فقد يجر هذا نفعا لهم، بشرط أن يكونوا الطرف المتلقي لعقد إعادة إعمار البلد الذي دمرته أسلحتهم من قبل.

وأخيرا، فإن الميل الذي انطلق مع حروب الملوك ليقود نحو مزيد من التمركز السياسي، ونحو بناء إمبراطورية، سيستمر ويتسارع خلال الحرب الديمقراطية.

كل دولة يجب أن تبدأ على رقعة صغيرة. فذلك يسهل على الأفراد

المنتجين أن يهربوا من ضرائبها وتشريعاتها. ومن الواضح أن الدولة لا ترغب في رؤية أفرادها المنتجين يهربون، وستحاول الإمساك بهم من خلال توسعة رقعتها. وكلما ازداد عدد الأفراد المنتجين الذين تتحكم بهم الدولة، فستصبح أفضل حالا. وبفضل شهيتها التوسعية، ستصطدم بدول أخرى. حيث لا يمكن ان يوجد إلا محتكر واحد لصنع القرار النهائي في أي رقعة معينة، أي أن التنافس بين الدول المختلفة إقصائي: إما أن يفوز A ويتحكم بالمنطقة أو يفوز B. فمن يفوز؟ في المدى البعيد على الأقل، ستفوز الدولة ـ وتستولي على رقعة دولة أخرى أو تفرض سيطرتها عليها وتجبرها على دفع أتاوة ـ بحيث يمكن أن تعيش بشكل طفيلي على اقتصاد أعلى إنتاجية نسبيا. وذلك يعني، بثبات كل ما عداه، أن الدول الأشد «تحررا» داخليا، أي ذات الضرائب الواطئة نسبيا والقيود التشريعية القليلة، ستفوز على الأقل «تحررا»، أي الأشد قمعا، وتوسع رقعتها أو أفق سيطرتها.

بقي هناك عنصر واحد مهم لا يزال مفقودا في إعادة التشكيل هذه للميل نحو الإمبريالية والتمركز السياسي: وهو المال.

كل دولة، ملكية كانت أو ديمقراطية، كانت قد لاحظت مباشرة ـ بوصفها محتكرة مناطقية للتشريع ـ إمكانية هائلة لإثرائها هي، وبشكل يتعدى كل ما يمكن للضرائب توفيره، من خلال التحكم الاحتكاري بالمال. فعبر تعيينها لنفسها كمنتج وحيد للمال، تستطيع الدولة أن تزيد وتضخّم من مواردها المالية عبر هبوط قيمة العملة: أي عبر إنتاج عملة تستمر بالهبوط لتصل في النهاية «لانعدام القيمة»، كالنقد الورقي، يمكن إنتاجها بكلفة شبه صفرية، وبنحو يسمح للدولة «بشراء» سلع

حقيقية غير نقدية دون أن يكلفها الأمر شيئا. ولكن في بيئة تضم دولا عديدة متنافسة، إضافة لنقود ورقية ومناطق عملة، ستظهر قيود على سياسة «الاستحواذ عبر التضخم» هذه. فإن كانت دولة ما ستتضخم أكثر من الأخرى، سيميل نقدها للهبوط أسرع في سوق العملات بإزاء نقود أخرى، وسيستجيب الناس لهذه التغيرات عبر بيع النقد الأشد تضخما وشراء الأقل تضخما. وهكذا سيميل النقد «الأفضل» للفوز أمام النقد «الأسوأ».

ولا يمكن منع ذلك إلا لو نسقت سياسات التضخم لدى كل الدول وتأسس تكتّل للتضخم. ولكن أي تكتل كهذا سيكون غير مستقر، حيث تميل الضغوط الاقتصادية داخليا وتاريخيا إلى تمزقه. ولكي يكون هذا التكتل مستقرا فذلك يحتاج إلى منفّذ مسيطر ـ مما يعيدنا إلى موضوع الإمبريالية وبناء الإمبراطورية. فحيث أن دولة مسيطرة عسكريا، أو قوة مهيمنة، قد وسوف تستخدم مكانتها لبناء وفرض سياسة من التضخم المنسّق، وكذلك **الإمبريالية النقدية**، فستأمر الدول الخاضعة لها بالتضخم بنحو يوازي تضخمها هي. كما ستضغط عليها أكثر كي تتقبل عملتها هي كعملة احتياط، وفي النهاية، تستبدل كل العملات المنافسة الأخرى بنقد ورقي واحد، يستخدم عالميا ويكون تحت تحكمها، كي توسع من سلطتها المستغلة للمناطق الأخرى، وفي النهاية للأرض بأسرها، دون مزيد من الحروب والفتوحات.

وحيث أقترب ببطء من نهاية حكايتي عن الحماقة والتداعي الأخلاقي والاقتصادي، وكنت قد تطرقت لسبيل ممكن للخروج منها، فيجدر القول بأن الإمبريالية وبناء الإمبراطورية يشتملان أيضا على

بذور دمارهما. فكلما اقتربت الدولة من هدفها النهائي للهيمنة على العالم وبناء الحكومة العالمية وفرض النقد الورقي، قلت الأسباب التي تدفعها للحفاظ على تحررها الداخلي وباتت تميل لفعل ما تميل سائر الدول لفعله بأي حال، أي نحو مزيد من القمع والاستغلال لمن تبقى من أفرادها المنتجين. وبالتالي، فمع انعدام الروافد الإضافية وركود أو تهاوي الإنتاجية المحلية، فإن السياسات الداخلية للإمبراطورية من الخبز والترفيه، والسياسات الخارجية من الحرب والتوسع، لا يمكن من ثم أن تدوم. ثم تعصف الأزمة الاقتصادية، ويحفز الانهيار الاقتصادي الوشيك الميول اللامركزية، والحركات الانفصالية أو الانعزالية، ليقود إلى تفكك الإمبراطورية.

ما هو إذن مغزى حكايتي هذه؟ لقد حاولت أن أجعل من عالمنا الحالي سهل الفهم، وأعيد تشكيله بوصفه نتيجة متوقعة لسلسلة من الأخطاء الخُلُقية والاقتصادية التي تتابعت وتراكمت.

وكلنا يعرف نتائج ذلك. فقد تصاعد ثمن العدالة فلكيا. والعبء الضريبي المفروض على ذوي الأملاك والمنتجين يجعل أعباء العبيد والأقنان تبدو هينة بإزائه. كما تصاعد الدين الحكومي لمستويات تحبس الأنفاس. وأينما نظرت، فالدول الديمقراطية تقف على شفا الإفلاس. وفي نفس الوقت، فقد تدهورت جودة القانون إلى نقطة اختفت عندها فكرة القانون كهيكل من مبادئ العدل العالمية الثابتة من الوعي والضمير العام، لتحل محلها فكرة القانون كتشريع. وكل تفصيل من الحياة الخاصة، الملكية، التجارة، والتعاقد أصبحت تنظمه جبال تزداد ارتفاعا من القوانين الورقية. وباسم الأمن الاجتماعي، العام، أو الوطني، فإن

وكلاءنا الديمقراطيين «يحموننا» من الاحترار والابتراد العالمي، من انقراض الحيوانات والنباتات واستنفاد الموارد الطبيعية، من الأزواج والزوجات، من الوالدين وأرباب العمل، من الفقر، المرض، الكوارث، الجهل، التعصب، العنصرية، التحيز الجنسي، عداء المثلية، وعدد آخر لا يحصى من «الأعداء» و«المخاطر» العامة.

أما المهمة الوحيدة التي كان يفترض بالحكومة تأديتها ـ أي حماية الحياة والملكية ـ فهي لا تقوم بها. بل على العكس، فكلما ازداد إنفاق الدولة على الأمن الاجتماعي، العام، أو الوطني، فإن حقوق الملكية قد ازدادت تآكلاً، ومزيد من الملكية قد استحوذ عليه، صودر، أتلف، أو قلت قيمته، وازداد تجرد الناس من كل حماية لهم: الاستقلال الشخصي، القوة الاقتصادية، والثروة الخاصة. وكلما أنتج مزيد من القوانين الورقية، خلق ذلك مزيدا من الحيرة القانونية والمخاطر الخُلُقية، وحلت الفوضى محل النظام والقانون. وفي حين أمعنّا في الارتهان، قلة الحيلة، الفقر، التهديد، وعدم الأمان، فإن النخبة الحاكمة من السياسيين والملأ قد أمعنت في الثراء، الفساد، التسلح الخطر، والغرور.

وما نعرفه عن المشهد الدولي مشابه لذلك. فالولايات المتحدة التي كانت ذات يوم متحررة نسبيا، ومن خلال سلسلة بلا نهاية واضحة من الحروب ـ التي كان يفترض أن تؤمّن العالم لتقبّل الديمقراطية، لكنها في الواقع تهدف لهيمنة الولايات المتحدة والملأ على العالم ـ قد ارتقت لرتبة الإمبراطورية الأولى عالميا، والمسيطر على الكوكب، حيث تتدخل في الشؤون المحلية وتفرض حكمها على دول أخرى لا تحصى، بما في ذلك صفوتها المحلية وشعوبها. كما أن الولايات

المتحدة، بوصفها إمبراطورية العالم المسيطرة، قد فرضت عملتها ـ أي الدولار الأمريكي ـ كعملة احتياط عالمي رائدة. ومع استخدام الدولار كعملة احتياط في البنوك المركزية (أي الحكومية) الأجنبية، يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على وضع «عجز بلا دموع». أي أنها لا تحتاج لأن تدفع شيئا لقاء إفراطها الدائم في الاستيراد مقارنة بالتصدير، كما المعتاد بين شركاء «متساوين»، فتضطر بالتالي لشحن مزيد من الصادرات للخارج (كي تسدد الصادرات الواردات). بل إن الحكومات الأجنبية وبنوكها المركزية، بدل أن تستغل أرباح صادراتها كي تشتري سلعا أمريكية للاستهلاك المحلي، فإنها ـ كدلالة على خضوعها لهيمنة أمريكا ـ تستخدم احتياطاتها من الدولار الورقي لشراء سندات أمريكية حكومية، كي تساعد الأمريكيين في الاستهلاك فوق طاقتهم، وعلى حساب الشعوب الأجنبية.

إن ما حاولت إثباته هنا هو أن ذلك كله لم يكن حادثا تاريخيا، بل أمرا يمكن توقعه. ليس في كل تفاصيله بالطبع، ولكن فيما يخص الخط العام للتطورات. وكذلك أن أعظم خطأ ارتكب، وقاد بدوره لهذه النتائج التعيسة، كان تأسيس الاحتكار المناطقي لصنع القرار النهائي، أي الدولة؛ وهكذا إن كل ما يحكى ويدرّس لنا من تاريخ في المدارس والكتب الدراسية الرسمية، التي تقدم الديمقراطية بوصفها الإنجاز الذي تكللت به الحضارة الإنسانية، إنما هو نقيض الواقع.

وهكذا فالسؤال الأخير هو «كيف يمكننا تصحيح هذا الخطأ والعودة إلى نظم اجتماعي أرستقراطي طبيعي؟» كنت قد كتبت وتحدثت عن هذا الحل النهائي: كيف يمكن لنظم طبيعي حديث ـ أي

مجتمع قانون خاص ـ أن يعمل، ويمكنني فقط أن أحيلك بإيجاز إلى تلك الأعمال.[1] لكني أفضل هنا أن أتحدث بإيجاز، في الختام، عن شؤون التخطيط السياسي: كيف يمكن لنا أن نتجه نحو الحل النهائي الذي اقترحته وخططت له أنا وآخرون، من بينهم معلمي العظيم موري روثبارد، بالنظر لحالة الأوضاع الراهنة.

كما أشرنا، فإن النظام الديمقراطي على حافة الانهيار الاقتصادي والإفلاس، كما كشفت لنا التطورات منذ 2007، مع الأزمة الاقتصادية والمالية الكبرى التي لا زالت مستمرة. والاتحاد الأوربي واليورو في مشكلة عويصة، وكذلك الولايات المتحدة ودولارها. بل إن هناك نذرا خطرة تشير لأن الدولار يفقد تدريجيا مكانته كعملة احتياط مسيطرة دوليا. وفي هذا الموقف، الذي لا يختلف كثيرا عما أعقب انهيار الإمبراطورية السوفيتية السابقة، فقد اكتسبت حركات وميول لامركزية، انفصالية وانسحابية، زخما كبيرا. وأنا أدعو إلى منح هذه الحركات أكبر دعم إيديولوجي ممكن.

وحتى لو ظهرت حكومات ودول جديدة نتيجة لهذه الميول اللامركزية، ديمقراطية كانت أو غير ذلك، فإن الدول الأصغر جغرافيا والتنافس السياسي المتزايد ستميل لتشجيع اعتدال الدولة في استغلالها لأفرادها المنتجين. انظر فقط إلى ليشتنشتاين، موناكو، سنغافورة، هونغ كونغ، وحتى سويسرا، التي لا تزال كانتوناتها الصغيرة قوية نسبيا مقارنة

---

(1) ألقيت من قبل محاضرة في معهد ميزس بالبرازيل عام 2011 بعنوان «مشكلة النظم الاجتماعي». وقد نشرها معهد ميزس في أوبرن، ألاباما بعنوان «الدولة أو مجتمع القانون الخاص» وهي متوفرة هنا:
mises.org/daily/5270/State-or-PrivateLaw-Society

بحكومتها المركزية. بنحو مثالي، يفترض أن تستمر اللامركزية حتى تصل إلى مستوى المجتمعات المنفردة، أي المدن الحرة والقرى كما وجدت من قبل في أرجاء أوربا ـ تذكر مثلا مدن العُصبة الهانزية. وعلى أي حال، فحتى لو ظهرت هناك دول جديدة صغيرة، ففي المناطق، المقاطعات، والجماعات الصغيرة فقط سيصبح غباء، عناد، وفساد السياسيين والملأ المحليين واضحا للعيان بنحو شبه مباشر للعموم، ويمكن لسلوكهم أن يصحح ويقوم. وفقط في الوحدات السياسية الصغيرة جدا يمكن أيضا لأفراد النخبة الطبيعية، أو أيما تبقى منها، أن يستعيدوا مكانة محكمي النزاعات وقضاة السلم المعترف بهم طوعا.

محاضرة «ما العمل؟»

إن عنوانا أنسب بقليل[1] قد يكون «المجتمع، الدولة، والحرية: الستراتيجية الليبرتارية النمساوية للثورة الاجتماعية». وهكذا فأنا أرغب في تصعيد الأمور قليلا بعد كل هذه الخطابات المعتدلة التي سمعتموها فيما مضى. وأود أن أختتم ببعض النصائح الستراتيجية الأقرب للواقع، ولكن حتى أقدم ذلك فعليّ أولا أن أشخص المشكلة، وإلا لأصبح العلاج شرا من الداء. ويتضمن هذا التشخيص شيئا من إعادة التشكيل المنظمة أو التفسير النظري للتاريخ البشري.

المجتمع والتعاون

لأبدأ هنا بكلمات قليلة حول المجتمع. لماذا يوجد مجتمع؟ لماذا يتعاون الناس؟ لماذا يوجد تعاون سلمي بدلا من الحرب الدائمة بين الناس؟ تؤكد المدرسة النمساوية، وأتباع ميزس بالأخص، أننا لا نحتاج لافتراض أمور مثل التعاطف أو الحب للآخرين كي نفسر ذلك. فالمصلحة الذاتية ـ أي تفضيل الكثير على القليل ـ كافية تماما لتفسير

(1) ألف فلاديمير لينين عام 1902 كتابا سماه «ما العمل؟»، يصف فيه خططه لتحقيق الشيوعية في روسيا، ويستخدم هوبه نفس العنوان لوصف خططه لتحقيق الليبرتارية في المجتمع الأميركي.

ظاهرة التعاون هذه. فالناس يتعاونون لأنهم قادرون على رؤية أن الإنتاج في ظل توزيع العمل أوفر من العزلة والاكتفاء الذاتي. تخيل أننا قد ننسحب من توزيع العمل، وسرعان ما ستكتشف أننا سنعيش في فقر مدقع، وأن معظم البشرية ستموت فورا.

لاحظ هنا أمرا مهما، سأعود إليه فيما بعد. ما الذي يعنيه هذا التفسير وما الذي لا يعنيه؟ لا يعني بالطبع أنه لن يقوم هناك غير السلم الدائم بين البشر ودون أي استثناء أو قلق. فسيظل هناك سراق وقتلة في الجوار، وسيكون على كل مجتمع بنحو ما أن يتعامل مع هذه الأصناف. لكنه يعني أن تصور هوبز عن ظهور التعاون السلمي خاطئ من أساسه.

لقد افترض توماس هوبز أن الناس سيتصارعون دوما إن لم يكن هناك طرف ثالث مستقل ـ هو الدولة طبعا ـ هو من يبسط السلام بينهم. ستلاحظ فورا مدى غرابة هذا البناء. فهو يفترض أن الناس ذئاب ضارية ضد بعضها، لا يمكن أن تنقلب لأغنام إلا لو حكمها ذئب ثالث آخر. وإن كان هذا الطرف الثالث ذئبا أيضا، كما هو الحال بوضوح، فحتى لو استطاع تحقيق السلام بين فردين، فذلك يعني بوضوح أنه ستكون هناك حرب دائمة بين الذئب الحاكم والذئبين اللذين باتا يتعاونان سلميا.

وهذا يعني أمرا في غاية الأهمية. فلا يشترط أن توجد هناك دولة، أو يوجد طرف ثالث مستقل، كي يتحقق التعاون بين فردين. وهو أمر يمكنك ملاحظته فورا بالنظر مثلا إلى المشهد الدولي. فلا توجد حكومة عالمية ـ الآن على الأقل ـ ومع ذلك فإن أناسا من بلدان مختلفة يتعاونون سلميا فيما بينهم. أو حتى من قلب أعنف فوضى اجتماعية، فإن التعاون يطلّ برأسه من جديد.

والخلاصة ببساطة هي أن التعاون السلمي بين البشر ظاهرة طبيعية تماما ومتكررة بثبات، وهكذا ينبع من هذا التعاون، وبنحو طبيعي أيضا تحركه المصلحة الذاتية، تراكم الرأسمال، ويظهر النقد كوسيط للتبادل، ومن ثم يتوسع توزيع العمل ليشمل الأرض بأسرها، وبالمثل فإن النقد، وخاصة النقد السلعي، يصبح أيضا نقدا سلعيا يستخدم عالميا. وترتفع مستويات المعيشة المادية لدى الجميع، وبناء على مستويات معيشة مادية أعلى، فإن بناءً فوقياً أشد تعقيدا من السلع غير المادية، أي الحضارة ـ من علوم، فنون، آداب، وما شاكل ـ يمكن أن يطوّر ويستدام.

الحماية والدولة

ولكن يمكن أن يحدث شيء ما، وقد حدث، سيقاطع ويشوّه بل ويعيق هذا التطور الطبيعي الذي تحركه المصلحة الذاتية، وهو الدولة بالطبع، التي سأعرّفها في البدء، وبنحو تجريدي، بأنها المحتكر المناطقي والمموّل إجباريا للحماية. أي أنها تحتكر الدفاع وتوفير النظام والقانون وفرضهما.

فكيف تنشأ الدولة إذن؟ مع أن هذه المسألة مشوشة إجمالا، وعن عمد كما أظن، فيجب أن يتضح من البداية أن النظام والقانون، أو حماية الملكية، قانون الدولة، نظام الدولة، وحماية الدولة، ليست كلها بالأمر ذاته؛ فهي ليست أمورا متطابقة. فمثلما تعد الملكية والتعاون الاجتماعي القائم على توزيع العمل أمورا طبيعية، فكذلك تعد رغبة المرء في حماية ملكيته من الكوارث الطبيعية والاجتماعية، كالجريمة، رغبة طبيعية

تماما. ولإشباع هذه الرغبة، لا بد أولا من حماية الذات: من حيطة، تأمين (فردي أو تعاوني)، حراسة، دفاع عن النفس، وعقوبة.

لا مجال للشك في أن كفاءة نظام الحماية تعتمد على مدى استعداد الناس للدفاع عن أنفسهم. وهكذا تم الحفاظ على النظام والقانون في معظم الأوقات وعند معظم البشر. ففي كل قرية، وحتى هذا اليوم، يحافظ على النظام والقانون بهذا النحو أساسا. وفي الغرب الجامح الأمريكي، الذي لم يكن بالضبط «جامحا» مقارنة بالوضع الحالي، هكذا تم الحفاظ على النظام والقانون: عبر استعداد الناس للدفاع عن أنفسهم.

كما أن توزيع العمل سيؤثر بنحو طبيعي على إنتاج خدمات الأمن والحماية. فكلما ارتفعت مستويات المعيشة، سيرغب مزيد من الناس، إضافة لإجراءات الدفاع عن النفس، في الاستفادة من منافع توزيع العمل، ويربطون أنفسهم لأجل الحماية بمختصين في الحماية، أي موفرين للنظام، القانون، العدل، والحماية. وبنحو طبيعي، فإن كل شخص سيبحث لأجل هذه المهمة المحددة عن أشخاص أو مؤسسات تملك القدرة على حماية نفسها ـ أي وسائل لضمان الحماية الكفؤة وسمعة تجعلهم قضاة عدولا ونزيهين. وفي كل مجتمع يملك حدا فوق الأدنى من التعقيد، سرعان ما يبرز أفراد محددون، على أساس حيازتهم لملكية يدافعون عنها، وامتلاكهم لسمعة طيبة وما شاكل، سيشغلون دور القادة والمصلحين والحماة. ومجددا، فإن كل قرية حتى يومنا هذا، وكل مجتمع صغير، حتى الغرب الجامح بالطبع، يشهد على صحة هذا الاستنتاج.

والحماية ممكنة أيضا من دون دولة. ويجب أن يكون ذلك أمرا شديد الوضوح، ولكن في عصر التشويش والتضليل الدولاني statist، تزداد أهمية التأكيد على هذه البصيرة الأساسية، والخطرة جدا كما سنرى. إن الخطوة المفصلية في حرف التاريخ البشري عن مساره الطبيعي ـ أو الخطيئة الأصلية للبشرية، لو صح القول ـ تحدث عند احتكار توفير الحماية، الدفاع، الأمن، والنظام: حيث يحتكر هذه المهام شخص واحد من الحماة العديدين في البدء ويستثني كل من سواه. واحتكار الحماية يحدث ما أن يمكن لجهة واحدة أو شخص واحد أن يؤكد عمليا أنه يجب على جميع سكان رقعة معينة أن يرجعوا إليه حصرا من أجل العدالة والحماية. أي أنه لا يحق لأحد أن يعتمد حصريا أو كليا على الدفاع عن النفس، أو يرتبط لأجل الحماية بشخص آخر. وما أن يتحقق هذا الاحتكار، فإن تمويل هذا الحامي لن يعود أمرا طوعيا بالكامل، بل يصبح إلزاميا بنحو جزئي.

وهكذا، كما يتوقع الاقتصاد النمساوي القياسي، فما أن تتوقف المشاركة الحرة في مجال حماية الملكية، أو أي مجال أعمال آخر في هذا الصدد، فإن سعر الحماية سيزداد وجودتها ستهبط. وسيقل تدريجيا أداء الحامي لدوره كحامٍ لملكياتنا، ويصبح أقرب إلى مبتزّ لأجل الحماية، أو حتى مستغلاً نظاميا لذوي الأملاك. وبهذا سيصبح معتديا ومدمرا للناس ولأملاكهم، التي كان يراد منه حمايتها بادئ الأمر.

إن ما يوصف هنا بسهولة بتعبيرات مجردة (الاحتكار) هو في الواقع مهمة صعبة ومطولة. فكيف يمكن لأي أحد أن ينفذ بمنعه لكل الحماة الآخرين من المنافسة؟ ولماذا قد يسمح الناس، وخاصة كل المصلحين

والقضاة المحتملين، بحدوث شيء كهذا؛ أي أن يحتكر شخص واحد فقط هذه الخدمة؟ إن الجواب المختص بنشأة الدولة شديد التعقيد في تفاصيله، ولكن التعرف على ملامحه العامة أمر في غاية السهولة.

في البدء فإن كل دولة، أي كل جهة محتكرة للحماية، يجب أن تبدأ، أو يمكن أن تنشأ في رقعة شديدة الصغر كالقرية. ويستحيل عمليا تصور أن دولة عالمية، أو احتكاراً للحماية يشمل سكان العالم بأسره، يمكن أن يظهر للوجود من الصفر.

والأمر الثاني الذي يجب أن نلاحظه هو أنه لا يمكن لأي أحد ببساطة أن يصبح جهة حامية محلية. بل إن المحتكرين المحليين للحماية هم في الأساس أعضاء للنخبة الاجتماعية الطبيعية. أي أنهم أصلا أفراد مرموقون ومعترف بهم في المجتمع. كما كانوا قد اختيروا طوعا كحماة قبل أن يصلوا لموقف المحتكر. وفقط حين يصبحون نخبة ثابتة ومعترفا بها، وتعد سلطتهم طوعية في الأساس، يمكن أن يقوموا بهذه الخطوة الحاسمة نحو الاحتكار وينفُذوا بها.

وذلك يعني أن كل حكومة محلية أو دولة مبدئية تنشأ على أساس مقاطعات شخصية أو خاصة أو إمارات. فلا يمكن للمرء أن يثق بأي شخص لصيانة القانون، النظام، والعدالة، وبالأخص إن كان لهذا الشخص أو الوكالة احتكار لهذه المهمة المعينة. بل إن الناس سيبحثون بوضوح عن الحماية عند شخص معروف، ومعروف أنه شخص عارف، وشخص كهذا فقط، أي نبيل أو أرستقراطي، يمكن أن يحصل مبدئيا على منصب احتكاري.

تاريخيا بالمناسبة، فلو نظر المرء إلى التاريخ الحديث أو القديم،

فقد كانت الدول أساسا إمارات في البدء، ولاحقا فقط ستصبح دولا ديمقراطية. ورغم صحة فكرة أن الدول يجب أن تبأ محليا فقط وكإمارات عادة، فقد استغرق الأمر مئات السنين قبل أن يظهر للوجود أي شيء يشبه الدولة الحديثة.

استحالة الحكومة المقيدة

ما أن يتوطد احتكار الحماية، فسيطلق لمنطقه الخاص العنان. فكل محتكر سيستغل منصبه. وسعر الحماية سيتصاعد، وبنحو أهم فإن محتوى القانون، أي جودة المنتج، سيعدّل لمصلحة المحتكر وعلى حساب الآخرين. سوف تشوّه العدالة، ويصبح الحامي تدريجيا مستغلا ومستحوذا. وبنحو أخص، ونتيجة للاحتكار المناطقي للعدالة، سيتولد لدينا ميلان: الأول ميل نحو توسع الاستغلال، والثاني ميل نحو تشديد الاستغلال.

تملك الدول، التي كانت أصلا مؤسسات محلية، ميلا فطريا تحركه المصلحة الذاتية إلى الرغبة في دخل أكثر لا أقل - أي نحو التوسع المناطقي. وكلما ازداد عدد الرعايا الذين تحميهم الدولة - أو تستغلهم - كان ذلك أفضل لها. والتنافس بين الدول - أي المحتكرين المناطقيين - منافسة إلغائية: إما أن أكون أنا أو تكون أنت من يحتكر استغلال الناس.

وإضافة لذلك، فمع تعدد الدول يسهل على الناس أن يتحركوا على أقدامهم. ولكن فقدان السكان من وجهة نظر الدولة يعد مشكلة مزعجة. ولهذا فإن الدول تخوض بشكل شبه تلقائي صراعا مع بعضها، وأحد طرق حل هذا الصراع، من وجهة نظر دولانية، هي التوسع المناطقي: إما

عن طريق الحرب أو التزويج، وأحيانا عبر الشراء الصريح. وفي النهاية، فلن يتوقف هذا الميل إلا عند تأسيس حكومة عالمية واحدة.

والميل الثاني هو تشديد الاستغلال. فتوسيع الاستغلال ـ أي سرقة الناس ـ لاحتكار الدولة، يقتضي بحد ذاته تشديدا، لأنه كلما صغر عدد الدول المنافسة ـ أي ازدادت مساحاتها ـ قلت فرص تصويت الناس بأقدامهم. وفي ظل سيناريو الحكومة العالمية، فأينما ذهب المرء، سيظل تركيب الضرائب والتنظيمات كما هو. أي أنه مع زوال خطر الهجرة، فإن الاستغلال الاحتكاري سيزداد بنحو طبيعي ـ أي أن سعر الحماية سيزداد ولكن جودتها ستقل.

الملكية × الديمقراطية

وحتى لو غضضنا النظر عن هذا، فما أن يقوم احتكار الحماية على رقعة من أي حجم، سيسعى المحتكر لتشديد استغلاله، ويزيد من ثروته ودخله على حساب رعيته المحميين لأبعد حد ممكن. ولكن ما دام شخص واحد ممسكا بزمام الاحتكار، وليكن أميرا أو ملكا، وخاصة لو كان الاحتكار وراثيا، فمن صالح المحتكر نظراً لكونه مالكا لذلك الاحتكار ولقيمة رأسماله، أن يحافظ على قيمة ملكيته. فسيستغل القليل اليوم كي يستغل المزيد لاحقا.

ستكون المقاومة الشعبية ضد توسع سلطة الدولة عاليةً جداً إن كان صاحب السلطة شخصا واحدا، لأنه لا يوجد بكل وضوح حق في الدخول إلى هيكل الدولة، ومنافع ذلك الاحتكار تتراكم عند شخص واحد وعائلته الموسعة ـ أي النبالة الوراثية. ووفقا لذلك، فإن السخط والحذر الشعبي

يتصاعد، وستجابه محاولات تشديد الاستغلال قيودا سريعة وقاسية. فالناس يكرهون الملك لأنهم أقرّوا «بأنه حاكمنا ونحن رعيته».

وبنحو متوقع، فإن دفعة كبيرة للأمام في رغبة الدولة في الاستغلال المشدد لم تحدث إلا بالترابط مع إصلاح شكل الدولة ـ الممتد عبر قرون ـ من دولة أميرية إلى ديمقراطية. وفي ظل ديمقراطية الأكثرية الحديثة ـ أي شكل الدولة الذي وصل لأوجه بعد الحرب العالمية الأولى على صعيد عالمي ـ فإن الاحتكار والاستغلال لم يتلاشيا. فالديمقراطية الأكثرية ليست نظاما للحكم الذاتي والدفاع الذاتي. والدولة والشعب ليسا بالأمر ذاته. فمع الاستعاضة ببرلمانات ورؤساء منتخبين عن أمير أو ملك منتخب، ستظل الحماية محتكرة كما كانت من قبل. ولم يحدث في الواقع إلا التالي: يصبح احتكار الحماية المناطقية ملكية عامة لا خاصة. فبدلا من أمير يعدها ملكيته الخاصة، سيوضع راع مؤقت وقابل للتبديل على رأس ابتزاز الحماية هذا. وهذا الراعي لا يملك ابتزاز الحماية، بل يسمح له فقط باستخدام الموارد الحالية لمصلحته. فهو يملك ثمرة المال لا أصله. وذلك لا يلغي الميل الذي تحركه المصلحة الذاتية نحو تزايد الاستغلال. بل على العكس، فهو يجعله أقل عقلانية وأقل حذرا، وأقصر نظرا وأشد إسرافا.

ولأن الوصول إلى الحكومة الديمقراطية بات مفتوحا ـ إذ يحق لكل شخص أن يصبح رئيسا ـ ستتقلص المقاومة ضد تدخلات الحكومة في الملكية. وذلك يقود إلى نفس النتيجة: بنحو متصاعد تحت الظروف الديمقراطية، فإن الأسوأ سيرتقون إلى سدة الحكم في منافسة حرة. والمنافسة ليست جيدة دوما. فالمنافسة على من يصبح

المعتدي الأذكى على الملكية الخاصة ليست أمرا يرحب به. وذلك تحديدا ما تؤول إليه الديمقراطية.

مع أن الأمراء والملوك كانوا هواة في الحكم، فقد حظوا في العادة بقدر جيد من تنشئة النخبة الطبيعية ونظامها القيمي، يضمن في أكثر الأحيان أن يتصرفوا ببساطة كرب أسرة ووالد جيد. أما السياسيون الديمقراطيون، من جهة أخرى، فيجب أن يكونوا، وهم كذلك، محرّضون محترفون، يستميلون دوما الغرائز الأوطأ ـ وعادة ما تكون مساواتية ـ لأن كل صوت يملك نفس القيمة. ولأن السياسيين المنتخبين شعبيا لا يعدون أبدا مسؤولين شخصيا عن الخدمة العامة الرسمية، فهم أشد خطورة، من وجهة نظر الراغبين بالأمان وحماية الملكية، من أي ملك على الإطلاق.

وإن جمعت هذين الميلين اللذين ذكرتهما، والمتجذرين في الدولة: أي التشديد ـ في استغلال السكان ـ والتوسع، فستحصل على ديمقراطية عالمية، ذات عملة ورقية عالمية، يطبعها بنك مركزي عالمي.

الظروف الحالية

اسمحوا لي الآن بتلخيص الموقف. ها نحن أولاء قرب نهاية القرن العشرين، أقرب ما نكون إلى النموذج النهائي للدولة العالمية، وعلى الأقل أقرب ما نكون في التاريخ. فالولايات المتحدة هي القوة الكبرى في العالم وشرطيه الرئيس. وفي نفس الوقت فقد أصبحت الديمقراطية شبه عالمية، كما أن القوة الرائدة في العالم، وهي الولايات المتحدة، قد أصبحت نصيرة الديمقراطية الرائدة عالميا.

لقد أشار بعض المحافظين الجدد، مثل فرنسيس فوكوياما، إلى أن هذا يجب أن يمثل نهاية التاريخ. فنحن في آخر الطريق نحو الديمقراطية العالمية. ولكن من منطلق ليبرتاري نمساوي تبدو الأمور مختلفة بعض الشيء. ففي ظل ديمقراطية شديدة التمركز، أو لنقل حكم دهماء شديد التمركز، أصبح أمن الملكية الخاصة متلاشيا في المعظم. وبات سعر الحماية هائلا، كما تدهورت جودة العدالة المتوفرة باستمرار. وقد تداعت إلى درجة أن أفكار القواعد الثابتة للعدالة، والقانون الطبيعي، قد تلاشت بنحو شبه كلي من الوعي العام. ولم يعد القانون يعرف إلا بوصفه قانوناً تصيغه الدولة ـ أي القانون الوضعي. فالقانون والعدل هما كل ما تعتبره الدولة كذلك. ولا تزال هناك ملكية خاصة اسميا، أما عمليا فقد حصل استحواذ هائل على ملاّك الملكية الخاصة. فبدلا من حماية الناس من الغزو والغزاة للأفراد والممتلكات، فقد تمكنت الدولة بنحو متزايد من نزع السلاح عن شعبها، وجرّدتهم من الحق الأشد أساسية في الدفاع عن النفس.

كما أن ملاّك الملكية الخاصة لم يعودوا أحرارا في تضمن أو إقصاء أناس آخرين عن ملكيتهم كما يشاؤون. وذلك الحق في تضمن أو إقصاء من تشاء يعد مكونا جوهريا للملكية الخاصة. وذلك يقتضي آلية دفاع، أي طريقة لمواجهة الغزاة يمكنك بها طرد الناس عن ملكيتك. ولكن هذا الحق في طرد الناس عن ملكيتك، وخاصة ملكيتك التجارية، قد استلب منك كليا. ومع زوال هذا الحق ـ فلم يعد أحد قادرا على تعيين أو رفض، بيع أو شراء، تضمن أو إقصاء الغير بإرادته عن ملكيته ـ مع زوال ذلك كله، تتلاشى أيضا طريقة أخرى لدفاع المرء عن نفسه ضد الغزو.

إن الدولة التي كان يراد منها أن تحمينا، قد جعلتنا في الواقع عديمي الحيلة تماما. فهي تجرد رعيتها من أكثر من نصف مدخولهم، كي يوزع وفقا لمشاعر الجمهور، وليس وفقا لمبادئ العدالة. وهي تخضع رعيتها لآلاف التقييدات التعسفية والاعتباطية. فنحن لم نعد أحرارا في تعيين وطرد من نريد، ولأي سبب نعتبره جيدا وضروريا. ونحن لا نستطيع بيع أو شراء ما نريد، لمن نريد، وأينما نريد. ونحن لا نستطيع فرض الأسعار بحريتنا كما نريد، ولا يمكن أن نجتمع وننفصل، وننأى بأنفسنا مع من نريد، أو عمن لا نريد.

وهكذا فبدلا من حمايتنا، فقد أسلمتنا الدولة للدهماء وغرائز الدهماء، وبدلا من وقايتنا فهي تفقرنا، تدمر أسرنا، منظماتنا المحلية، مؤسساتنا الخاصة، نوادينا وروابطنا، عبر ضمها جميعا وبنحو متزايد إلى فلكها. ونتيجة لذلك كله، فقد حرّفت الدولة الشعور العام بالعدالة والمسؤولية الشخصية، وولّدت وراكمت عددا متزايدا من الوحوش والكوارث الخُلُقية والاقتصادية.

الستراتيجية: إيقاف الداء الدولاني

كيف إذن يمكن إيقاف الدولة والداء الدولاني؟ سأتناول هنا اعتباراتي الستراتيجية. بادئ ذي بدء، يجب الاعتراف بثلاث بصائر أساسية أو مبادئ إرشادية. الأولى: أن حماية الملكية الخاصة وحماية القانون، العدالة، وفرض القانون تعد ضرورية لأي مجتمع بشري. ولكن ما من سبب على الإطلاق للقيام بهذه المهمة من طرف جهة مفردة أو محتكر. بل الواقع يدلنا تحديدا على أنك ما أن تكلف محتكرا

بهذه المهمة، فسيقوم بالضرورة بتدمير العدالة وجعلنا عديمي الحيلة ضد الغزاة والمعتدين، الخارجيين والمحليين أيضا.

وهكذا فإن الهدف النهائي الذي يجب أن يظل في بالنا هو إنهاء احتكار الحماية والعدل. فالحماية، الأمان، الدفاع، القانون، النظام، والتحكيم في الصراعات يمكن ويجب أن توفّر بشكل تنافسي ـ أي أن حق الوصول إلى مجال القضاء يجب أن يكون متيسرا.

الثانية: نظرا لأن احتكار الحماية هو أصل كل الشر، فإن أي توسع مناطقي لاحتكار كهذا هو بحد ذاته شر أيضا. فكل مركزية سياسية يجب أن ترفض من حيث المبدأ. وبالتالي، فكل محاولة نحو اللامركزية السياسية ـ كالانفصال، الانعزال، الانشقاق وغيرها ـ يجب أن تدعم.

والبصيرة الأساسية الثالثة هي أن احتكار الحماية الديمقراطي يجب أن يرفض كانحراف أخلاقي واقتصادي. فحكم الأكثرية وحماية الملكية الخاصة لا يتوافقان. ويجب أن تتعرض فكرة الديمقراطية للاستهجان: فهي ليست سوى حكم دهماء يتظاهر بالعدالة. ويجب على وصف «الديمقراطي» أن يعد أسوأ وصف ممكن! وذلك لا يعني أن المرء لا يجب أن يشارك في السياسة الديمقراطية، لكني سأعود لذلك لاحقا.

فعلى المرء أن يستخدم الوسائل الديمقراطية لأهداف دفاعية فقط؛ أي أنه يحق للمرء أن يستغل مواقف ضد ـ ديمقراطية كي ينتخبه ناخبون ضد ـ ديمقراطيون ليطبق سياسات ضد ـ ديمقراطية ـ أي ضد ـ مساواتية ولصالح الملكية الخاصة ـ أو بصياغة أخرى: فإن المرء لا يعد نبيلا لأنه منتخب ديمقراطيا. بل يجعله ذلك محل شك. ورغم أن شخصا ما قد

يكون منتخبا ديمقراطيا، فقد يظل مع ذلك شخصا محترما ونبيلا؛ وقد استمعنا لرجل كهذا من قبل.

ومن هذه المبادئ سنهدف إلى مشكلة التطبيق. ففي حين أن البصائر الأساسية ـ أي أن محتكر الحماية، أو الدولة، سيصبح حتما معتديا ويقود لسلب القوى؛ وأن المركزية السياسية والديمقراطية وسيلة لتشديد وتوسيع الاستغلال والتعدي ـ تمنحنا توجها عاما نحو الهدف، فمن الواضح أنها ليست كافية لتحديد أفعالنا أو إخبارنا كيف نصل إلى هناك.

فكيف يمكن أن يتحقق هدفنا من الحماية والعدالة اللامركزية بالنظر إلى الظروف الحالية من الديمقراطية المركزية وشبه العالمية، كنقطة بداية مؤقتة ننطلق منها؟ دعوني أحاول تطوير إجابة على هذا السؤال عبر التفصيل أولا في الأنحاء التي تغيرت بها المشكلة وحلها أيضا على مر 150 عاما ـ أي منذ أواسط القرن التاسع عشر.

الإصلاح من أعلى لأسفل: تحويل الملك

كانت المشكلة حتى عام 1914 صغيرة نسبيا، والحل الممكن آنذاك سهلا نسبيا؛ أما اليوم وكما نرى، فإن الأمور أشد صعوبة والحل أعقد بكثير. ففي أواسط القرن التاسع عشر، في أوربا والولايات المتحدة أيضا، كانت درجة التمركز السياسي أقل بروزا بكثير منها اليوم؛ بل إن حرب الاستقلال الجنوبي لم تكن قد حدثت بعد، ولم تظهر إيطاليا ولا ألمانيا كدول موحدة.

وبالأخص، فإن عصر الديمقراطية الجماعية لم يكن آنذاك قد بدأ بعد. ففي أوربا، وبعد هزيمة نابليون، ظلت البلدان تحت حكم

الملوك والأمراء، ولعبت الانتخابات والبرلمانات دورا قليلا فقط، كما كانت تقتصر على أعداد بالغة الصغر من المالكين الكبار. وبالمثل في الولايات المتحدة، كانت الحكومة تدار من قبل نخب أرستقراطية صغيرة، وكان التصويت مقيدا بشروط قاسية على المِلكية. فعلى أي حال، وحدهم من يملكون شيئا يستحق حمايته يجب أن يديروا الوكالات المسؤولة عن الحماية.

قبل مائة وخمسين أو حتى مائة عام، لم يكن حل المشكلة يتطلب إلا ما يلي: سيكون من الضروري فقط أن يجبر الملك على إعلان أنه من الآن فصاعدا، سيكون كل مواطن حرا في اختيار من يحميه، والتعهد بالولاء لأي حكومة يشاء. أي أن الملك لم يعد يُفترَض أنه حامي الجميع، ما لم يطلب المرء منه ذلك، ويسدد الرسم الذي يطلبه الملك لقاء هذه الخدمة.

والآن ما الذي سيحدث في هذه الحالة؟ ماذا سيحدث مثلا لو أن الإمبراطور النمساوي أصدر إعلانا كهذا عام 1900؟ دعني أقدم تخطيطا أو تتابعا بسيطا لما أظن أنه يحتمل حدوثه في هذا الموقف.

أولاً، سيستردّ كل شخص بعد هذا الإعلان حقه غير المقيد في الدفاع عن النفس، وسيكون حرا في تحديد إن كان يرغب في حماية أوفر أو أفضل مما يوفرها له الدفاع عن النفس. ومعظم الناس في هذا الموقف، دون شك، سيختارون الاستفادة من توزيع العمل، ويعتمدون على الحماة المختصين أيضا إضافة للدفاع عن النفس.

ثانياً، وخلال البحث عن حماة، فقد كان على معظم الناس أن يبحثوا

عن أشخاص أو جهات يملكون أو يستطيعون تملك الوسائل التي تضمن مهمة الحماية ـ أي يملكون حصة لأنفسهم في المنطقة التي ستتم حمايتها على هيئة أسهم ملكية معتبرة ـ وكذلك يملكون سمعة راسخة بوصفهم أمناء، حكماء، شرفاء، وعدولاً.

يصح لنا القول بأنه لا أحد قد يفكر في صلاحية برلمان منتخب لهذه المهمة. بل سيسعى معظم الناس طلبا للعون إلى واحد أو أكثر من جهات ثلاث: إما الملك نفسه، الذي لم يعد محتكرا؛ أو نبيل، قطب، أو أرستقراطي مناطقي أو محلّي؛ أو شركة تأمين نشطة مناطقية، وطنية، أو حتى دولية.

من الواضح أن الملك نفسه يستطيع الوفاء بهذه المتطلبات كما ذكرت توا، والعديد من الناس قد يختارونه طوعا كحام لهم. ولكن في نفس الوقت فإن العديد منهم قد ينفصلون عن الملك؛ وسيتجه العديد من هؤلاء على الأرجح إلى نبلاء أو أقطاب مناطقيين مختلفين، أصبحوا الآن نبالة طبيعية لا وراثية. وعلى صعيد مناطقي أصغر، سيكون هؤلاء النبلاء المحليون قادرين على توفير نفس الميزات التي قد يوفرها الملك. وسيُحدث هذا الميل نحو الحماة المناطقيين قدرا معتبرا من اللامركزية في تنظيم وبنية صناعة الأمن. وهذه اللامركزية سوف تعكس وتتوافق مع مصالح الحماية الخصوصية أو الذاتية ـ أي أن الميل للمركزية الذي ذكرته من قبل قد قاد أيضا إلى مركزية مفرطة في قطاع الحماية.

وأخيرا فإن معظم الناس، وخاصة في المدن، سيتجهون لأجل الحماية إلى شركات الحماية التجارية كالمؤمّنين ضد الحرائق. وسيكون التأمين وحماية الملكية الخاصة وثيقي الصلة جدا. فالحماية الأفضل تقود إلى

تكاليف تأمين أقل. ومع دخول المؤمّنين إلى سوق الحماية، فسرعان ما تصبح عقود الحماية، بدلا من الوعود غير المحددة، هي شكل المنتج القياسي الذي تقدم وفقه الحماية.

وكذلك، بفضل طبيعة التأمين، فإن التنافس والتعاون بين مؤمّنين مختلفين سيعزز من تطور قواعد عالمية للإجراءات، الأدلة، فض النزاعات، والتحكيم. كما أنه سيعزز من التجانس والانفصال المتزامن للسكان نحو طبقات مختلفة من الأفراد، تواجههم مخاطر جماعية مختلفة في حماية ملكيتهم، وبالتالي أقساطا مختلفة لتأمين الحماية. وكل إعادة توزيع نظامية ومتوقعة للدخل والثروة بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع كانت قائمة في ظل ظروف احتكارية ستلغى على الفور. وسيقود ذلك بالطبع إلى السلام.

وأهم من ذلك أن طبيعة الحماية والدفاع ستتغير بشكل جوهري. ففي ظل ظروف احتكارية، ثمة حام واحد فقط؛ وكونه ملكيا أو ديمقراطيا لا يحدث فرقا في هذا الصدد، فالحكومة ينظر لها حتمياً بأنها مدافعة وحامية عن بقعة ثابتة متّصلة. لكن هذه السمة ناتجة عن احتكار الحماية الإلزامي. وبإلغاء الاحتكار فإنها ستتلاشى فوراً لأنها غير طبيعية جدا بل واصطناعية. ربما كان هناك حماة محليون دافعوا عن بقعة متّصلة واحدة فقط. ولكن لا بد أيضا من وجود حماة آخرين، كالملك أو وكالات التأمين، تتكون بقعة حمايتهم من ترقيعة patchwork مترامية من قطع وأوصال ونطاقات متفرّقة، وستكون «حدود» كل حكومة في تبدّل مستمر. وفي المدن بالخصوص، فلن يكون الأمر مختلفا إن امتلك جاران اثنان وكالتي حماية مختلفتين، مما لو امتلكا مؤمّني حريق مختلفين.

إن البنية الترقيعية للحماية والدفاع ستعزز من الحماية. فالدفاع الاحتكاري المتّصل يفترض أن مصالح الدفاع لدى كامل الشعب الذي يعيش في رقعة معينة هي متجانسة بنحو ما؛ بمعنى أن كل الناس في منطقة معينة يملكون نفس النحو من مصالح الدفاع. والواقع أن حاجات الناس للأمن شديدة التباين. فقد يملك الناس ملكية في منطقة واحدة فقط، أو في مواقع شديدة التشتت مناطقيا، أو قد يكون مكتفين ذاتيا لحد كبير، أو معتمدين فقط على ثلة من الناس في تعاملاتهم الاقتصادية؛ أو من جهة أخرى، قد يكونون مندمجين بعمق في السوق ومعتمدين اقتصاديا على آلاف وآلاف من الأفراد المتناثرين خلال مناطق شاسعة.

وهذه البنية الترقيعية للقطاع الأمني إنما تعكس هذا الواقع من التنوع الشديد للحاجات الأمنية عند مختلف الناس. كما أنها بدورها ستحفز تطوير أسلحة حماية ترتبط بها. فبدلا من إنتاج وتطوير أسلحة ومعدات للقصف على نطاق واسع، فسوف تطور معدات تهدف لحماية بقاع صغيرة دون خسائر جانبية.

وإضافة لذلك، فحيث أن إعادة توزيع الدخل والثروة داخل المنطقة ستتوقف كليا في نظام تنافسي، فإن البنية الترقيعية ستوفر أيضا أفضل ضمانة للسلم بين المناطق. حيث سيتقلص احتمال وحجم النزاع بين المناطق بوجود الترقيعات. ولأن كل غازٍ أجنبي، لو صح التعبير، حتى لو احتل قطعة صغيرة من الأرض، سيجابه بمعارضة وهجوم عسكري مضاد من قبل العديد من جهات الحماية المستقلة، فهكذا سيتقلص خطر الغزو الأجنبي أيضا.

وبنحو غير مباشر، فمن الواضح الآن ولو جزئيا كيف أصبح من

الصعوبة بمكان أن نتوصل لهذا الحل على مر المئة وخمسين سنة الأخيرة. دعني أشير إلى بعض التغيرات الجوهرية التي حدثت وضخّمت من كل تلك المشاكل. فأولا، لم يعد من الممكن تحقيق الإصلاحات من أعلى لأسفل. فالليبراليون الكلاسيكيون، خلال أيام الملكية الغابرة، كانوا يستطيعون ـ وقد فكّروا مرارا بالفعل ـ كما اعتقدوا حقا وبشكل واقعي في تحويل الملك لمناصرة رأيهم ببساطة، ودعوته للتخلي عن سلطته، وكل شيء كان سيأخذ مكانه المرغوب بنحو شبه تلقائي.

أما اليوم، فقد بات احتكار الدولة للحماية يعد ملكية عامة لا خاصة، ولم يعد دور الدولة مرتبطا بأي فرد معين، بل **بوظائف** معينة، يمارسها أفراد مجهولون أو غير مسمّين بوصفهم أعضاء في حكومة ديمقراطية. وهكذا، فإن استراتيجية تحويل شخص أو بضعة أشخاص لم تعد تعمل. ولم يعد مهما إن كان بوسع المرء تحويل قلة من موظفي الحكومة الكبار ـ كالرئيس وبضعة سيناتورات ـ لأنه، وفق قواعد الحكومة الديمقراطية، لا يملك شخص واحد السلطة الشخصية للتنازل عن احتكار الحكومة للحماية. فقد كانت لدى الملوك لا الرؤساء.

لا يمكن للرئيس إلا الاستقالة من منصبه كي يحل محله شخص آخر. لكنه لا يستطيع حلّ احتكار الحكومة للحماية، حيث يفترض أن الشعب هو من يملك الحكومة لا الرئيس. وهكذا ففي ظل الحكم الديمقراطي، يتطلب حل احتكار الحكومة للعدل والحماية إما أن يعلن أكثرية الشعب وممثلوهم المنتخبون إلغاء احتكارها للحماية ولكل الضرائب الإلزامية المترتبة عليها، أو بنحو أشد تقيدا، ألا يصوت أي أحد حرفيا وتصبح نسبة المشاركة صفراً. وفي هذه الحالة فقط يمكن القول بأن الاحتكار

الديمقراطي للحماية قد أبطل عمليا. لكن ذلك سيعني أساسا أن من **المستحيل** أن نخلص أنفسنا مطلقا من الانحراف الاقتصادي والخُلُقي. ولأن من المسلّم اليوم أن الجميع، بما فيهم الدهماء، يشاركون فعلا في السياسة، فمن غير المتخيل أن الدهماء قد يرفضون أو يمتنعون، أكثرياً أو كلياً، عن ممارسة حقهم في الاقتراع، الذي لا يعني غير استغلال فرصتهم في نهب ملكية الآخرين.

وبالإضافة، فحتى لو افترض المرء برغم كل الظروف تحقُّق ذلك، فلن تنتهي المشكلات. وذلك بسبب حقيقة اجتماعية أساسية في عصر الديمقراطية الجماعية المساواتية الحديثة، هي الدمار شبه الكامل للنخب الطبيعية. حيث كان يمكن للملك أن يتخلى عن احتكاره، ومع ذلك فإن حاجات الجمهور للأمن كانت ستؤمن بشكل شبه تلقائي، حيث يكوّن الملك بنفسه، إضافة للنبلاء المحليين والمناطقيين ورواد المشاريع الكبار، نخبة جلية وثابتة بوضوح ومعترفا بها طوعا، وكذلك بنية تراتبية متعدّدة الطبقات والمراتب قد يتجه الناس إليها برغباتهم في الحماية.

تلاشي النخب الطبيعية

أما اليوم، وبعد أقل من قرن من الديمقراطية الجماعية، لا توجد أي نخب طبيعية وتراتبيات اجتماعية يمكن أن يلجأ إليها المرء فوراً لغرض الحماية. فالنخب الطبيعية والنظم والهيئات الاجتماعية التراتبية، أي الأشخاص والمؤسسات التي تملك سلطة وتقديرا بمعزل عن الدولة، تعد أصعب احتمالا وقبولا في نظر الديمقراطي وأشد تضاربا مع الروح

المساواتية للديمقراطية، من أي تهديد كانت تمثله لأي ملك أو أمير. ولذلك، ووفق قواعد اللعبة الديمقراطية، فكل السلطات والمؤسسات المستقلة قد طمست أو تلاشت نظاميا تحت ضغوط اقتصادية إلى حد الضآلة. واليوم ما من شخص أو مؤسسة خارج الحكومة ذاتها يملك سلطة وطنية أو حتى مناطقية أصيلة. وبدل أناس ذوي سلطة مستقلة، فليس لدينا اليوم إلا وفرة من الأفراد المبرّزين: كنجوم الرياضة والأفلام، فناني البوب، والسياسيين بالطبع. لكن هؤلاء الناس، رغم قدرتهم على توجيه التيارات وتشكيل الموضة، لا يملكون أي شيء يشبه السلطة الاجتماعية الشخصية الطبيعية.

وذلك بالأخص يصح على السياسيين: فقد يكونون الآن نجوما عظاما، كل يوم يطلون فيه على التلفاز ويخوضون جدلا عاما، ولكن السبب الوحيد لذلك هو كونهم جزءا من هيكل الدولة الحالي بكل سلطاته الاحتكارية. وما أن ينحل هذا الاحتكار حتى يصبح «نجوم السياسة» هؤلاء هملاً، لأنهم في الحياة الواقعية ليسوا بشيء في المعظم، أو دجالون، أو حمقى. ووحدها الديمقراطية تسمح لهم بالصعود إلى تلك المناصب الرفيعة. ولو خلّوا وقدراتهم، وتركوا لإنجازاتهم الشخصية، فسيظلون مغمورين دون استثناء يذكر. وبعبارة صارمة، فلو أن الحكومة الديمقراطية ـ أي الكونغرس ـ قررت أنه من الآن فصاعدا سيكون الجميع أحرارا في اختيار قضاتهم وحماتهم، ويظل من حقهم دون إلزام أن يختاروا الحكومة لأجل الحماية، فمن ذا قد يختارهم بكامل وعيه؟ وأنا أعني أعضاء الكونغرس الحاليين والحكومة الاتحادية: من ذا يختارهم طوعا كحماة وقضاة لهم؟ وفي

إثارة هذا السؤال جواب له. فقد كان للملوك والأمراء سلطة فعلية؛ ولم يتضمن الأمر أي قسر، أو أي مساءلة مطلقا، لكنهم تلقوا قدرا معتبرا من الدعم الطوعي.

وبالضد من ذلك، ينظر للسياسيين الديمقراطيين عموما بازدراء، حتى من قبل ناخبيهم الدهماء. ولكن لم يعد هناك أي شخص آخر يلجأ إليه المرء من أجل الحماية. والسياسيون المحليون والمناطقيون يطرحون نفس المشكلة أساساً، ومع إلغاء قدراتهم الاحتكارية، فلن يعودوا يوفرون بديلا جذابا لهذه المشكلة أيضا. كما لم يعد هناك رواد مشاريع عظماء في أركان المجتمع، أو شركات تأمين بالأخص، فقد أصبحوا بشكل شبه كامل من صنائع الدولة الديمقراطية المساواتية، وبالتالي سيبدون أبعد عن وضع الثقة كغيرهم من أن توكل إليهم هذه المهمة بالغة الأهمية من العدل والحماية.

وهكذا فلو أن المرء فعل ما كان الملك سيفعله قبل مئة عام، فسيداهمنا خطر مباشر للعيش في فوضى اجتماعية واقعية، أو «أناركية» بالمعنى السيّئ. وسيصبح الناس فعلا، وبنحو مؤقت على الأقل، شديدي الهشاشة وعديمي الحيلة. وهكذا يصبح السؤال: أما لنا من مهرب؟ ولكي ألخص الجواب مقدما: نعم، ولكن بدلا من الإصلاح من أعلى لأسفل، يجب أن تكون الستراتيجية ثورة من أسفل لأعلى. وبدلا من معركة واحدة، على جبهة واحدة، فإن ثورة ليبرالية ـ ليبرتارية يجب اليوم أن تتضمن عدة محاولات على عدة جبهات. أي أننا سنحتاج لحرب عصابات لا حرب اعتيادية.

قبل توضيح هذا الجواب كخطوة أخرى في اتجاه الحل، لا بد من الإقرار بحقيقة اجتماعية أخرى: وهي دور المثقفين والتعليم والإيديولوجيا. فما أن تصبح جهة الحماية محتكرا مناطقيا ـ أي دولة ـ فهي تستحيل من حام بحق إلى مبتزّ للحماية. وبالنظر لمقاومة الضحايا لابتزاز الحماية هذا، فالدولة تحتاج إلى مشروعية، وتبرير فكري لما تقوم هي به. وكلما أمعنت الدولة في تحولها من حام إلى مبتزّ ـ أي مع كل زيادة إضافية في الضرائب والتنظيمات، ازدادت حاجتها هذه إلى المشروعية.

ولأجل ضمان التفكير الدولاني السليم، سيستغل محتكر الحماية منصبه المتميز كمبتزّ للحماية كي يؤسس بسرعة احتكاراً للتعليم. فحتى خلال القرن التاسع عشر، وفي ظروف ملكية غير ديمقراطية، فإن التعليم ـ على الأقل في مستوى التربية الأساسية والتعليم الجامعي ـ كان بالفعل منظما كاحتكار وممولا بشكل إجباري إلى حد كبير. ومن نسبة كبيرة من بين صفوف أساتذة ومدرسي الحكومة الملكية، أي الذين عينوا كحراس فكريين للملوك والأمراء، صدر التخريب الإيديولوجي للحكم الملكي وامتيازات الملوك والنبلاء، وترويج الأفكار المساواتية بدلا عنها، في هيئة الديمقراطية والاشتراكية.

وقد كان لذلك سبب وجيه. ذلك أن الديمقراطية والاشتراكية في الواقع يضاعفان من عدد المدرّسين والمثقفين، وهذا التوسع في نظام التعليم العام الحكومي قاد بدوره إلى طوفان أكبر من الفضلات والتلوث

الفكري. وقد تصاعد سعر التعليم، وكذلك سعر الحماية والعدل، بشكل درامي في ظل الإدارة الاحتكارية، في حين أن جودة التعليم، كجودة العدالة، قد تهاوت باستمرار. ونحن اليوم نفتقر للحماية كما نفتقر للتعليم.

ولكن من دون الوجود المستدام للنظام الديمقراطي، والتعليم والبحث الممول عموميا، فإن معظم المدرسين والمثقفين الحاليين سيفقدون وظائفهم أو سيهبط دخلهم إلى شطر صغير من مستواه الحالي. فبدلا من البحث في نحو لهجات السود، الحياة العاطفية للبعوض، أو العلاقة بين الفقر والجريمة لقاء مائة ألف دولار سنويا، فسيبحثون في علم تنمية البطاطا أو تقنية تشغيل مضخات الغاز لقاء عشرين ألف دولار.

إن نظام التعليم المحتكر يمثل اليوم مشكلة تماثل نظام الحماية والعدل المحتكر. في الواقع، فإن التعليم والبحث والتطوير الحكومي هو الأداة الأساسية التي تحمي بها الدولة نفسها من المقاومة الشعبية. فاليوم يتمتع المثقفون بنفس الأهمية أو أكثر في نظر الحكومة، بهدف الحفاظ على الوضع القائم، من القضاة، الشرطة، والجنود.

ومثلما لا يمكن للمرء أن يحول الديمقراطية من الأعلى سياسيا للأسفل، فلا يمكن أيضا توقع أن يهبط هذا التحول من داخل النظام المؤسسي للتعليم العام والجامعات العامة. فهذا النظام عصيّ على الإصلاح، ومن المستحيل على الليبراليين ـ الليبرتاريين أن يتغلغلوا ويستولوا على نظام التعليم العام، كما استطاع الديمقراطيون والاشتراكيون حين حلوا محل الملكيين.

من وجهة نظر الليبرالية الكلاسيكية، فإن نظام التعليم العام بأسره يجب أن يزول أصولا وفروعا. ومع هذه القناعة، فمن المحال بوضوح لأي شخص أن يشق مسيرته وسط هذه الظروف. فأنا لن أكون قادرا أبدا على أن أصبح رئيسا للجامعة، لأن آرائي تمنعني من تحقيق هذه المسيرة. ولكن ذلك لا يعني أن التعليم والمثقفين ليس لهم أي دور في إنجاز الثورة الليبرتارية. بل على العكس، وكما أوضحت من قبل، فكل شيء يرتكز في النهاية على مسألة إن كنا سننجح أو لا ننجح في نزع المشروعية عن الديمقراطية والاحتكار الديمقراطي للعدل والحماية، وفضحها كانحراف اقتصادي وخُلُقي.

وما هذه بوضوح إلا معركة إيديولوجية. ولكن سيكون من الخاطئ افتراض أن الأكاديميا الرسمية ستوفر أي عون في هذا المسعى. فالمدرسون والمفكرون الذين يتقاضون مرتبا من الدولة سيميلون لأن يكونوا دولانيين. ولا يمكن للعتاد الفكري والتنسيق والتوجيه الإيديولوجي أن يأتي إلا من خارج الأكاديميا المعترف بها، أي من مراكز المقاومة الفكرية ـ من ثقافة فكرية مضادة منفصلة ومستقلة، وكذلك معارضة في الأساس للاحتكار الحكومي للحماية والتعليم أيضا، مثل معهد ميزس.

الثورة من أسفل لأعلى

وأخيرا وصلنا إلى التفسير المفصل لمعنى هذه الستراتيجية الثورية من الأسفل للأعلى. ولهذا دعوني أتجه أولا لملاحظاتي السابقة حول الاستخدام الدفاعي للديمقراطية، بمعنى استخدام الوسائل الديمقراطية

لغايات غير ديمقراطية، ليبرتارية داعمة للملكية الخاصة. وقد توصلت بالفعل إلى بصيرتين أساسيتين.

الأولى: من استحالة الستراتيجية من أعلى لأسفل، ينتج أن على المرء ألا يبذل كثيرا من الطاقة، الوقت، والمال على مسابقات سياسية وطنية كالانتخابات الرئاسية. وكذلك ألا يهتم بالتسابق على الحكومة المركزية، وينفق بالأخص جهدا أقل على السباقات على مجلس الشيوخ مقارنة بالكونغرس مثلا.

الثانية: من البصيرة حول دور المثقفين في الحفاظ على النظام الحالي وابتزاز الحماية الراهن، ينتج أن على المرء أن يبذل بالمثل أي طاقة، وقت، أو مال في محاولة إصلاح التعليم والأكاديميا من الداخل. فعبر منح المشاريع الحرة أو الملكية الخاصة مقاعد داخل النظام المسيطر للجامعات مثلا، فإن المرء إنما يمنح مشروعية لنفس الفكرة التي يرغب بمعارضتها. بل يجب على مؤسسات التعليم والأبحاث الرسمية أن يسلب تمويلها وتجفف بشكل نظامي. ولفعل ذلك فكل الدعم للعمل الفكري، كمهمة جوهرية ضمن المهمة الإجمالية التي تواجهنا، يجب أن يمنح لمؤسسات ومراكز تصمم تحديدا لفعل ذلك.

وأسباب هاتين النصيحتين مباشرة. فلا المجتمع ككل ولا كل المدرسين والمثقفين بالخصوص يعدون متجانسين إيديولوجيا بالكامل. وحتى إن كان من المحال أن نفوز بأكثرية وفق مواقف ضد-ديمقراطية على مستوى وطني، فلا يبدو أن هناك صعوبة لا تقتحم في الفوز بأكثرية كهذه في مناطق صغيرة بما يكفي، ولمناصب محلية

ومناطقية ضمن البنية الإجمالية للحكومة الديمقراطية. في الواقع، فلا يبدو غير واقعي أبدا أن نفترض وجود أكثرية كهذه في آلاف المواقع: أي مواقع متناثرة في أرجاء البلاد ولكن ليست متناثرة بانتظام. وبالمثل، فحتى رغم أن الطبقة المثقفة يجب أن تعد إجمالا عدوة طبيعية للعدل والحماية، فهناك في مواقع مختلفة مثقفون منعزلون ضد ـ ثقافيون، وكما يثبت معهد ميزس، فمن الممكن جدا أن نجمع هؤلاء الأشخاص المنعزلين حول مركز فكري، ونمنحهم الوحدة والقوة، وكذلك جمهورا وطنيا أو حتى عالميا.

ولكن ماذا بعد؟ كل شيء آخر يترتب بشكل شبه تلقائي من الهدف النهائي، الذي يجب أن يظل دوما في بالنا، وخلال كل نشاطاتنا: الاسترداد من الأسفل للأعلى للملكية الخاصة والحق في حماية الملكية؛ الحق في الدفاع عن النفس، التضمن أو الإقصاء، وحرية التعاقد. ويمكن للجواب أن يجزأ إلى قسمين.

الأول، ما يجب فعله ضمن هذه المقاطعات شديدة الصغر، حيث يمكن لمرشح يدعم الملكية الخاصة أو شخصية ضد الأكثرية أن تفوز. والثاني، كيف تتعامل مع المستويات العليا من الحكومة، وخاصة مع الحكومة المركزية الاتحادية. أولا، كخطوة مبدئية، وأنا أشير الآن إلى ما يجب فعله على المستوى المحلي، فإن أول دعامة محورية في مواقف المرء يجب أن تكون: أن يسعى لحصر حق التصويت على الضرائب المحلية، وخاصة ضرائب وقيود الملكية، في أصحاب الملكيات والعقارات. فأصحاب الأملاك فقط يسمح لهم بالتصويت، وصوتهم ليس متكافئا، بل متناسب مع قيمة الأسهم الممتلكة، وكمية الضرائب

المدفوعة. أي بنحو مشابه لما شرح ليو روكويل أنه حدث من قبل في بعض الأماكن ضمن كاليفورنيا.

وإضافة لذلك، فكل الموظفين العامين ـ من مدرسين، قضاة، وشرطة ـ وكل متلقّي المعونات، يجب أن يستثنوا من التصويت على شؤون الضرائب والتنظيمات المحلية. فحيث أنهم يعيشون من الضرائب، لا يحق لهم أن يبدوا رأيهم في مدى ارتفاعها. بالطبع فإنك لا تستطيع الفوز مع هذه المواقف في كل مكان؛ ومؤكد أنك لن تفوز في واشنطن العاصمة. لكني أجرؤ على القول بأنك في العديد من المواقع ستجد الأمر سهلا. ويجب أن تكون هذه المواقع صغيرة بما يكفي وتضم عددا جيدا من الناس المحترمين.

وبالتالي، فإن الضرائب المحلية وكذلك العائدات الضريبية المحلية ستهبط حتما. وستزداد قيم الملكيات ومعظم الدخول المحلية في حين يقل عدد الموظفين العامين وأجورهم. والآن، وهذه هي الخطوة الأشد حسماً، يجب أن يحصل ما يلي، ولكن ضعوا في بالكم أنني أتحدث عن مقاطعات شديدة الصغر أو قرى.

خلال أزمة التمويل الحكومي التي ستندلع ما أن يسلب حق التصويت عن الدهماء، وكمخرج من هذه الأزمة، يجب أن تخوصص كل الأصول المالية للحكومة. ويجب أن يوزع جرد بكل المباني العامة، لا يصعب إعداده على صعيد محلي ـ كالمدارس، مراكز الشرطة والإطفاء، المحاكم، الطرق، وهكذا ـ ومن ثم توزع حصص أو أسهم في الملكية على الملاك المحليين للملكية الخاصة وفقا للكمية الكلية التي دفعوها

من الضرائب ـ وضرائب الملكية خاصّة. فهي في النهاية ملك لهم، وهم الذين دفعوا ثمنها.

يجب أن تكون هذه الحصص قابلة للتبادل بحرية، تباع وتشترى، وبهذا فإن الحكومة المحلية ستلغى بشكل أساسي. ولولا الوجود المستمر للمستويات العليا من الحكومة، فإن هذه القرية أو المدينة ستعد الآن منطقة حرة أو محررة. فما الذي سيحصل بالتالي للتعليم، وبنحو أهم، ماذا سيحصل لحماية الملكية والعدل؟

على الصعيد المحلي الصغير، يمكن أن نكون بنفس الثقة أو أكثر مما كنا عليه قبل حوالي مئة عام تجاه ما قد يحصل لو أن الملك تنازل، من أن ما سيحصل إجمالاً هو الآتي: كل الموارد المادية التي كانت مكرسة فيما مضى لهذه المهام ـ كالمدارس، مراكز الشرطة، والمحاكم ـ لا تزال موجودة، وكذلك الأيدي العاملة. والفرق الوحيد هو أنها أصبحت الآن ملكية خاصة، أو معطلة بنحو مؤقت فيما يخص الموظفين العامين. وفي ظل الافتراض الواقعي لاستمرار طلب محلي على التعليم والحماية والعدل، فستظل المدارس ومراكز الشرطة والمحاكم تستخدم لنفس تلك الأغراض. والعديد من المدرّسين، الشرطة، والقضاة سيعاد تعيينهم أو يستمرون في وظائفهم السابقة على ذمتهم الخاصة كذوي مهن حرّة، إلا أنهم سيشغّلون أو يوظّفون على يد «وجهاء» أو نخبة محليين، يملكون هذه الأشياء، وجميعهم شخصيات معروفة بذاتها. إما كمشاريع ربحية، أو كما يبدو راجحا: كخليط بين المنظمة الخيرية والاقتصادية. وكثيرا ما سيوفر «الوجهاء» المحليون سلعا عامة من جيبهم الخاص، ومن الواضح أن لديهم أكبر مصلحة في الحفاظ على العدل والسلم المحلي.

من السهل رؤية كيف يعمل كل ذلك مع المدارس والشرطة، ولكن ماذا عن القضاة والعدالة؟ تذكر أن أصل كل الشرور هو الاحتكار الإلزامي للعدالة، أي أن شخصا واحدا يقول إن شيئا ما صحيح. وبالتالي فيجب أن يمول القضاة بحرّية، ويضمن الدخول الحر إلى مناصب القضاء. ولا ينتخب القضاة بالتصويت، بل يختارون عبر الطلب العملي للباحثين عن العدالة. ولا تنسوا أنه على الصعيد المحلي الصغير الذي نعنيه، فالمرء يتحدث واقعا عن الطلب على قاضٍ واحد أو بضعة قضاة فقط. وسواء كان هذا القاضي أو القضاة موظفاً في رابطة محاكم خاصة أو شركة مساهمة، أو مشتغلا حرا يؤجّر تلك المباني أو المكاتب، فيجب أن يتضح أن قلة فقط من أهل المنطقة، ومن الشخصيات المحلية المعروفة جيدا والمرموقة ـ أي أعضاء النخبة الطبيعية ـ ستكون لديهم أي فرصة مطلقا في أن يختاروا كقضاة للسلم المحلي.

ولن يكون لقرارهم أي سلطة أو يقبل التنفيذ إلا لكونهم أفرادا من النخبة الطبيعية. وإن صدرت عنهم قرارات تعد سخيفة، فسوف يستبدلون حالاً بسلطات محلية أخرى أشد احتراما. ولو مضيت على طول هذا الخطوط على الصعيد المحلي، فلن يمكن بالطبع تجنب الدخول في صراع مباشر مع المستوى الأعلى من الحكومة، وبالأخص السلطة الاتحادية. فكيف نواجه هذه المشكلة؟ ألن يقمع الفيدراليون أي محاولة كهذه؟

ذلك محتمل منهم، ولكن إن كان بوسعهم فعل ذلك أو لا فهو مسألة مختلفة كليا. ولرؤية ذلك، على المرء أن يعي أن أعضاء الهيكل الحكومي يمثلون دوما، حتى في الظروف الديمقراطية، نسبة ضئيلة من التعداد الكلي. وأقل منها نسبة موظفي الحكومة المركزية.

وذلك يقتضي أن الحكومة المركزية لا يمكن أن تفرض إرادتها التشريعية، أو قانونها المشوّه، على الشعب بأسره ما لم تجد دعما محليا أو تعاونا واسعا مع فعلها لذلك. وذلك يتضح بالأخص لو تخيل المرء عددا كبيرا من المدن أو القرى الحرة التي وصفتها من قبل. فمن المستحيل عمليا، من حيث الأيدي العاملة وكذلك من منظور العلاقات العامة، أن يتم الاستيلاء على آلاف المحلّيات المتناثرة مناطقيا وفرض الحكم الاتحادي المباشر عليها.

من دون تنفيذ محلي على يد سلطات محلية متعاونة، فإن إرادة الحكومة المركزية لن تكون سوى هواء في شبك. ولكن هذا الدعم والتعاون المحلي هو تحديداً ما يجب زواله. ومن المؤكد أنه ما دام عدد المجتمعات المحررة صغيرا فقد تبدو الأمور خطرة نسبيا. ولكن حتى خلال هذا الطور المبدئي في عملية التحرير، يمكن للمرء أن يشعر بقدر وفير من الثقة.

لعل من الحصيف خلال هذا الطور أن نتجنب المواجهة المباشرة مع الحكومة المركزية ولا نقوم علنا برفض سلطتها أو حتى جحد سيادتها. بل يبدو أن اللائق هو ممارسة سياسة المقاومة الصامتة وعدم التعاون. حيث يكف المرء ببساطة عن تنفيذ كل القوانين الاتحادية، ويتخذ هذا الموقف: «هذه هي قواعدكم، وأنتم تطبقونها. لا يمكنني أن أعيقكم، لكني لن أساعدكم أيضا، فالتزامي الوحيد هو تجاه الناخبين المحليين.»

عبر التطبيق الثابت لسياسة عدم التعاون وعدم المساعدة مطلقا وعلى أي مستوى، فإن قوة وسلطة الحكومة المركزية ستتلاشى بحدة بل ربما تتبخّر. وفي ضوء الرأي العام إجمالا، فمن غير المحتمل جدا

أن تقدم الحكومة الاتحادية على احتلال منطقة لم يفعل سكانها شيئا غير محاولتهم العناية بشؤونهم. إن ويكو،[1] التي ضمت مجموعة ضئيلة من المختلّين، أمر مختلف. ولكن الاحتلال أو القضاء على مجموعة كبيرة نسبيا من المواطنين العاديين المهرة الملتزمين تعد أمرا آخر وأشد صعوبة.

ما أن يصل عدد المناطق المنفصلة خفيةً إلى الكتلة الحرجة، وكل نجاح في موقع صغير سيعزز ويغذي نجاحا لاحقا، ستزداد حدة الأمر حتما حتى يصبح الأمر حركة استقلال بلديّ وطنية، ذات سياسات محلية انفصالية بصراحة، وغير متعاونة وواضحة المقت للسلطة الاتحادية.

وهكذا، وفي هذا الموقف، ستصبح الحكومة المركزية مجبرة على التخلي عن احتكارها للحماية، وتصبح العلاقات بين السلطات المحلية التي تعاود الظهور وبين السلطات المركزية، وهي على وشك خسارة سلطاتها، قابلة للصياغة بأسلوب تعاقدي صرف، ويمكن للمرء أن يستردّ حقه في الدفاع عن ملكيته مجددا.

---

(1) منطقة صغيرة في ولاية تكساس، حصل قربها حصار لمجمع تحصنت فيه جماعة «الفرع الداودي» المسيحية المتطرفة، كان سببه المعلن هو انتهاك تلك الجماعة لشروط تراخيص السلاح، وانتهى بحريق المجمع وموت كل من فيه، وكذلك قائدهم ديفيد كوريش [المترجم].

الفهرس

Tele: @Arab_Books

A Short History of Man
Progress and Decline

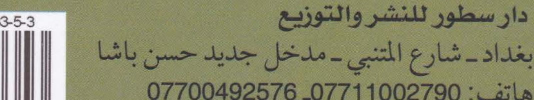
تاريخ قصير للبشر
الصعود والانحطاط

تحاول الدراسات الآتية تفسير ثلاثة من أعظم الأحداث في تاريخ البشرية. أولا، سأفسر أصل الملكية الخاصة، وبالأخص ملكية الأرض، وكذلك العائلة ومسكن العائلة بوصفها الركائز المؤسسة للزراعة والحياة الزراعية التي بدأت قبل حوالي 11.000 سنة، مع الثورة النيوليثية في الهلال الخصيب للشرق الأدنى، وتمكنت منذئذ . وحتى أواخر القرن التاسع عشر . من تشكيل وصياغة الحياة البشرية في كل مكان.

ثانيا، سأفسر منشأ الثورة الصناعية التي انطلقت في حدود عام 1800، قبل حوالي 200 عام فقط في إنجلترا، فطوال آلاف السنين قبل هذا الحدث، كان البشر يعيشون في ظروف مالتوسية. وكان نمو السكان يتجاوز بثبات على القوت المتوفر، وكل زيادة في الإنتاج كانت «تبتلع» بفضل حجم السكان المتوسع، بحيث كانت الدخول الواقعية لمعظم السكان ترزح دوما تحت حد الكفاف. وما كان الإنسان يستطيع من قبل هذين القرنين تحقيق نمو سكاني يصاحبه تزايد في الدخول الفردية.

وثالثا، سأفسر المنشأ والتطور الموازي للدولة كاحتكار مناطقي لصنع القرار النهائي، أي كمؤسسة تمتلك سلطة التشريع وفرض الضرائب على سكان بقعة ما، وتحولها من دولة ملكية بملك «مطلق» إلى دولة ديمقراطية بشعب «مطلق»، مثلما تكشفت الأحداث خلال سير القرن العشرين.

سطور


دار سطور للنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي ـ مدخل جديد حسن باشا
هاتف: 07700492576 ـ07711002790
e.mail: bal_alame@yahoo.com


ISBN 978-1-7732233-5-3
9 781773 223353

تصميم الغلاف ناي دزاين (ستار نعمة)